مدار الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٢/٢/٢١م الموافق ٢٩ ربيع الأول ١٤٣٣هـ العدد ٢٧٥ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

أسرار ما جرى وراء أســـوار «أريـحـــا»

صفحـ(٢)ـة

أوراق هرتسيليا: العلاقات الأميركية - الإسرائيلية الخاصة ليست بديهية

صفحـ(٥)ـة

طبيب إسرائيلي كبير عضو في «منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان»:

إضراب خضر عدنان عن الطعام حقق انتصارًا!

* صحيفة إسرائيلية يمينية تدعو إلى «منع موت السجين المضرب عن الطعام بالقوة»! *

ذكرت تقارير صحافية إسـرائيلية أن مصلحة السـجون الإسرائيلية اتخذت اسـتعدادات لمواجهة احتمال اندلاع اضطرابـات في السـجون الأمنية في حال حـدوث تدهور إضافي فـي وضع المعتقـل الإداري الشـيخ خضر عدنان، المضرب عن الطعام منذ ٦٤ يوما على التوالي.

وجاء في تقرير خاص نشره أمس (الاثنين) موقع «واينت» التابـع لصحيفـة «يديعوت أحرونوت» أن المسـؤولين في مصلحة السجون أوعزوا لمديري السجون التي يحتجز فيها معتقلون أمنيون فلسـطينيون بإبداء أعلى درجات اليقظة والحذر في كل ما يتعلق بسـلوك ونوايا المعتقلين القيام بإضرابـات وأعمـال مخلة بالنظـام في ضـوء تدهور حالة المعتقـل خضر عدنان الـذي نقل بحالة وصفـت بالحرجة للعلاج في مستشفى «زيف» في صفد.

وذكر أنه تقرر تعزيز السجون بوحدات خاصة إذا ما دعت الضرورة. كمـا نقل عن مصادر أمنية إسـرائيلية تأكيدها أن عدنان، الذي حول للاعتقـال الإداري من دون توجيه أية اتهامات محـددة ضده، بدأ إضرابه عـن الطعام منذ اليوم الأول لاعتقالـه قبل حوالي شـهرين، من قبـل جهاز الأمن العام (الشـاباك). وتصف أوساط هذا الجهاز الشيخ عدنان (٣٣ عاما) من سـكان بلدة عرابة قضاء جنين، بأنه من كبار قادة حركة «الجهاد الإسـلامي» في الضفة الغربية، مشيرة إلـى أنـه كان قد اعتقل فـي الماضي إداريـا وأمضى عدة محكوميات في السجون الإسرائيلية بتهم أمنية.

من جهة أخـرى، حذرت صحيفة «يسـرائيل هيوم» ذات الميـول اليمينية في مقـال افتتاحي مـن مغبة «خضوع إسرائيل لضغط خضر عدنان» حتى لو استدعى الأمر «منع موته بالقوة» حسب تعبير الصحيفة.

وقالت الصحيفة إن الفلسـطينيين «ينتجون صباح مساء قضايـا محرجة لإسـرائيل» ويجندون إلـى جانبهم جهات دوليـة مهمـة. وأضافـت أن «المنتـوج السـاخن الآن هو إضـراب المعتقل الإداري خضر عدنـان عن الطعام» وهو ما دعا كاترين أشـتون، «المتحدثة باسـم أوروبـا كلها»، إلى الانضمام لموبخي إسرائيل.

وتابعت: إن اشتون وكثيرين مثلها في البلاد والعالم هبوا لمطالبة إسـرائيل بتقليص استخدام الاعتقال الإداري، الذي أقرت الصحيفة بأنه يشـكل نقطة ضعف في الجهاز الأمني والقضائي الإسرائيلي، غير أن الصحيفة استدركت في مقالها محذرة مما يسعى ناشط «الجهاد الإسلامي» المعتقل الإداري المضرب عن الطعام إلى تحقيقه قائلة «إنه يريد في الحقيقة أن يفرض على إسـرائيل الامتنـاع عن القيام بجزء حيوي من نشاطها وإجراءاتها في محاربة الإرهاب»، أي الاعتقال الإداري من دون توجيه اتهامات أو محاكمة.

ولخصت الصحيفة بقولها «يتعين على إسـرائيل أن تبين للعالـم أن هناك ثلاثة مبادئ سـتوجهها فـي التعامل مع (المعتقل) خضر عدنان وأمثاله، وهي: أن تقلص قدر الإمكان من الاعتقالات الإدارية، وأن ترفض أية محاولة تريد أن تفرض عليها التخلـي عن جزء من إجراءاتهـا لمحاربة الإرهاب، وأن تمنع بالقوة موت السجين المضرب عن الطعام».

من ناحية أخرى نشـر البروفسور يوئيل دونحين، وهو طبيب إسرائيلي كبير وعضو في «منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان»، مقالاً في الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» أكد فيه أن إسرائيل تلعب بالنار في كل ما يتعلق بقضية خضر عدنان وإضرابه عن الطعام. وجاء في هذا المقال:

«أنـا لا أعرف السـجين خضر عدنان المضـرب عن الطعام منـذ ٦٤ يوما، ولا أعرف أيضا ما هي التهـم الموجهة إليه. كذلك فإن عدنان نفسـه ومحاميه لا يعرفـون أيضا ما هي تهمته. ربما كان القاضي العسـكري المطلع- الذي قال «إذا كان السجين (خضر عدنان) يريد الامتناع عن تناول الطعام فهذا حقه»، هو الذي يعرف فقط ما هي تهمة عدنان. قبل بضعة أيام فقط، وفي أعقاب طلبات ولفت انتباه المسؤولين عن اعتقال السجين إلى القوانين التي تحظر تكبيل مريض بالقيود وهو يرقد على سرير المستشفى، أزيلت القيود التي كبل بها السجين المضرب عن الطعام. ولكن إذا كان من حق السـجين، كما يقول القاضي العسكري، عدم تناول الطعام، فما الذي يجب على أطباء المستشفى عمله وهم يرون إنسانا يوشك على الموت أمام أنظارهم؟ هل يجوز لهم مجاراة رأي القاضي بترك إنسان يموت إذا ما كان «راغبا» في ذلك؟!

إضراب الأسير عدنان: إنعاش قضية الأسرى. (إب.أ)

«وحتـى إذا كانت هناك ضده اتهامـات علنية وصحيحة وخطيـرة، وأنه كان «قنبلة موقوتة» حين اعتقاله، فإن دولة قوية مثل إسرائيل، تهدد إيران وتتحدى دول أوروبا، تمتلك بلا شك وسائل لحماية أمنها إزاء سجين عنيد بمفرده، حتى لو كان من أخطر المجرمين.

«إن مـا يطالب به خضـر عدنان لا يختلف عمـا يطلبه أي سجين أو معتقل آخر: معرفة أسباب اعتقاله وما هي التهمة المنسوبة إليه؟. وحتى في عهد النظام السوفياتي الرهيب، الذي زج بآلاف الأطباء اليهود وأعضاء الحزب في السـجون، كان المعتقلون يتسلمون «لوائح اتهام»- وإن كانت عديمة الأساس- وبالتالي تمت المحافظة على القانون ولو ظاهريا.

«إن خضـر عدنـان يدنـو من المـوت فـي دولة تسـمى يهودية وديمقراطيـة، يعمل فيها قضـاة ومجلس تشـريعي وكل طواحين العدل حسـب الأصـول والقانون. لقـد نقل هذا الرجل طوال أسـبوع ونصف الأسبوع بين خمس مؤسسات طبية وهو مقيد إلى السرير، ولم يحظ بعيادة طبيب لا يخدم كطبيب- سجان، سوى بعد نضال واحتجاج.

«إن الإضـراب عن الطعام هو السـلاح الأخير في يد من جردوا من كل وسـائل الاحتجاج الأخرى، وحرب الاسـتهتار بالمضرب عن الطعام تنتهي بانتصـار المضرب، حتى وإن كان بانتصاره ينهي حياته، بينما يحيط به سجانون مسلحون وهو على فراش المرض. والموت هنا على سرير المستشفى أشبه بالحادث الذي أقدم فيه ذاك المواطن التونسـي (البوعزيزي) على حرق نفسه بسكب مادة مشتعلة على جسده. إن ما يقلقني، أكثر من لائحة الاتهام التي لا نعرف شـيئا عنها، هو أن المسؤولين عن الأمن لدينا يتلهون بأعواد الثقاب قرب صهريج وقود.

«أمـا أطباء المستشـفى الذيـن يقفون أمام سـجين ولا يعرفـون، مثلـه، ما هي تهمتـه، فإن مـن واجبهم، بحكم مهمتهـم، العمـل على إنقـاذ حياته، فتلك هـي وظيفة الطبيب (خلافـا لوظيفة القاضي الذي يحرس القانون). وفي هـذه الحالة، فإن إنقاذ حياة خضـر عدنان غير مرتبط بطب جيد، وإنما بمطلب اجتماعي- سياسـي: مطلب إطلاق سـراح عدنـان. ولو كنت أنـا الطبيب المعالج له لكنـت طلبت منه العودة إلى تناول الطعـام وبذلك ينقذ حياته. فإضرابه عن الطعـام حقق انتصارًا. بالإضافة إلى ذلك، أرى أن من واجبي دعوة السلطات إلى إطلاق سراح عدنان من الاعتقال الإداري».

نائب رئيس مركز «شيبا» الذي عولج فيه والد الطفل الشهيد محمد الدرة يكشف عن زيف ادعاءات نتنياهو!

قال رئيس الحكومة الإسـرائيلية، بنيامين نتنياهو، لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسـبوعي، أول من أمس الأحد، إنه تحادث هاتفيا مع الطبيب الإسرائيلي يهودا دافيد. وادعى أن محكمة فرنسـية «برأت» سـاحة دافيـد في دعوى قذف وتشهير رفعها ضده المواطن الفلسطيني جمال الدرة، والد الطفل الشـهيد محمد الدرة، الذي قتله الجيش الإسرائيلي في بداية الانتفاضة في العام ٢٠٠٠.

واعتبـر نتنياهو أن دافيـد «أصبح رمزًا للكفـاح من أجل إثبات الحقيقة، التي تؤمن بها دولة إسـرائيل، وكذلك رمزاً للصمود والتشـبث بالمواقـف العادلة لشـعبنا، وأنه قدم خدمة كبرى من أجل شـعب إسـرائيل». وصادقت الحكومة الإسـرائيلية على تمويل مصاريف المحكمة. واعتبر دافيد أن «عدالة شـعب إسـرائيل هي التي حققت الانتصار» في المحكمة الفرنسية.

لكن نائب رئيس المركز الطبي «شـيبا» بالقرب من تل أبيب وعضو إدارة «منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان» الإسرائيلية، المقدم في الاحتياط البروفسـور رافي فالـدان، أكد في مقال نشـره في صحيفة «هآرتس»، الأحد، زيـف ادعاءات نتنياهو ودافيد، وتشـويه وسائل إعلام إسرائيلية لحقيقة ما جرى في القضية التي نظرت فيها المحكمة الفرنسية.

وكتب البروفسـور فالدان أنه «في أيلول من العام ٢٠٠٠ اهتـز العالم عندما بث التلفزيون الفرنسـي صور الطفل الغزاوي محمد الدرة، الذي قُتل في اشتباك مسلح، وصور والده، جمال، الذي أصيب فيما كان يحاول حمايته». ولفت فالدان إلى أنه «في الأعوام التي تلت ذلك تم إطلاق حملة إعلامية [إسـرائيلية] واسـعة، ادعى الذيـن قادوها بأن الحدث كان مسـرحية وأن الطفل لا يزال على قيد الحياة، بينما والـده لم يُصب أبدا في ذلك الاشـتباك وإنما، كما قال الدكتور دافيد، في شـجار كان ضالعا فيه في العام ١٩٩٢ وأصيب خلاله بضربات فأس وسـكين، وهي إصابات تم بعدهـا إجراء عملية جراحية ليده فـي المركز الطبي شـيبا. والحديث يـدور على جروح عميقة فـي راحة يده اليمنـى وإصابة أوردة تمت معالجتها من خلال نقل وريد من الساق الأيسر إلى راحة اليد».

وأضاف فالدان «لا أنوي التعبير عن رأي في مسـألة ما إذا كان ذلك الاشـتباك المسـلح قد وقع أو لا، وإذا ما وقع فإني آمل من كل قلبي ألا يكون جنود الجيش الإسـرائيلي سـبب وقوعه، وأنا مهتم فقط بالتطرق إلى شهادة الدكتور دافيد، والتي حظي فـي أعقابها بمدائح رئيس الحكومة كمن عمل باسـتقامة وبإصرار من أجل الدفاع عن السـمعة الحسـنة لدولة إسرائيل».

وأكد فالدان أن «الحقائق في هذا الشأن مختلفة بالكامل. فبعد الاشـتباك المسـلح تمت معالجة جمال الدرة في غزة، وفي الغداة تم نقله إلى مستشـفى الحسين في عمان. وقد تم وضع صور من ملفه الطبي الكامل تحت تصرفي، واحتوى على ٥٠ صفحة إضافة إلى صور الجروح وصور أشعة. ويدعي الدكتور دافيد أنه من دون أدنى شـك فإن هذه الجروح هي نفسـها التي عالجها قبل ثماني سـنوات. لكن المشـكلة هي أنه في التوثيـق الطبي المفصل من عمان تظهر جروح مختلفة تماما على النحـو التالي: جرح ناجم عن إطلاق النار في المفصل الأيمن مع كسـر محطم لعظمة الذراع، وشظايا كثيـرة في راحـة اليد، وجـروح ناجمة عن إطـلاق النار في الورك والسـاق الأيمن، وكسـر في الحوض، وجرح ناجم عن خـروج عيار ناري في المؤخرة، وتمـزق في العصب الرئيس للورك اليميني وعصب آخر في الساق، وتمزقات في الشريان والوريد الرئيسـيين عند منفرج الرجلين الذي تم تصحيحه في غزة، وجرحان ناجمان عن إطلاق نار في السـاق الأيسـر. وهذه التشـخيصات توثق بالتفصيل الجروح من العام ١٩٩٢ أيضا، وتشمل شلل العصب في اليد اليمنى، وهذه هي التي عالجها فعلا الدكتور دافيد».

وتابـع فالدان أن «صـور الجروح، وصور الأشـعة، وتقارير العملية الجراحية، ومشاورات الأخصائيين، وباقي المعطيات التي تظهر في الملف الطبي تؤكد هذه التشخيصات. وعليّ أن أذكر بأسـف أن أقوال زميلي، التي تم استعراضها كأنه لا يوجد خلفها أدنى شك، لا تستند إلى أي شيء. ودافيد لم يفحص الرجل طبعا، وتجاهل المعطيات من المستشفى في عمان. والمثير للاسـتغراب هو أن الملف الطبي كان موجودا تحت تصرف الأطراف المعنية منذ سنوات طويلة».

وتطـرق فالدان إلى قرار المحكمة الفرنسـية قائلاً: «أريد أن أوضح جوهر قرار الحكم الصادر عن المحكمة الفرنسـية، فهـي لم تقر أبدا أنه ثبت أن أقـوال دافيد كانت حقيقية، وإنما فقط أن الانطباع لدى المحكمة كان بأنها كُتبت بصورة بريئة وبالاسـتناد للمعطيـات التي كانـت بحوزته، وأنها تدخل في إطار حرية التعبير». كما لفت إلى أنه «في المقابل فإن المراسـل الذي نشـر التقرير المغرض ضد جمال الدرة طولب بدفع تعويض له بمبلغ ستة آلاف يورو».

في العدد المقبل من «المشهد الإسرائيلي»: مقابلة خاصة مع مخرج فيلم «سلطة القانون»

حول دور رجال القانون الإسرائيليين في شرعنة ممارسات الاحتلال

أجرت مندوبة «المشـهد الإسـرائيلي» هبة زعبي مقابلة مطولة مع المخرج الإسرائيلي رعنان ألكسندروفيتش الذي أخرج فيلم «سلطة القانون» الوثائقي وتناول من خلاله دور رجال القانون في إسرائيل في شرعنة ممارسات الاحتلال الإسـرائيلي في المناطق الفلسـطينية، والذي حاز على جائز أفضل فيلم وثائقي في مهرجان القدس للأفلام في العام ٢٠١١، وعلى جائزة لجنة التحكيم للأفلام الوثائقية في المسـابقة الدولية في مهرجان «سـان دانس» الأميركي (في شباط ٢٠١٢) والذي يعتبر من أهم المهرجانات في الولايات المتحدة.

وجرت المقابلة بعد أن شاهدت الفيلم.

ويؤكد ألكسـندروفيتش في المقابلة أنه تعرّف على الضفة الغربية في السـابق عندما كان جنديا، لكن حين دخل إلى محكمة عسـكرية وحضر قسـما كبيرا من جلسـاتها على مدار عام واحد، تعززت في نفسه الرغبة في القيام بإخراج فيلم يعرض للمجتمع الإسرائيلي النظام القضائي في هذه المحاكم العسكرية وقوانين الاحتلال، وشـعر أيضا أنه من خلال النظـر إلى هذا الجانب فإن الجمهور الإسـرائيلي ربما يصبح أكثـر وعيًا إزاء الصراع الداخلي القائم بين محاولته العيش في دولة ذات سيادة وقانون وديمقراطية ومساواة، وبين وجود أيديولوجيا تقف وراء سياسـة الاحتلال المسـتمر منذ ٤٥ عامًا، ذلك بأن هذين الأمرين لا يمكن أن يسـيرا معا، ويتسـبب التناقض بينهما بمزيد من العبث والتوتر الدائمين.

[النص الكامل للمقابلة في العدد المقبل من «المشهد الإسرائيلي»]

دعوة عامة

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يتشرف المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

بدعوتكم لحضور ندوة بعنوان:

مفهوم «الخطر الديمغرافي» في الخطاب الإسرائيلي

يشارك فيها كل من:
الباحث سليم سلامة والباحث امطانس شحادة
تدير الندوة د. هنيده غانم - المديرة العامة لـ «مدار».

وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٠٢/٢٦، في تمام الساعة الثالثة عصراً
في مقر مركز «مدار» رام الله – الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

حضوركم تشريف لنا

هذه الندوة ممولة من قبل الاتحاد الأوروبي

كلمة في البداية

قرار إشعال فتيل الحرب سيكون إسرائيليا بامتياز!

بقلم: أنطوان شلحت

(*) مع اشـتداد أوار الأزمة التي تعصف بسورية، حرصت المؤسستان السياسـية والعسكرية في إسـرائيل على تسـريب أنباء محدثة بشأن عناصر القلق التي تساورها إزاء ما يمكن أن يترتب عليها في المستقبل.

ويتبيّن من هذه الأنباء أساسًا ما يلي:

أولاً، ثمـة «قلـق إسـرائيلي» من إمكان نقـل عدة أنواع من الأسـلحة المتطورة الموجودة في حيازة سورية إلى حزب الله في لبنان. والمقصود على وجه التحديد صواريخ متطورة مضادة للطائرات، وصواريخ بالستية طويلة المدى، وقذائف صاروخية، وأسـلحة بيولوجية وكيماوية. وقد عبّر عن هذا القلق وزير الدفاع إيهود باراك، في كلمته ضمن مؤتمر هرتسليا الذي عقد مؤخرًا، مؤكدًا أن إسرائيل تراقب عن كثب محاولات نقل أسلحة متطورة من سـورية إلى حزب الله، وأنه في حال وصول أسلحة كهذه إلى يد هذا الحزب فمن شـأن ذلك أن يتسبب بخرق التوازن الحساس القائم داخل لبنان. كما أن القائد المقبل لسـلاح الجو الإسرائيلي الجنرال أمير إيشـل عقد أخيرًا مؤتمرًا صحافيًا مع عدة مراسـلين أجانب أكد خلاله أن نظام بشـار الأسد سيسـقط عاجلاً أم آجلاً، وأن أكثر ما تتخوف إسرائيل منه في الوقت الحالي هو أن تنتقل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي تملكها سـورية إلى حزب الله بعد سقوط هذا النظام. تجدر الإشارة إلى أن إسـرائيل تحذّر منذ عدة أعوام من ازدياد عمليات نقل أسلحة متطورة من سـورية إلى حزب الله. ووفقاً لما نُشـر في وسـائل إعلام أجنبية فإن حزب الله يحتفظ منذ العام ٢٠٠٨ بعدة قواعد عسـكرية ومخازن أسلحة في الأراضي السورية، وخصوصًا في المناطق المتاخمة للحدود مع لبنان، وبين الفينة والأخرى يجري في تلك القواعد تدريبات لقواته.

ثانيًـا، ثمة تخوّف من أن يقـدم حزب الله على ارتكاب اسـتفزاز ضد إسرائيل يهدف إلى صرف أنظار الرأي العام عما يحدث في سورية، وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان في أثناء لقاء عقده قبل أكثر من أسـبوع في نيويورك بسـفراء ١٥ دولة في الأمم المتحدة، وأكد خلاله أن الحكومة الإسـرائيلية اتخذت الاحتياطات اللازمة لمواجهة احتمال كهذا. وذلك في موازاة تخوّف إسـرائيلي آخر من أن يقدم الأسد في حال تفاقم أزمته الداخلية على شن عملية عسكرية في هضبة الجولان يكون الهـدف منها توحيد الرأي العام في سـورية والعالـم العربي من حوله باعتبار أنه ما من شـيء قادر على حشـد الإجماع العربي أكثر من خوض حرب ضد إسـرائيل، كما ذكـرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الأسـبوع الفائت نقلاً عن مصادر مخولة في قيادة الجيش الإسرائيلي.

لكـن بين هذا القلق وذلك التخوّف ما زالـت تتردّد أصداء التصريحات التي أدلى بها رئيس جهاز الأمن العام (شاباك) يورام كوهين في سياق محاضرة مطولة ألقاها في بداية شـهر شـباط الحالي في اجتماع مغلق عقد في تل أبيب وقدّم خلالها عرضًا بشأن مستجدات الأوضاع السياسية والأمنيـة وفقًا لآخر التحليلات التي أجريت في جهاز شـاباك، حيث أكد فيها أنه على الرغم من أن ما يسـيطر على منطقة الشـرق الأوسـط في الوقت الحالـي هو عدم الاسـتقرار، فإن احتمال اندلاع حـرب في العام الحالي ضئيل للغاية، إلا إذا كانت إسـرائيل هي المبـادرة إليها. وحدّد بأن الأخطار الماثلة أمام إسرائيل هذا العام كامنة في «إيران والمنظمات الإرهابية في قطاع غزة».

وتعني تصريحاته أن قرار إشعال فتيل الحرب المقبلة يبقى إسرائيليًا بامتياز.

وفـي هذه الأثناء تتلبّد في الجو أكثر من أي شـيء آخر غيوم التهديد بشـنّ هجوم عسـكري إسـرائيلي على إيران لكبح برنامجها النووي. وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هو ما يلي:

شـدّد كبير المحللين السياسيين في صحيفة «يديعوت أحرونوت» ناحوم برنيـاع على أن الأجواء العامة وخصوصًا الاقتصادية في إسـرائيل لا توحي على الإطلاق بأنها ستشـن هجومًا عسكريًا على إيران، منوهًا بأن تهديدها بشـن هجوم كهذا حقـق إنجازًا ملفتًا للنظر، وتسـبب بنجاح كل من رئيس الحكومـة بنيامين نتنياهـو، ووزير الدفاع باراك، في إقنـاع العالم بأنهما على وشـك إصدار أوامر تقضي بشن هجوم عسـكري على إيران، الأمر الذي حدا بهذا العالم إلى تسـريع عملية فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسـية شديدة الوطأة على طهران. ومع ذلك فإن ما يتبين الآن هو أن هذه العقوبات تلحق أضرارًا كبيرة بالاقتصاد الإيراني، لكنها في الوقت نفسه تشكل محفزًا لنظام طهران على دفع برنامجه النووي قدمًا.

فـي حال إقدام إسـرائيل على اتخاذ قرار يقضي بشـن هجوم عسـكري اسـتباقي على المنشـآت النووية الإيرانية ستُطرح أسـئلة كثيرة، بينها: لماذا لم يتم تحضير الجبهة الإسـرائيلية الداخلية للضربة التي سـتكون عرضـة لها غداة شـن هجوم كهذا؟ وماذا فعلت الحكومة الإسـرائيلية في مجال توفير الحماية للجاليات اليهودية في العالم؟ ولا شـك في أن السؤال المركزي في هذه الحالة سيكون التالي: كيف ستستمر إسرائيل في محاربة إيران بعد شن هذا الهجوم من دون الحصول على تأييد الأسرة الدولية التي سيبهظها هجوم كهذا، وفي وقت ستتمكن فيه إيران من تطوير أسلحتها النووية على رؤوس الأشهاد بحجة أنها تفعل ذلك للدفاع عن النفس؟

وعلى ذكر الجبهة الداخلية، ذكرت وسـائل إعلام إسـرائيلية أن قائد هذه الجبهة الجنـرال إيال أيزنبرغ وجه مؤخرًا رسـالة إلى رئيس هيئة الأركان العامـة اللواء بينـي غانتس، ونائبه الجنرال يائيـر نافيه، حذّر فيها مـن مغبة تآكل الميزانية المخصصة لتجهيز هذه الجبهة لأوضاع الطوارئ، وذلك جراء تقليصها بنسبة ٢٥ بالمئة على مدار الأعوام الأربعة الفائتة. وأشارت الرسالة إلى أن ميزانية الجبهة الداخلية بلغت في العام ٢٠٠٨ نحو ١٠٨ ملايين شـيكل، بينما انخفضت الميزانية المخصصة لها في العام ٢٠١٢ الحالي إلى نحو ٨٠ مليون شـيكل، وشـددت على أن هذا التقليص يلحـق أضرارًا فادحـة بجهوزية الجبهـة الداخلية لمواجهة أوضاع الطوارئ في المسـتقبل، وخصوصًا فـي كل ما يتعلق بمنظومات الإنذار وحماية البنى التحتية القطرية. وقالت مصادر رفيعة المسـتوى في قيادة الجبهة الإسـرائيلية الداخلية إن على الحكومة الإسـرائيلية أن تبدي مسـؤولية وطنية عالية إزاء تجهيز السـكان المدنيين لأوضاع الطوارئ، ولا سـيما في ظل حالة عدم الاستقرار في كل من مصر وسورية، وفي ضوء تواتر الحديث عن احتمال شـن هجوم عسكري إسرائيلي على إيران. وعقبت وزارة المالية الإسـرائيلية على الرسـالة قائلة إنها تطبق قرارات الحكومة في هذا الشـأن. أمّا وزير شـؤون الجبهة الداخلية متان فيلنائي فقال إن الأوضاع القائمة في الجبهة الداخلية أقسـى كثيرًا من الأوضاع الموصوفة في رسـالة الجنرال أيزنبرغ، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة لا تحرّك ساكنًا لتحسينها.

ماذا جرى وراء أسوار «أريحا»؟

وقائع جديدة حول تطوير صاروخ إسرائيلي عابر للقارات بالتعاون مع إيران ونظام الأبارتهايد العنصري!

*** إسرائيل طورت سرًا على مدار الخمسين عاما الماضية سلسلة من صواريخ «أريحا» لتصبح ذراعها الإستراتيجية الطويلة * التعاون بدأ مع إيران إبان حكم الشاه وتوقف قبيل الثورة الإسلامية * إسرائيل واصلت تطوير الأسلحة، وبينها النووية، مع رموز النظام العنصري في جنوب إفريقيا من دون الاكتراث بأفكارهم النازية وتأييدهم هتلر ***

تتبع إسرائيل سياسة تعتيم حيال عدد من الأسلحة الموجودة بحوزتها، وعلى رأسها السلاح النووي طبعا. لكن هذه التعتيم يسري أيضا على أسلحة متطورة وفتاكة جدا، ولعل أبرزها هو صاروخ «أريحا» (يريحو) الذي تم تطويره عدة مرات، إذ أن هناك سلسلة صواريخ «أريحا»، و«أريحا» ١ و٢ و٣ و٤ وربما ٥ أيضا.

ويصل مدى الصاروخ الأكثر تطورا من سلسلة «أريحا» إلى آلاف الكيلومترات. ولا تعتم إسرائيل فقط على قدرات صواريخ «أريحا»، القادرة على حمل رؤوس حربية نووية وتقليدية، وإنما تعتم أيضا على الخطوات التي قامت بها لتطوير هذا الطراز من الصواريخ، وعلى الدولتين اللتين شاركتا في تطويره، وهما إيران الشاه وجنوب إفريقيا.

واستعرض محلل الشؤون الإستراتيجية والاستخباراتية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، رونين برغمان، في تقرير مطول نُشر يوم الجمعة الماضي، تفاصيل تطوير سلسلة صواريخ «أريحا». وشدد برغمان على أن هذه التفاصيل كلها تستند إلى مصادر أجنبية، باستثناء مقابلات أجراها مؤخرا مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين حول التعاون بين إسرائيل وجنوب إفريقيا في فترة نظام التفرقة العنصرية أو الأبارتهايد.

وأشار إلى أنه في حال قررت إسرائيل شن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية فإنه سيكون لصاروخ «أريحا»، الذي وصفه بأنه «الذراع الإستراتيجية الطويلة لدولة إسرائيل»، دور كبير في هجوم كهذا.

ونشرت شبكة «إن. بي. سي» التلفزيونية الأميركية قبل حوالي أسبوعين تفاصيل حول «التخطيط لهجوم إسرائيلي محتمل في إيران»، قالت فيه إنه ستشارك في هجوم كهذا في حال وقوعه طائرات حربية ووحدات كوماندوس ستعمل على الأرض، وكذلك صواريخ من طراز «أريحا- ٢» سيتم تسليحها برأس حربية تقليدية.

ولادة «أريحا»

وُلدت فكرة صنع صاروخ أرض - أرض طويل المدى في إسرائيل في بداية سنوات الستين. وفي تلك السنوات خرجت إسرائيل من وضعها الاقتصادي المتردي، إلى جانب هدوء أمني نسبي كان يسود حدودها. عندها بدأ المسؤولون في وزارة الدفاع الإسرائيلية بالبحث عن صاروخ كهذا ويكون قادرا على حمل سلاح نووي. وكانت هذه الفترة تتميز بعلاقات متينة للغاية وتعاون أمني وثيق بين إسرائيل وفرنسا. لذلك كان من الطبيعي، حسب برغمان، أن تتوجه إسرائيل إلى صديقتها في هذا الموضوع أيضا.

ويذكر أن إسرائيل حصلت على مفاعلها النووي الأول من فرنسا.

وقررت إسرائيل شراء الصاروخ المطلوب من شركة «مارسيل داسو» الفرنسية، وبعد ذلك أصبح يُعرف في العالم، وبعد إدخال تحسينات عليه، باسم «أريحا-١». وفي العام ١٩٩٨ نشرت الشركة الفرنسية لأول مرة تفاصيل حول العقد الإسرائيلي - الفرنسي، الذي قالوا إنه تم توقيعه قبل ٣٥ عاما، في نيسان العام ١٩٦٣. وأضافت الشركة الفرنسية أن مدى الصاروخ كان ٥٠٠ كيلومتر وطوله ١٣ مترا ووزنه ٦ر٥ طن وبإمكانه أن يحمل رأسا حربية زنتها ٧٥٠ كيلوغراما وأن يعمل في كافة الأحوال الجوية.

وبعد حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧ قررت إسرائيل، المصابة بنشوة الانتصار واحتلال أراض عربية تعادل مساحتها أضعاف مساحة إسرائيل، مواصلة صنع وتطوير صاروخ «أريحا-١» مهما كانت تكاليف ذلك، وذلك بعدما قررت فرنسا فرض حظر على بيع السلاح لإسرائيل بعد الحرب. وفي مطلع السبعينيات بدأت إسرائيل في إقامة قاعدة في جنوبها وقرب بلدة «زخاريا»، وحسب التقارير الأجنبية فإنها تخزن صواريخ فيها. ويطلق على قاعدة الصواريخ هذه اسم «كَناف ٢»، أي «جناح ٢». كذلك أشارت تقارير أجنبية إلى أن إسرائيل استعرضت صواريخ «أريحا» مرتين، وكلتاهما خلال حرب تشرين العام ١٩٧٣ وعلى مرأى من أقمار اصطناعية. وكانت المرة الأولى في بداية الحرب وغايتها أقمار اصطناعية أميركية. وكانت الرسالة أن إسرائيل يائسة وسرّعوا قافلة المساعدات الجوية. وبعد ذلك بدأت الولايات المتحدة بمد إسرائيل بالسلاح. وفي المرة الثانية تم استعراض الصواريخ أمام الأقمار الاصطناعية السوفياتية بعد أن نصب الاتحاد السوفياتي قوات داعمة في دلتا النيل «وبحسب معلومات استخباراتية نصب صواريخ نووية». وكانت الرسالة أن «إسرائيل مجنونة- اذهبوا من هنا». ووفقا لبرغمان فإن الروس خافوا وتراجعوا.

إلا أن إسرائيل كانت هلعة في أعقاب حرب تشرين. وهنا حدث انعطاف في قصة صواريخ «أريحا». فقد توجهت إسرائيل إلى إيران، التي كانت تحت حكم الشاه، وجنوب إفريقيا، التي كانت منبوذة في العالم بسبب نظامها العنصري، من أجل تطوير صاروخ «أريحا». وكان هدف إسرائيل أن تشارك هي في الخبرات والتجربة في تطوير صواريخ عابرة للقارات بينما تشارك إيران وجنوب إفريقيا بالمال والموارد، وليس أقل أهمية من ذلك بوجود مناطق شاسعة جدا بالإمكان إجراء تجارب صاروخية فيها من دون علم دول أخرى.

ورغم أن التعاون الأمني بين إسرائيل ونظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا بدأ منذ بداية السبعينيات، إلا أن جهاز الأمن الإسرائيلي قرر تطوير الجيل المقبل من صاروخ «أريحا» بالتعاون مع إيران. وكشفت وثائق تم ضبطها في السفارة الأميركية في طهران، بعد الثورة الإسلامية فيها، اتصالات إسرائيلية - إيرانية بشأن تطوير صاروخ «أريحا». وتحدثت إحدى وثائق السفارة الأميركية عن استضافة وزير الدفاع الإسرائيلي، عيزر وايزمان، نائب وزير الدفاع الإيراني في حينه، الجنرال حسن طوفانيان، ودعاه إلى مشاهدة تجربة على إطلاق صاروخ «أريحا» السري. وقال وايزمان لضيفه: «إنني أعتقد بأن هذا أمر مهم بالنسبة لكم... وتعلم أن لدينا إمكانيات إطلاق متعددة، ثابتة ومتنقلة وما إلى ذلك. وقد بدأنا العمل على ذلك في العام ١٩٦٢... وبإمكان جميع الصواريخ أن تحمل رأسا حربية نووية، وجميع الصواريخ بإمكانها حمل رأس حربية تقليدية. وبإمكانها أن تحمل عدة أنواع من الرؤوس الحربية».

وسعى وايزمان إلى إغراء المسؤول الإيراني بالمشاركة في تطوير الصاروخ قائلا إن «أسوأ شيء قد يحدث في هذه المنطقة هو عندما يبدأ كل واحد باللعب بالسلاح النووي، والمقصود العراقيين والقذافي والمصريين. ويمكن أن يحدث هذا خلال أقل من عشر سنوات. والفرنسيون سيبيعون كل شيء لكل واحد».

واقتنع الإيرانيون ووقعت الدولتان على صفقة هائلة في تشرين الثاني من العام ١٩٧٧، والتي أصبحت تعرف باسم «تسور». وشملت الصفقة، بقيمة مليار ونصف المليار دولار، تطوير وصنع عدد كبير جدا من الأسلحة، وأبرزها تطوير الطائرة المقاتلة الإسرائيلية «لافي». كذلك شملت الصفقة تطوير صاروخ أرض - أرض طويل المدى. ووفقا للوثائق التي تم ضبطها في السفارة الأميركية في طهران بعد الثورة الإسلامية فإن هذا الصاروخ هو «أريحا-٢» وقادر على حمل رأس حربية نووية.

وتمكنت إسرائيل، بمساعدة الأموال الإيرانية، من تطوير صاروخ «أريحا-٢» بسرعة وبلغ مداه ١٧٠٠ كيلومتر. ونص الاتفاق بين الدولتين على مواصلة تطوير صاروخ «أريحا-٣» الذي يصل مداه إلى ٤٥٠٠ كيلومتر. وتم صنع نموذج أول لصاروخ «أريحا-٢» وبدأت الدولتان بإجراء تجارب. وفي موازاة ذلك تمت إقامة مصنع قرب أصفهان، وبحسب برغمان فإن هذا المصنع تجري فيه حاليا عملية تخصيب اليورانيوم في إطار البرنامج النووي الإيراني. لكن في نهاية العام ١٩٧٨، وعندما بدأت مظاهرات مؤيدة للأمام الخميني، أغلقت إسرائيل المصنع وأعادت عتاده ومعداته والعلماء والمخططات إلى إسرائيل.

ولفت برغمان إلى أنه لو تأخرت الثورة الإسلامية مدة عامين لكان الخميني قد حصل على صواريخ بعيدة المدى وقادرة على حمل سلاح نووي وبإمكانها أن تضرب أي نقطة في إسرائيل- الدولة التي بنت الصاروخ.

«حلف المنبوذين»!

بعد سقوط نظام الشاه في إيران في بداية العام ١٩٧٩ توجهت إسرائيل إلى التعاون مع نظام الأبارتهايد العنصري في جنوب إفريقيا من أجل تطوير صواريخ «أريحا». ونقل برغمان عن رئيس دائرة المساعدات الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية حتى العام ١٩٨٣، يعقوب شابيرا، الملقب بـ «شفيق»، قوله إن التعاون مع جنوب إفريقيا كان مريحا أكثر من التعاون مع إيران. وأوضح شابيرا أن «الكوابح والتوازنات التي كنا ملزمين بها في السياق الجنوب إفريقي كانت مختلفة وأقل بكثير من تلك التي كنا ملزمين بها تجاه إيران. ولم يكن ثمة تخوف من أن أحدا ما في جنوب إفريقيا سيستخدم هذه الأسلحة ضدنا. وأقصى ما تعين علينا أن نأخذه بالحسبان هو بيع تفاصيل معينة إلى دول معادية لنا».

وبدأت مؤخرا فقط تظهر أحجام وعمق التعاون الأمني بين إسرائيل وجنوب إفريقيا.

وقبل سنتين صدر كتاب في جنوب إفريقيا بعنوان «أولئك الذين يملكون القوة». وصدر هذا الكتاب بعدد قليل من النسخ- بضع مئات فقط- وحصل عليه باحثون وأكاديميون، وحسب برغمان فإن أفرادًا معدودين فقط في إسرائيل يعرفون بصدوره. لكن بعد أن أثار الكتاب اهتماما وصدى تم إصدار طبعة جديدة وواسعة. ويتضمن الكتاب رسومات تقنية وصورا نادرة لأنواع الأسلحة التي طورتها الدولتان. وكشف مؤلفا الكتاب، نيكولاس بدينهورست وبيير فيكتور، أنه طوال أربعين عاما نفذت إسرائيل ونظام الأبارتهايد سلسلة طويلة من المشاريع المشتركة، بدءا من شراء وصنع أسلحة متنوعة ومرورا بتطوير طائرات مقاتلة وحتى التعاون النووي. وتم من خلال هذا التعاون تطوير صاروخي «أريحا-٢» وأريحا-٣».

ويعود سبب نشر تفاصيل التعاون الأمني بين إسرائيل ونظام البيض العنصري في جنوب إفريقيا فقط بعد مرور عشرين عاما على نهاية نظام الأبارتهايد، إلى أنه لدى نهاية هذا النظام طلبت إسرائيل منه أن يبيد كافة الوثائق وأن لا يبقي أي ذكر للعلاقات السرية بين الجانبين. ونقل برغمان عن المسؤول عن الأمن في وزارة الدفاع الإسرائيلية، يحيئيل حوريف، تقديره بأنه «ستكون في العالم جهات معادية لإسرائيل ستسعى إلى استغلال سقوط الأبارتهايد من أجل المس بإسرائيل». وقال حوريف إنه اهتم بتنظيف كافة التفاصيل التي تدل على هذا التعاون. لكن تبين لاحقا أن نسخا كثيرة جدا من الوثائق نجت من «التنظيف». واستخدمت هذه النسخ في ثلاثة كتب صدرت مؤخرا وتناولت التعاون الأمني الإسرائيلي - الجنوب إفريقي. وهذه الكتب هي: «أولئك الذين يملكون القوة» المذكور آنفًا؛ «كيف بنت جنوب إفريقيا ست قنابل نووية» من تأليف آل بينتر؛ «الحلف السري» من تأليف ساشا بولاكوف سورانسكي، وهذا الكتاب صدر في الولايات المتحدة.

وحول تعاون إسرائيل مع نظام الأبارتهايد، قال شابيرا «لم تكن لدي أية مشكلة مع هذه العلاقات، لا في حينه ولا اليوم... وقد سرنا إلى الأمام مع الجنوب إفريقيين بأعين مفتوحة ورئتين منتعشتين. وما فعلوه بالسود كان مروعا جدا ولم أحبه، لكن هذا شأنهم، لا شأننا. ولا يمكننا أن نهذبهم أو إنقاذ العالم... من جهة أخرى، ينبغي التمييز بوضوح بين آرائي الشخصية وبين معرفة أين كنا سنقف من دون هذه العلاقات، إذ أن العلاقات مع إيران [الشاه] وجنوب إفريقيا قادت إسرائيل جيلا كاملا إلى الأمام في كل ما يتعلق بتعاظم القوة العسكرية. وأنظر اليوم كيف أن الجميع، وبضمنهم أصحاب النفوس الجميلة الذين انتقدوا العلاقات مع بريتوريا، يبتهجون ويفرحون بوجود الرد والتكنولوجيا التي طورناها ضد التهديد الإيراني [أي البرنامج النووي الإيراني حاليا]. ولولا الحلف مع جنوب إفريقيا، لما كان كل هذا».

وتطرقت وثيقة «سرية للغاية» تم إعدادها في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. إيه» إلى تحديد المصالح بين إسرائيل ونظام الأبارتهايد. وجاء فيها أن «الإفريقيين والإسرائيليين يعرفون أنفسهم بـ 'الشعب المختار' وبتجسيد قيم العهد الجديد. وكلا الجانبين تمردا ضد الحكم البريطاني الكولونيالي وانتصرا. كذلك فإن إسرائيل وجنوب إفريقيا منبوذتان في الواقع في المجتمع الدولي، وفي المنطقتين اللتين تتواجدان فيهما هما معزولتان ومحاطتان بأعداء حقيقيين أو محتملين». ووصفت الاستخبارات الأميركية الحلف بينهما بأنه «حلف المنبوذين».

وأشار برغمان إلى أن إسرائيل ترددت في البداية في إقامة حلفها مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا، «ليس بسبب ادعاءات أخلاقية» وإنما بسبب علاقاتها الجيدة مع دول إفريقية أخرى وتخوفها من إساءة هذه العلاقات بواسطة تأييدها للنظام الذي يؤمن «بسمو العرق الأبيض». لكن حينها ساءت العلاقات بين إسرائيل ودول إفريقية، خصوصا بسبب تهديد دول عربية بقطع إمدادها بالنفط في العام ١٩٧٣. وكانت الاتصالات الأولية بين إسرائيل وجنوب إفريقيا قد بدأت في شباط العام ١٩٧٢. والتقى مندوبون عن وزارة الدفاع الإسرائيلية مع نظرائهم الجنوب إفريقيين ومندوبين عن مجمع صناعة الأسلحة في جنوب إفريقيا «آرمسكور». وجرت جولات في مصانع الأسلحة لدى الجانبين وتم الاتفاق على إمكانيات التعاون.

وعندما اندلعت حرب تشرين أعلنت جنوب إفريقيا عن وقوفها إلى جانب إسرائيل، وأعلن وزير الدفاع فيها، بيتر وليام بوتيه، أن دولته ستساعد إسرائيل. وقد زودت جنوب إفريقيا إسرائيل بعدد من الطائرات المقاتلة من طراز «ميراج» لتعزيز سلاح الجو الإسرائيلي الذي تلقى ضربة قوية خلال الحرب. وفوجئ الإسرائيليون بشكل إيجابي من موقف جنوب إفريقيا.

موسكو في مرمى «أريحا»

وأشار كتاب «الحلف السري» إلى لقاء سري عُقد في أوروبا، في تشرين الثاني من العام ١٩٧٤، بين وزير الدفاع الإسرائيلي حينذاك، شمعون بيريس، وبين بوتيه ورئيس حكومة جنوب إفريقيا، جون فورستر. وتم خلال هذا اللقاء التوقيع على اتفاق وضع أسس العلاقات السرية بين الدولتين. ووصلت نسخة من هذا الاتفاق إلى «الشخص غير المناسب»، وهو العقيد ديتر غرهارد، المسؤول في وزارة الدفاع وسلاح البحرية الجنوب إفريقيين والذي تبين لاحقا أنه كان جاسوسا سوفياتيا. ونقل غرهارد المعلومات إلى موسكو. وحسب برغمان فإن غرهارد يعتبر حتى اليوم «الجاسوس الذي ألحق أكبر ضرر بأمن إسرائيل».

وقال غرهارد لبرغمان خلال لقاء بينهما قبل عدة سنين إنه «بعد حرب يوم الغفران [تشرين ٧٣] نشأ شعور في إسرائيل بأن خطرا وجوديا ما زال يخيم عليها. والمؤسسة الأمنية، وخاصة شمعون بيريس، قررت أنه يجب الحصول على أكثر ما يمكن من كل شيء: دبابات، طائرات، صواريخ، وتحسين القدرات الإستراتيجية للمدى البعيد بشكل كبير أيضا. وهذا التوجه أدى إلى عقد اللقاء السري بين بيريس وفورستر في جنيف». وحول المعلومات التي تضمنها الاتفاق السري ونقلها إلى السوفيات، قال غرهارد إن «هذا كان وثيقة سميكة جدا، واحتوت على مئات الصفحات، مع ملاحظات بلغة الأفريكانو وبخط بوتيه في الهوامش. ولاحقا طلب مني مقيمو المعطيات في مركز الاستخبارات في موسكو أن أترجم لهم هذه الملاحظات. وقد قرأت الوثيقة ولم أصدق ما أقرأه. فقد كانت هناك عدة تفاصيل مثيرة للقلق. وتناولت الوثيقة اتفاق دفاع متبادل بين الدولتين، وسُمي 'إيسا' (ISSA) وبموجبه تساعد كل دولة الأخرى خلال الحرب وتزودها بقطع غيار وذخيرة من مخازن الطوارئ لديها. عدا ذلك اتفقت الدولتان على أن أراضيهما ستستخدم كموقع لتخزين كافة أنواع الأسلحة، وبضمن ذلك السلاح النووي، لصالح الجانبين. وواضح أنه بالنسبة للدول العربية، فإن هذا الاتفاق يعني توسيع الأراضي الإسرائيلية. وتم تسمية إسرائيل في الوثائق السرية الجنوب إفريقية في البداية 'صان' [شمس] وبعد ذلك 'قايين'».

وأضاف غرهارد أن «مشروعا مركزيا للغاية في الاتفاق شمل تزويد صواريخ 'أريحا-١' مصنوعة وجاهزة. والمشروع الثاني واسمه السري 'بورغلر' يقضي بتطوير مشترك لصاروخ بالستي [عابر للقارات] طويل المدى. وتعين أن يكون التمويل الأساس من جنوب إفريقيا فيما تزود إسرائيل الأبحاث. وهذا الصاروخ المستقبلي، 'أريحا-٢' و'أريحا-٣'، كان مقررا أن يشمل مداه، لو تم إطلاقه من إسرائيل، موسكو وفولديفوستوك. وفهمت أن إسرائيل ترى في الاتحاد السوفياتي عدوا وتريد أن تكون لديها قدرات معينة ضده»، أي أن إسرائيل خططت أن تكون موسكو في مرمى صاروخ «أريحا».

وتابع غرهارد أن «النقطة التي أثارت غضبي أكثر من أي شيء في الاتفاق سُميت 'كوخ قروي' ووافقت إسرائيل في إطارها على تسليح ثمانية صواريخ 'أريحا-٢' بما تم وصفه في الاتفاق بـ 'رؤوس حربية خاصة'. واستفسرت من رئيس هيئة أركان الجيش [الجنوب إفريقي] حول القصد من ذلك فقال لي إن المقصود 'قنابل نووية'».

تعاون مع مؤيدي النازية

لفت غرهارد إلى أنه غالبا ما اختبأت معاداة السامية خلف الصداقة الوثيقة بين الإسرائيليين والجنوب إفريقيين. وأوضح أنه «بعد بدء العلاقة مع إسرائيل مباشرة، كان واضحا للقيادة السياسية والعسكرية في جنوب إفريقيا أنه يجب إخفاء كافة المؤشرات النازية وأي ذكر تاريخي لمسألة الدعم لهتلر. وكانت هناك مجموعة داخل الجيش طلبت قطع الاتصالات مع الإسرائيليين، لكنها كانت مجموعة صغيرة وتم إسكاتها بسرعة كبيرة، لأسباب براغماتية. لكن من خلف ظهور الحلفاء الجدد لم تكن مشكلة لدى كثيرين من الضباط بإطلاق الشتائم مثل 'يهودي نتن'».

ويبدو أن الأفكار العنصرية والفاشية لدى الضباط الجنوب إفريقيين أثرت كثيرا على قسم من الإسرائيليين. ونقل برغمان عن الدبلوماسي آفي بريمور، الذي كان يرأس دائرة إفريقيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية في الثمانينيات، قوله إنه سافر من أجل لقاء دبلوماسي إسرائيلي في جنوب إفريقيا. وقال بريمور إن هذا الدبلوماسي الإسرائيلي «هو شخص لطيف وحضاري جدا ومهذب. وإلى جانب كل هذا بدا أن لديه حبا حقيقيا للأبارتهايد [نظام التفرقة العنصرية]. وقد أعطاني محاضرة كاملة ومؤيدة لهذا النظام وتركني في حالة ذهول. قلت له: لكن هذه هي القوانين العرقية. وهو لم يكلف نفسه بالرد».

وأضاف بريمور «أنا لست دون كيشوت ولم أطلب قطع كل الاتصالات معهم. وما أزعجني كان المشاعر التي طورها أشخاص مثله [الدبلوماسي الإسرائيلي] إلى جانب ضباط في الجيش الإسرائيلي تجاه أفكار الجنوب إفريقيين. فهم كانوا متحمسين جدا لأفكارهم العنصرية - الفاشية. وحاولت التحدث مع ممثلي وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي، وقلت أين نحن اليهود الذين نعظ العالم كله بدون توقف حول اللامبالاة [خلال الهولوكوست]؟ لماذا نحن بالذات ينبغي أن ندخل معهم في عناق دافئ كهذا؟ وبعد أن صار ما صار، لم يكن هناك أي سبب يجعلنا ندخل في هذا الجانب العاطفي».

أحد أنواع صاروخ «أريحا».

إسرائيل أطالت عمر الأبارتهايد

يصف برغمان إقليم أوفربورغ الواقع في أقصى نقطة جنوبية في جنوب إفريقيا بأنه مكان بالغ الجمال ويطل على المحيط. وفي هذا الإقليم بنت إسرائيل وجنوب إفريقيا قاعدة إطلاق صواريخ باسم «أوفربورغ». وكتب سورانسكي في كتابه «الحلف السري» أن «إمكانية إطلاق صواريخ لمدى بعيد بصورة سرية ولا تمر فوق مناطق معادية كانت كماليات بإمكان إسرائيل أن تحلم بها فقط... وكان المخطط زيادة مدى صاروخ 'أريحا' إلى أكثر من ٩٠٠ كيلومتر».

وتم إحاطة قاعدة أوفربورغ بغلاف من السرية والحراسة الأمنية المشددة. واهتم الجنوب إفريقيون بإسكان ٧٥ عالما إسرائيليا عملوا في هذه القاعدة مع عائلاتهم وأحاطوهم بقصص معقدة لتغطية وجودهم في المكان. وفي موازاة ذلك سافر ٢٠٠ جنوب إفريقي للدراسة في إسرائيل.

وفي هذه الفترة، سنوات الثمانين، كانت جنوب إفريقيا في ذروة عزلتها الدولية، وأصبحت إسرائيل صديقتها الوحيدة تقريبا. وكتب سورانسكي أن «إسرائيل كانت أنبوب الحياة بالنسبة لجنوب إفريقيا. وهذه الصداقة مدّت في عمر حكم الأبارتهايد. فنظام منبوذ بإمكانه البقاء أمام ضغوط دولية وعقوبات، إذا كان لديه جيش هائل. وبفضل إسرائيل، كان لجنوب إفريقيا جيش كهذا في سنوات الثمانين. ومن دون التكنولوجيا المتقدمة والتأهيل العسكري الذي زودته إسرائيل، ما كان الجيش الجنوب إفريقي قويا مثلما كان، وربما كان نظام الأبارتهايد سيتفكك قبل ذلك بكثير».

لكن في غضون ذلك استمر تطوير صاروخ «أريحا-٢» في قاعدة أوفربورغ، خلال الثمانينيات، وأجريت في القاعدة نفسها تجربتان على إطلاق الصاروخ: التجربة الأولى جرت في ٦ تموز العام ١٩٨٩ والثانية في ١٩ تشرين الثاني العام ١٩٩٠. وكانت التجربتان ناجحتين. وجاء في وثيقة قدمها خبراء «آرمسكور» لحكومة الأبارتهايد في العام ١٩٨٧ أنه بإمكان الشركة صنع صاروخ بمقدوره إصابة هدف في العاصمة الكينية نيروبي، التي تبعد ٢٨٠٠ كيلومتر عن بريتوريا، بدقة.

وكان من المقرر أن تكون المرحلة الثانية من التعاون بين إسرائيل وجنوب إفريقيا تطوير الصاروخ «آ. راس. إيه-٣» أو «أريحا-٣». ووفقا للتخطيط فإن وزن هذا الصاروخ يبلغ ٨٠ طنا، وطوله ٥ر٢٣ متر، ومداه ٤٥٠٠ كيلومتر. وكان مقررا أن تجري الدولتان تجربة على صاروخ «أريحا-٣» في العام ١٩٩٦. لكن نظام الأبارتهايد انهار في العام ١٩٩٠، والحكم الجديد بقيادة نيلسون مانديلا أغلق البرنامج الصاروخي.

وبحسب موقع NTI.ORG فإن إسرائيل تخزن في قاعدة «كناف ٢» ثلاثة مجموعات من صواريخ «أريحا» ذات رؤوس حربية نووية. وهذه الصواريخ موجودة داخل بئر ويتم إطلاقها من داخله. لكن تقارير أجنبية تفيد بأن المنشأة العسكرية التي توجد فيها الصواريخ هي في منطقة «بئير طوفيا» في جنوب إسرائيل. وهناك، في مبنى طويل، يتم تركيب صواريخ «أريحا» في أحد جوانبه وصاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ الطويلة المدى في الجانب الآخر. وأشارت أبحاث صدرت حديثا إلى أنه كانت لدى إسرائيل وجنوب إفريقيا، قبل أكثر من عشرين عاما، مخططات لتطوير صاروخ «أريحا-٤» بمدى يبلغ عشرة آلاف كيلومتر.

تقديرات أميركية: باراك يضغط في اتجاه شن هجوم على إيران ونتنياهو ما زال مترددًا!

إيهود باراك.

قال المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس» عاموس هارئيل أمس (الاثنين) إن زيارات كبار المسؤولين الأميركيين لإسرائيل هذا الأسبوع تكشف قلق واشنطن المتزايد إزاء احتمال اتخاذ إسرائيل قراراً بشن هجوم عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وأضاف أن ما يقلق الأميركيين بصورة خاصة هو الخط المتشدد الذي يتبناه وزير الدفاع إيهود باراك إزاء هذه المسألة، لكن من جهة أخرى يشعر الأميركيون بأن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لم يحسم بعد موقفه النهائي.

وتابع: كان لافتاً عدد الزيارات التي قام بها كبار المسؤولين في إدارة أوباما لإسرائيل في الفترة الأخيرة. ففي نهاية الأسبوع الماضي وصل إلى إسرائيل وفد برئاسة مستشار الأمن القومي توم دونيلون، وخلال هذا الأسبوع سيزورها رئيس الاستخبارات القومية جيمس كلابر. وفي الخريف الماضي زار إسرائيل كل من رئيس الـ «سي. آي. إيه» الجديد الجنرال دافيد بترايوس، ووزير الدفاع ليون بانيتا (الذي وصل إلى هنا فور عودة وزير الدفاع باراك من زيارته للولايات المتحدة). وفي كانون الثاني الماضي زار رئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأميركي الجنرال مارتين ديمبسي إسرائيل فور توليه منصبه.

وبعد أسبوعين سيزور رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو واشنطن ليلقي خطاباً أمام مؤتمر إيباك، ومن المتوقع أن تشمل الزيارة لقاءً مع الرئيس باراك أوباما. وعلى ما يبدو فإن وزير الدفاع الإسرائيلي باراك سيزور واشنطن الأسبوع المقبل لإجراء محادثات مع كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية.

إن الهدف الأساس لهذا الخط الجوي المفتوح بين واشنطن والقدس هو التوضيح لإسرائيل بأنه لم يحن بعد موعد العمل العسكري ضد إيران، وأن أي هجوم جوي سابق لأوانه سيعرقل العقوبات الدولية التي تزداد حدة وقسوة، والتي يقودها اليوم الرئيس الأميركي باراك أوباما.

وكان الموفدون الأميركيون بلّغوا نظراءهم الإسرائيليين في المحادثات التي أجروها معهم أن الولايات المتحدة اتخذت عقوبات استثنائية ضد إيران، ومطلوب الانتظار بعض الوقت كي يتضح أثر هذه العقوبات على النظام في طهران.

وكان الرئيس أوباما صرح في مقابلة تلفزيونية في بداية هذا الشهر، أنه يعتقد أن نتنياهو قرر منح فترة من الوقت لاختبار نجاح العقوبات، وأنه لم يقرر بعد مهاجمة إيران. لكن المسؤولين الأميركيين الآخرين بدوا أكثر قلقاً من الرئيس في هذا الشأن، إذ نُقل عن وزير الدفاع الأميركي بانيتا أنه يشعر بأن إسرائيل باتت قريبة من اتخاذ قرار بمهاجمة إيران في الربيع، وصرح الجنرال ديمبسي في مقابلة مع شبكة «سي. إن. إن» أن الهجوم الإسرائيلي على إيران سيشكل مشكلة، وهو ليس «أمراً حكيماً»، وسيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وهذا ما قاله أيضاً وزير الدفاع البريطاني يوم السبت عندما وصف الهجوم الإسرائيلي على إيران بأنه «غير متزن».

وأكد هارئيل أن ثمة انطباعا في واشنطن وفي القدس أن لباراك دورا أساسيا في قرار نتنياهو. وتشير التقديرات إلى أن باراك يمثل الموقف الصقري المتطرف في لجنة الوزراء الثمانية بشأن الهجوم على إيران، في حين يعارض الوزراء الثلاثة موشيه يعلون ودان مريدور وبيني بيغن الهجوم في هذا التوقيت.

وقبل أسبوعين نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» انتقادات مسؤولين أميركيين لباراك الذي حذر من دخول إيران خلال بضعة أشهر ما يسميه مرحلة «حصانة نووية» يتعذر من بعدها تدمير منشآتها النووية. ويعرّف باراك «الحصانة النووية» هذه بأنها عندما تنتهي إيران من تركيب مراكز أجهزة الطرد المركزية في مناطق تحت الأرض في منقطة فوردو الواقعة بالقرب من مدينة قم، بحيث يصبح من الصعب جداً مهاجمتها من الجو. ويرى المسؤولون الأميركيون أن إسرائيل تعطي أهمية كبيرة لمسألة «الحصانة النووية»، وتوقفوا أمام طلب نتنياهو من الوزراء عدم التطرق إلى الموضوع الإيراني، لكن باراك وحده ما زال يواصل تصريحاته بشأن الموضوع الإيراني.

الجيش الإسرائيلي يعمل على تمكين المستوطنين من شق طرق خاصة دون تصريح رسمي!

* «هآرتس»: اتساع ظاهرة استيلاء المستوطنين على أراض خاصة في المنطقة 'ب' وعلى محميات طبيعية *

تعكف «الإدارة المدنية» للضفة الغربية التابعة للجيش الإسرائيلي على دفع مبادرة لتعديل القانون بحيث يتم السماح للمستوطنين بشق طرق من دون الحصول على تصريح خاص من سلطات التخطيط والبناء، وذلك بهدف الاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية والحفاظ على ما يسمى بـ «أراضي الدولة» في الضفة.

وقالت صحيفة «هآرتس» أمس الاثنين إن الهدف «الخفي» من وراء هذا التعديل هو إعطاء المستوطنات إمكانية توسيع مساحتها بشكل كبير، مشيرة إلى أن معظم المستوطنات محاطة بجدران غالبا ما تكون خلفها مساحات واسعة من «أراضي الدولة».

وأضافت الصحيفة أن «الإدارة المدنية» تمنح مساحات من «أراضي الدولة» في الضفة للمستوطنين فقط، ووفقا للمبادرة الجديدة سيتم السماح للمستوطنين بشق طرق تسير فيها سيارات الأمن التابعة للمستوطنات ويمنع الفلسطينيون من العبور فيها.

ويقضي القانون الإسرائيلي الحالي بالحصول على تصريح لشق طرق، لكن مبادرة الجيش الإسرائيلي الآن تسعى لتغيير ذلك بحيث يتم السماح للمستوطنين بشق طرق وعرة بينما يبقى شق طرق إسفلتية فقط بحاجة إلى تصريح بناء.

وأكدت الصحيفة أن الحديث لا يدور إطلاقًا على شق طرق سوف تستخدمها قوات الجيش الإسرائيلي.

وأفادت أيضًا أنه تم الكشف خلال جلسة لمحكمة عسكرية عقدت في معتقل عوفر بالقرب من رام الله الأسبوع الماضي عن أن «الإدارة المدنية» بدأت باستخدام سياستها الجديدة هذه حتى من دون تغيير القانون، وقامت بوضع إشارات بالقرب من مستوطنة «نيلي» لشق طريق ترابية فيها.

وردا على سؤال حول ما إذا جرى إبلاغ رئيس السلطة المحلية في قرية دير قديس الفلسطينية المجاورة للمستوطنة بهذا الأمر، قال رئيس دائرة البنى التحتية في «الإدارة المدنية» المقدم تسفيكا كوهين خلال جلسة المحكمة العسكرية: «أود أن أوضح أنه لم يحدث أمر كهذا ولا حاجة إلى ذلك لأن هذه ليست أراض فلسطينية وإنما أراض للدولة، ولذلك لا توجد حاجة للتنسيق مع الفلسطينيين في أمور تتعلق بأراضي الدولة».

وقررت «الإدارة المدنية» السعي لتغيير القانون في أعقاب ظهور مسائل قانونية تتعلق بشق طرق من دون تصريح.

وحذرت «هآرتس» من أنه في حال تم تغيير القانون فإن من المتوقع أن تنطلق موجة من شق الطرقات التي ستوسع كثيرا الأراضي التي سيستولي عليها المستوطنون، وأن يتم منع الفلسطينيين من الدخول إليها.

وكانت «هآرتس» أشارت أول من أمس الأحد إلى أن المستوطنين استولوا على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وأقاموا فيها بؤرا استيطانية عشوائية تقع في المنطقة «ب» التي تخضع للسيطرة الإدارية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية بموجب اتفاقيات أوسلو.

وتبين من صور التقطت من الجو ودقق فيها الناشط الإسرائيلي الذي يتابع شؤون الاستيطان درور إتكيس أن بيوت إحدى البؤر الاستيطانية تغلغلت إلى محمية طبيعية تقع شرقي مدينة بيت لحم، مشيرا إلى أن عملية الاستيلاء هذه على الأراضي تتعارض مع اتفاق «واي» الذي وقع عليه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو خلال ولايته الأولى والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في العام ١٩٩٨.

وقالت «هآرتس» إن إتكيس اكتشف من خلال الاطلاع على صور التقطت من الجو ومقارنتها مع خرائط تقسيم الضفة إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج» أن إسرائيل تنتهك أيضًا الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في واشنطن في أيلول العام ١٩٩٥ بحضور الرئيس الأميركي في حينه بيل كلينتون.

ويظهر من الصور الجديدة أن البؤرة الاستيطانية «عامونا» استولت على مئات الدونمات من أراضي المنطقة «ب» وشق المستوطنون شوارع وزرعوا كروما في أراض فلسطينية بملكية خاصة بعد أن تم منع أصحاب هذه الأراضي من الوصول إليها رغم أنها تقع في المنطقة «ب».

بالإضافة إلى ذلك أفادت الصحيفة بأن السلطات الإسرائيلية منعت مواطنين فلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم التي تبلغ مساحتها آلاف الدونمات «لأسباب أمنية»، وأن قسما من هذه الأراضي يقع في المنطقة «ب» أيضا.

وتابعت الصحيفة أنه في منطقة مستوطنة «عوفرا» الواقعة شمال شرقي رام الله طوّر مستوطنون بنية تحتية لموقع سياحي حول عين ماء تقع جنوب المستوطنة وفي أراضي قرية دير دبوان الفلسطينية الواقعة في المنطقة «ب»، وحولوا اسمه من عين العليا إلى «عين إيرز».

وأوضح إتكيس أن المستوطنين استولوا على مئات الدونمات بملكية فلسطينية وقريبة من قرى فلسطينية في مواقع عديدة في الضفة.

وأكد أن «ظاهرة الاستيلاء على أراض في المنطقة 'ب' وعلى محميات طبيعية هي مزيج تراجيدي من الطمع غير المحدود من جانب المستوطنين، ومن عجز السلطات الإسرائيلية الذي يورط إسرائيل في انتهاك اتفاقيات دولية».

وعقبت «الإدارة المدنية» للضفة الغربية التابعة للجيش الإسرائيلي بالقول إن قسما من الحالات يجري معالجته والقسم الآخر غير معروف لديها وسيتم التدقيق فيه في حال تقديم شكاوى.

مقابلة خاصة مع الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب

يورام شفايتسر لـ «المشهد الإسرائيلي»: رد الفعل الإسرائيلي على العمليات التي استهدفت السفارات لن يكون فوريًا!

* إسرائيل تلوّح بإمكان شن هجوم على إيران ليس من منطلق عدم إيمانها بتأثير العقوبات على كبح البرنامج النووي الإيراني *

كتب ب. ضاهر:

وجهت إسرائيل إصبع الاتهام إلى إيران وحملتها مسؤولية تفجيرات استهدفت سفاراتها في كل من الهند وتايلاند وجورجيا، الأسبوع الماضي.

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في خطاب ألقاه في الكنيست، الأربعاء الماضي، إنه «ينبغي أن تشجب دول العالم كافة هذه الأعمال وترسم خطوطا حمراء ضد العدوان الإيراني». وحذر نتنياهو من أنه «إذا لم يتم وقف هذا العدوان فلا شك في أنه سيتسع» وأن «إيران هي أكبر مصدّرة للإرهاب في العالم ويتم اكتشاف عملياتها الإرهابية على الملأ في هذه الأيام».

من جانبه قال رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، الأربعاء الماضي، إن «نظام آيات الله في إيران موجود في أوج سباق تسلح ويحاول مهاجمة أهداف إسرائيلية وغربية في العالم». وأضاف أنه «في هذه الفترة أيضا تُسمع أصوات عالية تهدد أمن إسرائيل من بعيد وقريب».

من جهة ثانية تتصاعد التهديدات الإسرائيلية بشن هجوم عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية. وأفادت صحيفة «هآرتس»، أمس، أن وزير الدفاع الإسرائيلي، ايهود باراك، يدفع في اتجاه شن هجوم كهذا وأن نتنياهو لم يبلور موقفه بعد، وأن الإدارة الأميركية تعتقد أن باراك يلعب دورا كبيرا في إقناع نتنياهو بمهاجمة إيران [اقرأ خبرًا مفصلاً في هذه الصفحة].

وفي هذه الأثناء وصل إلى إسرائيل يوم السبت الماضي توم دونيلون، مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي باراك أوباما. ويتوقع وصول رئيس الاستخبارات الوطنية الأميركية، جيمس كلابر، إلى إسرائيل خلال الأسبوع الحالي.

وذكرت تقارير صحافية إسرائيلية أن دونيلون طالب نتنياهو، خلال اجتماعهما أول من أمس الأحد، بألا تقوم إسرائيل بعمل مفاجئ ضد إيران، مشددا على أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران شديدة جدا وأن تأثيرها سيظهر قريبا.

حول هذا الموضوع أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، يورام شفايتسر.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف ينظرون في إسرائيل إلى التفجيرات ضد سفاراتها الثلاث في الهند وتايلاند وجورجيا؟

شفايتسر: «أعتقد بداية أن إيران وحزب الله يشتركان سوية في أنشطة ضد أهداف إسرائيلية. وعلينا أن نلتفت إلى أن هاتين الجهتين، حزب الله وإيران، تنسبان تصفية [القيادي العسكري في حزب الله] عماد مغنية [في العام ٢٠٠٨] إلى إسرائيل. ومنذ ذلك الحين جرت محاولات متكررة لتنفيذ عمليات عدائية انتقامية ضد إسرائيل. وحزب الله قام بعدة محاولات لتنفيذ عمليات كهذه في موعد قريب من الذكرى السنوية لاغتيال مغنية. وقد تم القبض على خلايا في تركيا ومصر وأذربيجان. وقبل محاولات التفجير الثلاث الأخيرة، كانت هناك محاولة لتنفيذ عملية في تايلاند، وكان يقف وراءها مواطنون لبنانيون على ما يبدو وينتمون لحزب الله. وكانت هناك محاولة اغتيال شخصية إسرائيلية في تركيا، في أيار العام ٢٠١١، ووقف وراءها أفراد من حزب الله وتركيان. وكانت هذه عمليات خارجية وفقا لاعتراف قيادة حزب الله. وعمليات كهذه في خارج البلاد، في مكان ما في العالم، تستوجب مصادقة الزعيم [في إيران] عليها. وجهاز العمليات الخارجية في حزب الله هو جهاز مدرب ومهني وبإمكانه تنفيذ عمليات انتقامية كهذه بنفسه، وليس مستبعدا أنه يتلقى أيضا مساعدات لوجستية، إضافة إلى المصادقة على تنفيذ العملية، من إيران. والتفجيرات الثلاثة الأخيرة، حسبما تبين من النشر في وسائل الإعلام، كانت من تنفيذ إيران، بشكل مؤكد، في تايلاند، وفي الهند أعتقد أن المنفذين كانوا عملاء إيرانيين أو عملاء تنظيم محلي عمل باسم إيران. ولذلك فإن ما نراه هنا هو وجود هجمة مخطط لها وفي قسم منها يعمل حزب الله من أجل الانتقام لمغنية وفي القسم الثاني منها نفذتها إيران على ما يبدو، وتأتي في سياق ما تنسبه إيران لإسرائيل من أنشطة ضد البنية التحتية النووية الإيرانية».

(*) أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، قال في خطابه، يوم الجمعة الماضي، إن حزب الله ليس ضالعا في التفجيرات الأخيرة، وإن الانتقام لاغتيال مغنية لن يكون باستهداف إسرائيليين عاديين أو دبلوماسيين وإنما باستهداف شخصيات إسرائيلية رفيعة المستوى. كيف يرون هذا التصريح في إسرائيل؟

شفايتسر: «أولا، أنا بإمكاني أن أوافق على تصريح نصر الله بأنه فيما يتعلق بالعمليات الثلاث الأخيرة، بإمكان إيران أن تنفذ عمليات إرهابية من دون مساعدة حزب الله. وإذا قال نصر الله إنه ليس ضالعا في العمليات الثلاث الأخيرة فمن الجائز أن هذا صحيح. والأمر الواضح بشكل مطلق، من العمليات التي تم تنفيذها في الماضي أو من محاولات تنفيذ عمليات مؤخرا، هو أن حزب الله نفسه حاول تنفيذ عمليات في العالم. ووفقا لكميات المتفجرات التي تم ضبطها بحوزة خلايا حزب الله فإنها تدل على أن العمليات هدفها سفارات ومقرات بعثات إسرائيلية وربما أهداف سياحية يقصدها الإسرائيليون. ومن هذا الجانب فإني لست واثقا من أني أصدق نصر الله. وقد سمعناه يعد بتنفيذ عملية مؤلمة جدا، ولم ينجح في ذلك، لكن هذا لا يلغي الخطر في احتمال النجاح بتنفيذ عملية كهذه. ونحن نعرف أنه يوجد لدى حزب الله وإيران القدرة على تنفيذ عمليات قاتلة جدا».

(*) لماذا برأيك يمتنع حزب الله أو إيران عن تنفيذ عمليات كبيرة، فالعمليات التي وقعت الأسبوع الماضي كانت صغيرة نسبيا؟

شفايتسر: «أريد أن نميز بين العمليات التي ينفذها حزب الله بقواه الذاتية، وربما بمساعدة لوجستية إيرانية، وهي عمليات تم التخطيط لأن يسقط فيها عدد كبير من المصابين، وبين العمليات الأخيرة المنسوبة لإيران. فالعمليتان في الهند وخاصة في تايلاند أرادت إيران أن تستهدفا دبلوماسيين إسرائيليين».

(*) هناك ادعاء، في إسرائيل أيضا، أن التفجيرات التي وقعت الأسبوع الماضي، كانت ردا على عمليات اغتيال علماء نوويين في طهران والتي تتهم إسرائيل بتنفيذها. هل يتردد الإيرانيون في تنفيذ عمليات كبيرة انتقاما لاغتيال علمائهم؟

شفايتسر: «أولا إيران صادقت على أن ينفذ حزب الله عمليات في أماكن في العالم وأن تمثل هذه العمليات إيران وحزب الله على حد سواء. وبسبب عدم نجاح عمليات كهذه، وبسبب وجود ضغوط في إيران تدفع باتجاه تنفيذ عمليات انتقامية، فإنهم حاولوا إرسال خلايا لتنفيذ عمليات اغتيال والتسبب بأذى لأشخاص معينين. لكن هذه العمليات لم تكن ناجحة، بالنسبة للإيرانيين طبعا، باستثناء العملية في الهند التي أسفرت عن إصابة زوجة دبلوماسي إسرائيلي بجروح ليست بسيطة. ومن الجائز أنه حدث هنا إخفاق في العملية، وهذا أمر يمكن أن يحدث. وأنا لا أعتقد أن هذه هي القدرات الإيرانية، وإنما هي أكبر من ذلك. ومن الجائز أيضا أنهم أرادوا تنفيذ عملية رمزية وليس تدمير مبنى سفارة أو إسقاط طائرة أو شيئًا من هذا القبيل، إذ إنهم يعرفون أنه في حالة كهذه سيكونون معرضين لرد فعل [إسرائيلي]».

(*) هل هذه العمليات الثلاث الأخيرة تستدعي إسرائيل للرد عليها؟

شفايتسر: «أعتقد أنه على ضوء حقيقة أن الغالبية العظمى من العمليات تم إحباطها واعتقال أفراد الخلايا التي كانت تنوي تنفيذها... وفقط في العملية الأخيرة في الهند أصيبت زوجة دبلوماسي، ولسعادتنا فإنه تم تفجير السيارة قبل أن يصعد إليها أولاد الدبلوماسي، والسيدة خرجت حية رغم أن جراحها ليست طفيفة، فإني أعتقد أن رد الفعل الإسرائيلي لن يكون فوريا. وأعتقد أن الإسرائيليين سجلوا أمامهم هذه العمليات وهم يعرفون من يقف وراءها، وأعتقد أنه في حال تنفيذ حزب الله العمليات التي توعد بها أو في حال وقعت عمليات أخرى بتنفيذ إيراني، فإن إسرائيل ستجد طريقة للرد ولإعطائهم إشارات بأنه توجد حدود لعمليات كهذه».

(*) هل سيكون لهذه العمليات تأثير على الصراع حول البرنامج النووي الإيراني؟

شفايتسر: «أعتقد أنه لن يكون هناك تأثير. والصراع مع إيران هو صراع سياسي واقتصادي ودولي وإسرائيل هي جزء صغير فيه. والعمليات موجهة الآن ضد إسرائيل ولو نجحت لربما سقط ضحايا محليون وسياح. وأعتقد أنه في هذه المرحلة، وكما بدت هذه العمليات، لن تؤثر على الصراع حول البرنامج النووي الإيراني، وبالطبع كل ذلك منوط بالتطورات وفيما إذا كانت إيران ستستمر بهذا الخط. وعلينا أن نتذكر أن إيران حاولت تنفيذ عملية في الولايات المتحدة، أقصد محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن، في نهاية العام الماضي. وأعتقد أن من شأن هذا أن يدل على أن إيران، أو جهات في إيران مثل الحرس الثوري، يعتبران أن سلاح الإرهاب عاد ليصبح السلاح الذي تواجه فيه إيران العقوبات».

(*) يتوقع وصول مسؤولين أميركيين إلى إسرائيل، خلال الأسبوع الحالي، ومستشار الأمن القومي الأميركي بدأ زيارة لإسرائيل منذ السبت الماضي. ما هي الرسائل التي سيسلمونها للقيادة الإسرائيلية؟

شفايتسر: «أعتقد أن هذه الخطوات، وهي ليست خطوات أولية، غايتها ملاءمة السياسة الإسرائيلية مع السياسة الأميركية وكبح القلق ومؤشرات التوتر التي تظهر في إسرائيل حيال تقدم البرنامج النووي الإيراني بخطوات سريعة باتجاه نقطة اللاعودة. وأنا أوافق على التقارير المنشورة في وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن هذه الخطوات غايتها بالنسبة للأميركيين التأكد من أن لا تقوم إسرائيل بعمل مفاجئ مثل شن هجوم غير منسق ولا يريد الأميركيون عملا كهذا في هذه المرحلة».

(*) المسؤولون الإسرائيليون يلوحون بالهجوم ضد إيران، فهل هذا نابع من أن إسرائيل لا تؤمن بتأثير العقوبات على كبح البرنامج النووي الإيراني؟

شفايتسر: «كلا. أعتقد أن المشكلة تتعلق بجدول العقوبات مقابل جدول تقدم البرنامج النووي وإسرائيل ترى بذلك تهديدا مباشرا عليها، خاصة وأن إيران تطلق تصريحات واضحة ضد إسرائيل وضد وجودها كدولة. ولذلك فإن إسرائيل، خلافا للدول الأخرى، ترى بهذا التهديد أنه تهديد وجودي. والدول الأخرى لديها صبر أكبر وعلى ما يبدو فإن المخاطر عليها أقل من المخاطر على إسرائيل».

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

أوراق إسرائيلية 56

إعـداد: برهوم جرايسي

القضايا الاجتماعية أصبحت تحظى باهتمام الإسرائيليين أكثر فأكثر

*من معطيات «مؤشر السلام» الأخير: ٨٢٪ سيصوتون لحزب بناء على مواقفه من القضايا الاقتصادية-الاجتماعية، و٧٧٪ بناء على مواقفه من القضايا الأمنية *و٦٤٪ يدعون إلى استئناف حملة الاحتجاجات الشعبية*

تبين من مؤشر السلام، الصادر شهريا عن معهد تامي شتاينميتس في جامعة تل أبيب، أن القضايا الاجتماعية باتت تحظى باهتمام أكبر بين الإسرائيليين، على الأقل في هذه المرحلة، وكما يبدو كانعكاس آخر لحملة الاحتجاجات الشعبية التي جرت في الصيف الماضي، ولا تزال أصداؤها تتردد في هذه الأيام.

وفي رد على سؤال حول الانتخابات المقبلة، في ظل الحديث عن احتمال تقديم موعد الانتخابات، قال ٨٨٪ ممن شملهم استطلاع «مؤشر السلام» لشهر كانون الثاني الفائت إنهم سيمارسون حق التصويت، وهي نسبة عالية جدا بعد سنين لم تتعد فيها نسبة التصويت في الانتخابات أكثر من ٧٤٪ من المواطنين المتواجدين في البلاد، و٦٤٪ من سجل الناخبين العام، إذ أن نحو ١٠٪ مقيمين بشكل دائم في الخارج.

وفي رد على سؤال لمن سيصوتون، قال ٨٢٪ إنهم سيحسمون موقفهم بناء على موقف الحزب من الموضوع الاجتماعي - الاقتصادي. ومعدلات أدنى من الناس أشارت إلى زعيم الحزب والى موقفه في مواضيع الخارجية والأمن- ٧٧٪. وتأتي بعد ذلك مواقف الحزب من مكانة الدين في الدولة- ٦٦٪، مستقبل المناطق (المحتلة)- ٦٢٪، وتركيبة قائمة المرشحين- ٥٥٪، واحتمال المشاركة في الائتلاف الحاكم- ٥٢٪، واحتمال تشكيل الحكومة (بمعنى الحزب الأكبر)- ٥١٪، وعدد النساء في القائمة- ٣٢٪.

ويقول القائمون على الاستطلاع إن القضايا الاقتصادية-الاجتماعية كانت فوق كل شيء في هذا الاستطلاع، ووجدت تعبيرها أيضا في تصنيف الأهداف التي ينبغي للحكومة أن تعالجها برأي الجمهور اليهودي. وعلى رأس القائمة يقف تقليص الفوارق الاجتماعية الاقتصادية- ٣٤٪، وعلى مسافة بعيدة بعده: تعزيز الوضع الأمني- ٢٠٪، اتفاق سلام مع الفلسطينيين- ١٧٪، وإيجاد حلول للسكن بثمن مريح- ١٣٪، وخلفها يأتي لاحقا وبعيدا التوازن السليم بين الحقوق والواجبات للأصوليين وغير الأصوليين- ٥٪، الفصل بين المال والسلطة وتحسين مكانة إسرائيل في الساحة الدولية- ٤٪ لكل منهما. وإذا تم تناول تقليص الفوارق والسكن كرزمة واحدة، يبدو أن ٤٧٪ من الجمهور اليهودي يولون للمجال الاجتماعي - الاقتصادي الأهمية الأكبر.

ويظهر من الاستطلاع أن الغالبية الساحقة من الجمهور اليهودي لا تثق بأن تطبق الحكومة توصيات اللجنة الرسمية التي أقامتها في أعقاب الحملة الشعبية، إذ قال حوالي ٧٤٪ إن الحكومة لن تطبق هذه التوصيات، التي شملت تعديلات ضريبية، منها بينها تقليصها بمدى محدود على الشرائح الوسطى، ورفعها على الشرائح الغنية والشركات، وقد دعا نحو ٦٤٪ من المستطلعين إلى استئناف حملة الاحتجاجات، المتوقفة عمليا منذ انتهاء الصيف الماضي.

وفي رد على سؤال كيف تؤدي الحكومة مهامها؟ رأى ٥٥٪ من المستطلعين أن حكومة بنيامين نتنياهو لا تعمل على تقليص الفوارق والفجوات الاجتماعية، وقال ٥٢٪ إنها لا تعمل كثيرا في مكافحة الفساد، وقال ٥٠٪ إنها لا تعمل على الفصل بين الحكم وكبار أصحاب رأس المال.

وحصلت الحكومة على علامات تقدير جيدة بالنسبة لمساهمتها في تشجيع النمو الاقتصادي (٤٨٪ تساهم جدا أو تساهم بما يكفي)، و٦١٪ يقدرون بأنها تساهم جدا أو بما يكفي في وضع الدولة الأمني. وتنقسم الآراء بالنسبة لمساهمتها أو الضرر الذي تلحقه بالوضع الدولي لإسرائيل، مع ميل طفيف في الاتجاه الإيجابي.

وبطبيعة الحال فقد تطرق مؤشر السلام، الذي بدأ العمل به منذ نهاية سنوات التسعين الماضية، إلى مسألة السلام وحل الصراع، وقال ٧٦٪ من الذين شملهم الاستطلاع إنهم يفضلون بقاء إسرائيل ذات أغلبية يهودية، وذلك في معرض ردهم على سؤال: ماذا يفضلون «دولة يهودية» أم استمرار السيطرة على المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧؟. وقال ٢٤٪ إنهم يفضلون استمرار الاحتلال، لكن ٦٣٪ من هؤلاء الذين يؤيدون استمرار الاحتلال لا يفضلون استمراره إذا كان سيؤثر على الأغلبية اليهودية.

في المقابل قال ٥٤٪ من الذين شملهم الاستطلاع إنهم لا يوافقون على الادعاء بأن استمرار الاحتلال سيخلق دولة دون أغلبية يهودية. فضلا عن ذلك فان ٥٤٪ يقدرون بأن استمرار الاحتلال لن يمنع إسرائيل من أن تبقى دولة يهودية وديمقراطية. وهذا يعني أن الجمهور، وإن كان يفضل أن تكون إسرائيل دولة يهودية على استمرار الاحتلال، إلا أن أغلبيته لا تؤمن بأن هناك تناقضا بين الهدفين.

إحدى تظاهرات حملة الاحتجاجات الاجتماعية في الصيف الفائت- نحو ثلثي الإسرائيليين يطالبون باستئنافها.

التضخم المالي يسجل للشهر الثاني على التوالي نسبة صفر بالمئة

* التضخم المالي في الأشهر السبعة الأخيرة أيضا كان بنسبة صفر بالمئة *خبراء: الأشهر القليلة المقبلة ستوضح طبيعة انخفاض التضخم * تقرير بنك إسرائيل يشير إلى أن حملة الاحتجاجات الشعبية ساهمت في تخفيض الأسعار *

سجل التضخم المالي في الشهر الأول من العام الجاري نسبة صفر بالمئة، وهو الشهر الثاني الذي يسجل فيه هذه النسبة، كذلك فإن التضخم المالي في الأشهر السبعة الأخيرة كان في نفس النسبة، ما يعكس وتيرة منخفضة للتضخم المالي على الأقل حتى الأشهر القريبة، ويبقى السؤال الذي يدور الجدل حوله في الاقتصاد الإسرائيلي هو: هل هذا تعبير عن استقرار في الأسعار، ومؤشر إيجابي، أم أنه مؤشر لتباطؤ اقتصادي؟. ويقول الخبراء إن حقيقة هذه الوتيرة للتضخم ستتبين في الأشهر القليلة المقبلة.

وبحسب تقرير مكتب الإحصاء المركزي، فإن من أبرز ما كان له اثر على نسبة التضخم المالي، ارتفاع أسعار إيجار البيوت بنسبة ٠ر٥٪، ونسبة مماثلة لصيانة البيوت، وارتفاع أسعار البيوت بنسبة ٠ر٣٪، وأسعار الفواكه الطازجة بنسبة ١ر٥٪، وأسعار المواد الغذائية بنسبة ٠ر٥٪، وأسعار المواصلات بنسبة ٠ر٦٪، ولكن من أبرز الأسعار التي ارتفعت أسعار الألبان والأجبان وحدها وذلك بنسبة ٤ر٥٪، وهي تندرج ضمن أسعار المواد الغذائية، كما سجلت أسعار لحوم الطيور ارتفاعا بنسبة ٣ر٧٪.

في المقابل فقد انخفضت أسعار الألبسة والأحذية بنسبة ٧ر٧٪، وأسعار الخضراوات الطازجة بنسبة ٦ر٢٪، وأسعار الفندقة بنسبة ٤ر٦٪، وبرز من كل هذا انخفاض أسعار البندورة بنسبة ٣٧٪.

ويشير التقرير إلى أن أسعار الألبان والأجبان عادت لترتفع، بعد أن انتهت فترة حملات تخفيض الأسعار على هذه المواد الغذائية، وجاءت هذه الحملات من الشركات الكبرى، في محاولة لتهدئة حملة الاحتجاجات الشعبية.

من الجدير ذكره أن نسبة التضخم المالي في الشهر الأول من كل عام، وعلى الأقل في العقدين الأخيرين، تكون منخفضة، وفي كثير من السنوات يسجل التضخم تراجعا وليس فقط ارتفاعا طفيفا، وهذا بتأثير واضح من انخفاض موسمي للكثير من أسعار الاحتياجات الاستهلاكية، بفعل منتصف موسم الشتاء.

وقال ناشطون في حملة الاحتجاجات الشعبية لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية إنه على الرغم من أن التضخم المالي سجل نسبة صفر بالمئة، إلا إن ارتفاع أسعار الألبان والأجبان، وارتفاع تكلفة إيجار البيوت، يضر أساسا بالشرائح الفقيرة.

وكان بنك إسرائيل المركزي قد قال في تقرير نصف سنوي صدر في الأسبوع الماضي إن حملة الاحتجاجات الشعبية ساهمت في تخفيض الأسعار في النصف الثاني من العام ٢٠١١، ويجري الحديث عن تقرير يحلل فيه البنك المركزي تحركات الاقتصاد والأسعار، والأسباب والظروف المرافقة لها.

وبحسب التقرير، فإنه في الربع الثالث من العام الماضي انخفضت أسعار المواد الغذائية بنسبة ١٥ر٨٪، كانعكاس مباشر لحملة الاحتجاجات الشعبية، التي قادت شبكات التسويق الكبرى وشركات إنتاج إلى تخفيض أسعارها، إذ تبين من التقرير أن تخفيض الأسعار الأكبر كان في منتوجات الحليب، حيث انخفضت الأسعار بنسبة ٢٠٪، كذلك فإنه للمرّة الأولى منذ فترة طويلة انخفضت أسعار البيوت بنسبة ١ر١٪.

ويقول البنك إن حملة الاحتجاجات الشعبية ساهمت أيضا في لجم التضخم المالي، إضافة إلى مؤثرات أخرى، مثل التباطؤ الاقتصادي، وقد سجل التضخم في النصف الثاني من العام الماضي صفرا بالمئة، ليكون إجمالي التضخم في العام الماضي ٢ر٢٪.

وفي إطار ردود الفعل، عبرت عدة أوساط واتحادات لأرباب العمل في إسرائيل عن رضاها من نسبة التضخم المالي هذه، واعتبرتها مؤشرا إيجابيا من ناحية أنها تعكس استقرارا في الأسعار، وقال الخبير الاقتصادي يهودا طلمون إن استقرار الأسعار يسمح للحكومة بأن تشجع على المشاركة في سوق العمل، كي يدفع هذا بالنمو الاقتصادي.

ووفقًا لطلمون فإن التضخم المالي المنخفض يدل على أنه لا توجد مشكلة في الاقتصاد الإسرائيلي، بل إن المشكلة هي في النسبة المنخفضة للمشاركة في سوق العمل، إذ أن الحكومة لا تحفز على توسيع المشاركة في سوق العمل.

وقال الخبير الاقتصادي فيرد يتسحاقي إن بنك إسرائيل المركزي على الأغلب لن يخفض الفائدة البنكية في الشهر المقبل، وعلى الأغلب فإن البنك سينتظر حركة التضخم في الفترة القصيرة المقبلة، ولكنه توقع أن يقرر البنك تخفيضا إضافيا للفائدة البنكية، كما فعل البنك على ثلاث دفعات، ابتداء من شهر أيلول الماضي، حينما كانت الفائدة عند نسبة ٣ر٢٥٪، وهي اليوم ٢ر٢٪.

ويتوقع خبراء اقتصاديون ومحللون أن يقرر بنك إسرائيل في غضون شهر أو شهرين على الأكثر تخفيض الفائدة بنسبة ٠ر٢٥٪، وأن الفائدة البنكية قد تنخفض خلال العام الجاري إلى ٢٪ وربما أقل، في حال تعمقت الأزمة الاقتصادية في أوروبا، ولكن البنك، حسب تلك التوقعات، قد يغير الاتجاه في نهاية العام ويعود إلى مسار رفع الفائدة البنكية.

صندوق النقد الدولي: دمج العرب والحريديم في سوق العمل سيزيد الناتج بـ ١٥٪

*التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي يكيل المديح للسياسة الاقتصادية لكنه في الوقت نفسه ينتقد عدم دمج العرب والحريديم في سوق العمل ونسبة الفقر العالية بين العرب ويدعو إلى زيادة الصرف على جهازي التعليم والصحة * محلل اقتصادي يشكك في شكل صياغة التقرير*

تسلم وزير المالية الإسرائيلية يوفال شتاينيتس ومحافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي حول الاقتصاد الإسرائيلي، والذي شمل مديحا للسياسة الاقتصادية، ولكنه وجه انتقادات عديدة تتعلق بالصرف على جهازي التربية والتعليم والصحة، ومسألة عدم اندماج العرب والحريديم بشكل كاف في سوق العمل.

ويقول صندوق النقد في تقريره إنه على الرغم من متانة الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن الفقر يسجل أعلى نسبة من بين الدول المتطورة المنضمة إلى منظمة OECD.

ويشير التقرير بشكل خاص إلى الفقر بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وأيضا بين أوساط المتدينين الأصوليين (الحريديم)، الذين يذكرهم التقرير في أكثرة من مرة، نظرا لظروفهم الاقتصادية الاجتماعية السيئة.

ويشير التقرير إلى أن الجمود في معدل الرواتب من ناحية فعلية، بمعنى قيمته الشرائية، في العقد الأخير، ساهم في اندلاع حملة الاحتجاجات الشعبية، كذلك فإنه منذ اندلاع تلك الحملة تراجعت ثقة المواطن في إسرائيل بالاقتصاد من عدة نواح.

ويعتقد صندوق النقد أن وزارة المالية الإسرائيلية ومعها بنك إسرائيل المركزي تصرفا بشكل صحيح على ضوء مؤشرات التباطؤ الاقتصادي، إذ أن بنك إسرائيل ضبط سياسة الفائدة البنكية، وعمل على تخفيضها منذ شهر أيلول ٢٠١١ بنسبة ٧٥ر٠٪ وهذا ما ساهم في تخفيف الضغوط الاقتصادية، وعمل على وقف عملية ارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار.

ويقول الصندوق في تقريره إنه من ناحية المعطيات الاقتصادية، فإن الاقتصاد الإسرائيلي في وضع جيد، فبعد الركود الاقتصاد الذي شهده في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، عاد الاقتصاد الإسرائيلي إلى نسبة نمو في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ في حدود ٥٪، كما أن البطالة سجلت أدنى نسبة لها منذ عقود، وهي ٥ر٥٪، في حين تم لجم التضخم المالي، وجعله في إطار ما حددته السياسة الاقتصادية، أي ما بين ١٪ إلى ٣٪.

ويعتقد صندوق النقد أن السبب في هذه الوضعية يعود إلى أن الحكومة شددت على البقاء ضمن الموازنة العامة التي حددتها في كل واحدة من السنوات الأخيرة، بما في ذلك العام الجاري، كذلك فإن الحكومة تسعى إلى تخفيض الدين العام، من ٧٥٪ من الناتج العام كما هو اليوم إلى ٦٠٪ بعد سنوات، أي وفق معدل منظمة دول OECD.

ويمتدح التقرير الدولي إقرار الموازنة العامة في إسرائيل لعامين معا، كما كانت الحال للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وأيضا للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢، ويدعو الصندوق للاستمرار في هذا الأسلوب أيضا للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، وتحديد أهداف الموازنة لهذين العامين حتى منتصف العام الجاري، وهذا على الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية لم تقرر بعد ما إذا كانت ستتجه نحو ميزانية عامين في آن واحد، وذلك نظرا لكون العام ٢٠١٣ عام انتخابات، وهناك توقعات بأن تكون الانتخابات في العام الجاري.

وعمليا فإن صندوق النقد يرفض التوقعات بأن يشهد الاقتصاد الإسرائيلي تباطؤا شديدا في العام الجاري، إلا إذا استفحلت الأزمة الاقتصادية في أوروبا، وفي حال سارت الأمور كما هو متوقع لها، فإن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد في العام الجاري نموا بنسبة ٣٪، وفي العام ٢٠١٣ بنسبة ٧٥ر٣٪.

البطالة والفقر بين العرب والحريديم

ويخصص التقرير فصلا حول مسألة انخراط المواطنين العرب واليهود المتدينين (الحريديم) في سوق العمل، ويقول إن انخفاض نسبة انخراط هاتين المجموعتين في سوق العمل ينعكس سلبا على الاقتصاد الإسرائيلي، وفي حال كانت نسبة انخراط هؤلاء مساوية لنسبة باقي القطاعات، لارتفع الناتج العام في إسرائيل بنسبة ١٥٪ عما هو عليه اليوم، كما أن مداخيل الدولة من الضرائب سترتفع بنسبة ٥٪، بمعنى أكثر من ١٠ مليارات شيكل، وهذا ما يعادل ٢ر٦٦ مليار دولار.

ويقول التقرير إن ٢٠٪ فقط من النساء العربيات ينخرطن في سوق العمل، كما أن نسبة الحريديم ككل في سوق العمل لا تتعدى ٤٠٪، إلا أن التقرير الذي يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى تشجيع هذين القطاعين على الانخراط في سوق العمل لا يتوقف عند تفاصيل القضية.

فبحسب معطيات دائرة التشغيل الرسمية، فإن نسبة البطالة بين العرب في إسرائيل تتجاوز ١٥٪ بينما بين اليهود لا تصل إلى ٤٪، والنسبة العامة هي في حدود ٣ر٥٪، ونسبة البطالة بين العرب لا تشمل النساء اللاتي لم ينخرطن في سوق العمل إطلاقا.

وتعاني البلدات العربية في إسرائيل من قلة أماكن العمل والمناطق الصناعية، وأكثر من ٧٠٪ من القوة العاملة العربية تضطر يوميا إلى مغادرة بلداتها والسفر مسافات طويلة جدا إلى أماكن عمل، بعكس ما هو قائم في البلدات اليهودية، بمعنى أن العرب محرومون من فرص العمل.

في المقابل فإن الصورة معكوسة لدى الحريديم، الذين تنتشر بين غالبيتهم الساحقة أفكار حظر الانخراط في المجتمع العلماني وسوق العمل، لذا فإن البطالة لديهم على الأغلب هي إرادية وليست قسرية كما هي لدى العرب.

ويتنبه التقرير إلى حقيقة أن معدلات الرواتب لدى العرب منخفضة أيضا، ويحذر من استمرار هذا الوضع، خاصة، بحسب التقرير، أن العرب والحريديم سيكونون بعد ٣٠ عاما ٥٠٪ من المواطنين في إسرائيل، على الرغم من أن تقديرات أخرى تتوقع أن تتحقق هذه النسبة في العام ٢٠٣٠ على الأكثر.

كما يتعرض التقرير إلى الصرف العام على جهازي التربية والتعليم والصحة، وبأنه أقل من المعدل القائم في دول منظمة OECD، وهنا أيضا يشير التقرير إلى ضرورة زيادة الصرف في هذين الجهازين، لدى المواطنين العرب، والعمل على تقليص الفجوات.

تشكيك في التقرير

الصحافي والمحلل الاقتصادي في صحيفة «ذي ماركر» موطي باسوك أرسل وخزة من العيار الثقيل لكاتبي تقرير صندوق النقد الدولي، ونترك للاقتباس ليحكي وحده، إذ يتساءل باسوك ويرد «لماذا لم يتطرق التقرير إلى ظاهرة التشغيل من خلال شركات القوى العاملة في إسرائيل (ظروف استبدادية)، والجواب بسيط: يصل خبراء صندوق النقد الدولي إلى إسرائيل مرة في السنة، وهم يجرون جولة محادثات مع محافظ بنك إسرائيل المركزي وكبار مسؤولي البنك، ويلتقون أيضا وزير المالية وكبار مسؤولي الوزارة، إضافة إلى مسؤولين كبار في الاقتصاد ويحصلون على كمية كبيرة من الوثائق».

ويتابع باسوك: «وبعد أسبوعين من المكوث في إسرائيل ووجبات العمل الغنية والرحلات في أماكن خلابة، يجلس الخبراء في فندق فخم جدا لكتابة التقرير عن الاقتصاد الإسرائيلي، وبشكل عام يأتي إلى إسرائيل سنويا خبراء مختلفون من صندوق النقد ولكن بشكل نادر، فإن رئيس وفد العام الماضي هو نفسه رئيس الوفد في العام الحالي».

ثم يتساءل باسوك عن سبب انتقاد صندوق النقد الدولي لرواتب كبار مسؤولي بنك إسرائيل المركزي، واعتبارها متدنية بالمقارنة مع رواتب أمثالهم في العالم، ويشكك في أن أحدا ما في البنك المركزي اشتكى من معدل الرواتب، وهو تلميح وتشكيك آخر في ظروف إعداد هذا التقرير، الذي يشمل الكثير من المديح للسياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة الحالية.

موجز اقتصادي

مبلغ قياسي لجباية الضرائب في كانون الثاني الماضي

قالت سلطة الضرائب الإسرائيلية في تقرير أولي لها إن جباية الضرائب في الشهر الأول من العام الجاري- كانون الثاني الماضي- سجلت مبلغا قياسيا فاق كل التوقعات، وكان المبلغ الإجمالي ٢٣ مليار شيكل، ما يعادل ٦ر١ مليار دولار، ورغم ذلك فإن التوقعات تشير إلى أن مداخيل الضرائب ستكون أقل بكثير من الهدف الذي نصت عليه الموازنة العامة للعام الحالي، وهو قرابة ٦١ مليار دولار.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية إن المبلغ الإجمالي للضرائب فاجأ جميع الأوساط الاقتصادية، ولكن بشكل خاص فاجأ كبار مسؤولي وزارة المالية وسلطة الضرائب، إذ أن أقصى التوقعات وصلت إلى ما بين ٢٠ إلى ٢١ مليار شيكل، ولهذا تجري دراسة أسباب هذا الارتفاع غير المتوقع في ظل مؤشرات تباطؤ اقتصادي.

والاتجاه الأقوى الذي يتبناه مسؤولو المالية، لتفسير هذا الارتفاع الحاد، هو القرار برفع الضرائب على أرباح البورصة وأسهم الشركات، من ٢٠٪ إلى ٢٥٪، ما دعا الكثير من الشركات الكبرى إلى توزيع الأرباح في الشهر الأخير من العام الماضي كي تتفادى رفع الضرائب في العام الجديد، كذلك فإن كثيرين كما يبدو سحبوا توفيراتهم المتداولة في الأسواق المالية، كي يتفادوا هم أيضا دفع ضرائب أكثر في العام الجاري.

وكانت الموازنة العامة قد نصت على أن إجمالي الضرائب للعام الجاري سيكون ٢٣٢ مليار شيكل، ما يعادل تقريبا ٦١ مليار دولار، إلا أن المداخيل العامة من الضرائب في العام الماضي سجلت عجزا بنحو ٣ر١ مليار دولار، من أصل مبلغ متوقع ٥٨ مليار دولار، وهذا بفعل مؤشرات تباطؤ اقتصادي، وبشكل خاص في قطاع الصادرات.

وأبلغ وزير المالية يوفال شتاينيتس لجنة المالية البرلمانية بأن الضرائب في العام الجاري لن تصل إلى السقف الذي وضعته الموازنة العامة، وأن التوقعات تشير إلى عجز بقيمة ١١ مليار شيكل، أي ما يعادل ٢ر٩ مليار دولار، ولكن خبراء في مجال الضرائب يتوقعون أن يكون العجز في مداخيل الضرائب أعلى من المتوقع بكثير، وقد يصل إلى ٥ر٤ مليار دولار، ويبني هؤلاء توقعاتهم على أساس تقديرات خاصة بهم بأن يكون النمو الاقتصادي في العام الجاري ٢ر٨٪، بدلا من ٣ر٢٪ كما تتوقع وزارة المالية، علما بأن النمو الاقتصادي في العام الماضي ٢٠١١ سجل ارتفاعا بنسبة ٧ر٤٪.

البيروقراطية تساهم في رفع أسعار الكهرباء

يستدل من تقارير صحافية أن البيروقراطية وخلافات حول استخدام الغاز الطبيعي الذي تم العثور عليه في عدة حقول في البحر الأبيض المتوسط، تساهمان بشكل كبير في رفع أسعار الكهرباء، وليس فقط انقطاع الغاز الطبيعي من مصر.

وكانت شركة الكهرباء قد رفعت أسعار الكهرباء في الشهر الجاري- شباط- بنسبة ٦ر٦٪ بدلا من نسبة ٥٪ كما أعلن من قبل، وهذا كمرحلة أولى من رفع أسعار الكهرباء في العام الجديد ٢٠١٢ بنسبة ١٣٪، وهي نسبة تأتي بعد أن تم رفع أسعار الكهرباء في النصف الثاني من العام الماضي بنسبة ١٥٪ على دفعتين.

وقالت شركة الكهرباء إن أسعار الكهرباء سترتفع حتى العام ٢٠١٤ بنسبة ١٩٪، وذلك كانعكاس مباشر لأزمة الغاز المصري، الذي كانت تشتريه إسرائيل من مصر بسعر أقل من الأسعار العالمية، وجرى في العام الأخير تفجير أنابيب الغاز المصري المتوجهة إلى إسرائيل أكثر من ست مرات.

وأضافت شركة الكهرباء أن نحو ٥٪ من رفع الأسعار يعود إلى: ٣٪ بسبب ارتفاع كلفة العمل في الشركة، و٢٪ بسبب الدعم الذي تدفعه الشركة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، ورغم ذلك فإن مصادر في الشركة تقول إن احتمال تخفيض الأسعار، أو التراجع عن دفعة أخرى لرفع الأسعار، يبقى واردا في حال تلقت إسرائيل غازا بأسعار أقل من شركات عالمية.

إلا أنه يتبين من تحقيق للملحق الاقتصاد «مامون» الذي يوزع مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن جزءا من رفع الأسعار حتى العام ٢٠١٤، يعود إلى تمويل ما تصفه الشرطة بـ «خسائر» جراء استخدامها لوقود ملوث للبيئة في هذه المرحلة، بسبب انقطاع الغاز الطبيعي من مصر بفعل تكرار تفجير خط أنابيب الغاز المتجهة نحو إسرائيل والأردن، من صحراء سيناء.

ويتساءل المختصون عن السر الكامن وراء رفع أسعار الكهرباء مستقبلا، رغم الحديث عن بدء ضخ الغاز الطبيعي من حقول البحر الأبيض المتوسط التي عثرت عليها شركات إسرائيلية، وللحكومة نسبة عالية، ويتبين أن الغاز كان من المفترض أن يبدأ في الوصول إلى إسرائيل في العام الجاري ٢٠١٢، ولكن بسبب خلافات بين عدة وزارات، منها وزارة البنى التحتية، التي تضم أيضا مصلحة الطاقة، ووزارة حماية البيئة، وبين المستثمرين الحائزين على امتياز التنقيب عن الغاز، ويسيطرون على الحقول، يتعثر وصول الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، وبالأساس بسبب خلافات تدور حول مكان المحطة الأخيرة للغاز.

وكما يبدو فإن أصحاب حقول الغاز يستعدون لإمكانية إقامة محطة تخزين بحرية وليس برية في الطريق إلى محطات توليد الكهرباء في إسرائيل، وإلى ذلك الحين فإن المواطنين سيواصلون دفع زيادة أسعار عالية للكهرباء من دون أسباب موضوعية.

ويقول بحث «مامون» إن كل عائلة في إسرائيل ستدفع في العام ٢٠١٤ بالمعدل ٢٣٠ دولارا، زيادة عما دفعته في العام الماضي، ونصف هذه الزيادة، قد تكون في العام الجاري ٢٠١٢، وهذا إذا ما تحققت الزيادة الكلية والتراكمية لأسعار الكهرباء، من آب العام الماضي- ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٤، بنسبة تقارب ٢١٪.

من أوراق العمل في مؤتمر هرتسليا الـ ١٢:

العلاقات الأميركية- الإسرائيلية الخاصة ليست بديهية وينبغي العمل على تنميتها وتطويرها بصورة دائمة!

بقلم: زلمان شوفال (*)

يمكن تشبيه العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية بجسر الفولاذ القائم على أسس وركائز متينة راسخة، وأحيانا يمكن تشبيهها أيضا بجسر الحبال المكشوف لتقلبات الطقس السياسي.

ربما كان يجب أن يبدأ استعراض هذه العلاقات منذ قيام إسرائيل، في أيار ١٩٤٨، لكن بغية تقديم صورة أكثر شمولية، لا بد من التطرق أيضا للنشاط الصهيوني في الولايات المتحدة، والذي أخذ يكتسب زخما أكبر مع صعود النازية للحكم في ألمانيا، ومن ثم في أعقاب وقوع المحرقة/ الهولوكوست.

ففي أعقاب صعود مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى متصدرة عالميا، وفي إثر اشتداد التوترات بين الحركة الصهيونية و«اليشوف اليهودي» في أرض إسرائيل/ فلسطين وبين بريطانيا العظمى، أخذ مركز ثقل النشاط الصهيوني، السياسي والاقتصادي، ينتقل تدريجيا من لندن إلى القارة الأميركية. بالإضافة إلى ذلك فقد تحولت الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، في أعقاب المحرقة، إلى أكبر تجمع يهودي في العالم، وبالتالي أخذ وزن وتأثير هذه الجالية يزداد بصورة دائمة. وقد أدت عدة تحولات في السياسة الأميركية (في عهد الرئيس ترومان)، وقفت خلفها بصورة عامة محافل مرتبطة بمؤسسة السياسة الخارجية والجيش الأميركي، إلى تأييد الولايات المتحدة لإقامة الدولة اليهودية وإلى اعتراف واشنطن بها. مع ذلك فقد بقيت تحفظات وقيود كثيرة على شبكة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، خاصة فيما يتعلق بإمدادات الأسلحة والوسائل القتالية. وقد اصطدمت جميع المحاولات لإلغاء هذه القيود بوضع عقبات مختلفة من جانب الإدارة، كذلك تعالت أصوات، بما في ذلك من جانب محافل يهودية- أميركية هامشية، تعارض تدخلا أميركيا إيجابيا أكثر من اللازم لصالح إسرائيل، معللة ذلك بإمكانية المس بعلاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية النفطية من جهة، وبأنه لا أمل لإسرائيل بالنجاح في حربها ضد الجيوش النظامية العربية، من جهة أخرى.

وكان رئيس حكومة إسرائيل الأول، دافيد بن غوريون، قد أكد منذ البداية على وجوب أن تكون دولة إسرائيل جزءا من العالم الحر بزعامة الولايات المتحدة، مع ذلك فقد ظلت العلاقات الإسرائيلية- الأميركية، على الأقل في السنوات الأولى، أقرب إلى المغازلة النشطة من جانب طرف واحد (إسرائيل)، إذ حرصت الولايات المتحدة آنذاك على إبقاء مسافة معينة بينها وبين إسرائيل، وذلك بسبب ارتياب بعض المحافل والشخصيات السياسية، خاصة في صفوف الجمهوريين، بولاء «الاشتراكيين الإسرائيليين»، وبالأساس جراء تخوف الكثيرين في صفوف المؤسسة السلطوية والاقتصادية الأميركية من ردود فعل محتملة من جانب دول النفط العربية. إلى جانب ذلك واصلت بعض المحافل، مثل وكالة المخابرات المركزية الأميركية، الادعاء بأنه لا توجد لإسرائيل أية فرصة في التغلب على الجيوش النظامية العربية «في الجولة المقبلة»، ولذلك من الأفضل أن لا تظهر الولايات المتحدة كمدافع عنها. في ضوء كل ذلك لم تتلق إسرائيل في تلك المرحلة أية مساعدات اقتصادية أو عسكرية من الولايات المتحدة، بل ولم تكن واشنطن مستعدة لبيعها أسلحة، حتى أنها مارست الضغط أيضا على دول أخرى، مثل كندا، لثنيها عن نيتها بيع طائرات ووسائل قتالية أخرى للدولة العبرية. في أعقاب انتخاب الرئيس جون كنيدي، طرأ تغير معين في هذا الشأن، حيث أعلن كنيدي عقب لقاء عقد بينه وبين دافيد بن غوريون وشمعون بيريس، قبل توليه رسميا لمهامه الرئاسية، موافقته على تزويد إسرائيل بصواريخ مضادة للطائرات، والأهم من ذلك أنه توصل مع محادثيه إلى تفاهم حول موضوع «الغموض النووي».

حرب ٦٧- نقطة تحول في العلاقات

غير أن التغيير الجوهري والشامل في منظومة العلاقات الإسرائيلية- الأميركية طرأ فقط مع اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧، وانتصار إسرائيل الحاسم على جيوش مصر وسورية والأردن. فقد تغيرت صورة إسرائيل في نظر الأميركيين من عبء إلى قوة إقليمية تشكل ذخرا عسكريا وسياسيا، ومنذ ذلك الوقت أخذت المساعدات الأميركية (الاقتصادية والعسكرية) تتدفق على إسرائيل. في تلك الفترة أيضا انبثقت المصطلحات التي تصف إسرائيل كـ «حليف» وكـ «حاملة الطائرات البرية» للولايات المتحدة في المنطقة.

إلى جانب هذه التطورات، برز أيضا تغيير من ناحية التأييد السياسي الذي تحظى به إسرائيل في الأوساط العامة الأميركية وفي الكونغرس بشكل خاص، فإذا كان جل التأييد لإسرائيل قد أتى حتى ذلك الوقت من جانب الحزب الديمقراطي، فقد طرأ في أعقاب حرب ١٩٦٧، تغيير إيجابي، في موقف الجمهوريين أيضا تجاه إسرائيل. وقد أخذ هذا الاتجاه يتعزز أكثر فأكثر على الرغم من الخلافات بين حكومات إسرائيل وبين إدارات جمهورية مختلفة، حول قضايا سياسية برزت بعد حرب ٦٧.

بصورة عامة هناك ميل ينسب العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى معيارين رئيسيين: شراكة القيم والشراكة الإستراتيجية (وأحيانا بترتيب معكوس). وفيما يتعلق بالقيم المشتركة يمكن الإشارة إلى الديمقراطية، سلطة القانون، حرية التعبير والاتصال، مضافا إلى ذلك في العقدين الأخيرين خاصة، الكتاب المقدس (التناخ) أو كما يصوغون ذلك «التقاليد اليودو- مسيحية». أما موضوع المصالح الإستراتيجية المشتركة فقد شهد مرارا وما زال يشهد متغيرات تنبع من تقلبات وتحولات عالمية.

فبعد انتهاء الحرب الباردة ذهب محللون أميركيون - مثل توماس فريدمان- إلى القول بأنه لم يعد لإسرائيل دور حقيقي في حماية أمن أميركا، فيما تنبأ مفكرون مثل فوكوياما، بـ «نهاية الأيديولوجيا» أو «نهاية التاريخ»، بمعنى أنه مثلما أدت المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المختلفة إلى وضع حد للصراعات الأيديولوجية والسياسية، فإن اعتبارات الأمن والإستراتيجيا ستختفي أيضا من الأجندة. غير أن هذه الرؤيا المتفائلة لم تدم طويلا، فمع تصاعد التهديدات من جانب الإسلام المتطرف والإرهاب الدولي، بدأت تظهر نظريات مثل «حرب الحضارات»، والتي أعادت إسرائيل أيضا إلى مربع الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة. مع ذلك فقد كانت لهذه المراجعة أوجه وأشكال مختلفة. فعلى الرغم من أن إسرائيل اعتبرت «شريكة رئيسة ليست عضوا في الناتو»، إلا أن الولايات المتحدة فرضت في الوقت ذاته رقابة وثيقة على علاقات أمنية مختلفة حاولت إسرائيل تطويرها مع دول أخرى مثل الهند والصين. إضافة إلى ذلك فإن العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة تجلت في شكل أساس في زيادة رزمة المساعدات الأمنية لإسرائيل بصورة ملموسة، إلى جانب إبرام اتفاقيات في مواضيع مثل مناورات عسكرية مشتركة ونصب وتخزين معدات عسكرية أميركية (في إسرائيل)، وغيرها. ولا داعي للتأكيد على أن موضوع العلاقات الإستراتيجية بين الدولتين، ينطوي من ناحية إسرائيل، على أبعاد إضافية، سواء في مجال المساعدات العسكرية الصرفة، أو كعامل سياسي رادع لأعمال عدوانية عربية أو إيرانية ضدها.

عوامل تأثير

في سياق تفحص العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة، لا يمكن بطبيعة الحال تجاهل عوامل إضافية مثل منظمة «إيباك» وغيرها من المنظمات اليهودية التي تكسب جمهور اليهود الأميركيين أحيانا قوة وتأثيرا يفوقان بكثير وزنه الحقيقي. وتعمل إلى جانب هذه المنظمات عناصر وحركات مسيحية أصولية محافظة ترى في دعم وتأييد إسرائيل هدفا مركزيا، دينيا وسياسيا على حد سواء. من جهة أخرى تسمع هنا وهناك في السنوات الأخيرة أصوات أميركية ويهودية (مثل «جي ستريت») تحاول إضعاف تأثير المنظمات والعناصر المذكورة، ولكن بنجاح محدود حتى الآن. مع ذلك فقد أثير الجدل مجدداً في الساحة الأميركية حول ما إذا كانت إسرائيل «كنزا» أو «عبئا»، وذلك على أرضية الحروب في العراق وأفغانستان، وليس من الواضح بعد كيف ستؤثر الهزات والتقلبات التي تجتاح العالم العربي، على هذا الجدل.

كذلك فإن الموضوع الفلسطيني له أيضا إنعاس وتأثير على منظومة العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، وإن كان ذلك في اتجاهات مختلفة، وأحيانا متناقضة. وقد أوضحت جميع الإدارات الأميركية- الديمقراطية والجمهورية- منذ حرب حزيران ١٩٦٧ وحتى الآن، بأنها تعارض المواقف والسياسات الإسرائيلية المتعلقة بمدينة القدس (الشرقية) والاستيطان في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن هذه المواقف الأميركية اتخذت أشكالا وصيغا مختلفة ومتغيرة. فالولايات المتحدة التي وقفت وراء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، وضعت تحفظا يشترط تنفيذ القرار- الذي يتحدث عن انسحاب إسرائيل من أراض احتلتها في حرب ٦٧- بضمان «حدود آمنة ومعترف بها» لإسرائيل. كذلك فإن الولايات المتحدة، وخلافا لدول أخرى، لم تصف رسميا المستوطنات الإسرائيلية خلف «الخط الأخضر» على أنها مستوطنات «غير شرعية»، بل تعتبرها فقط «عقبة أمام السلام». وعلى الرغم من احتدام الخلافات بين الدولتين حول تلك المسائل في بعض الحالات، كما حصل في فترة الرئيس جورج بوش الأب وحكومة إسحق شامير، إلا أن الارتقاء المستمر في العلاقات الملموسة بين البلدين لم يتوقف في باقي المجالات. وعليه يمكن القول بصورة عامة إن الإدارات المختلفة تميل إلى تفسير المواقف الأساسية للولايات المتحدة في موضوع النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، بأشكال مختلفة. بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن الرأي العام السائد في أميركا لا يتأثر إجمالا بخلافات الرأي في الموضوع السياسي، ولذلك فإن التأييد لإسرائيل ثابت وقوي على الرغم من اعتقاد البعض أنه ليس عميقا كما كان في السابق.

الدعم الاقتصادي

يمكن القول إن إسرائيل غير مستقلة من ناحية اقتصادية، وأن اعتمادها على المساعدات الأميركية كان في الماضي أكبر مما هو عليه حاليا. وقد أصبحت إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ الدولة التي تحظى بأكبر نصيب من المساعدات الخارجية الأميركية السنوية، من بين سائر دول العالم، ويشمل ذلك منحة المساعدات العسكرية السنوية بقيمة ٣ مليارات دولار. وبالإضافة إلى المساعدات الثابتة، فقد تلقت إسرائيل مراراً رزم مساعدات أميركية خاصة، كالتي حصلت عليها على شكل هبات في أعقاب توقيع اتفاقيتي السلام مع مصر والأردن واتفاق «واي ريفر» مع الفلسطينيين، وضمانات القروض بقيمة ١٠ مليارات دولار لاستيعاب الهجرة من دول الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩٢، ومؤخرا اتفق أيضا على رزمة ضمانات قروض أميركية إضافية لإسرائيل بقيمة مماثلة. وتشكل هذه الضمانات لاستيعاب المهاجرين مثالا على المرونة التي تبديها الإدارات الأميركية مرارا في مواقفها السياسية، على الرغم من حقيقة استمرار إسرائيل في البناء (الاستيطاني) في أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية. وفي سياق العلاقات الاقتصادية، لا بد من الإشارة أيضا إلى الاتفاقية التي وقعت قبل أكثر من عشرين عاما بين إسرائيل والولايات المتحدة، والمتعلقة بإقامة سوق حرة للبضائع بين الدولتين، وقد شكلت هذه الاتفاقية مساعدة كبيرة للصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة في أعقاب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت بإسرائيل في أواسط الثمانينيات، وإلى اقتراح وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز إقامة هيئة مشتركة سميت «مجموعة التطوير الاقتصادي المشترك، أميركا- إسرائيل» (JEDG) ، وذلك بهدف إعطاء إجابة وحلول ملائمة لمشكلات إسرائيل الاقتصادية الملحة. وفي هذا الإطار شكلت المساعدات الأميركية الخاصة التي حصلت عليها إسرائيل وقتئذ، بقيمة ١ر٥ مليار دولار، مكونا مهما وحيويا في إعادة الاستقرار والانتعاش للاقتصاد الإسرائيلي.

تأثير النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني

يشكل الموضوع الإسرائيلي- الفلسطيني عاملا مهما- وإن لم يكن مركزيا دائما- في العلاقات الأميركية - الإسرائيلية منذ زمن بعيد، وبالأخص منذ حرب العام ١٩٦٧. وكما أشرنا، فقد ازداد شأن إسرائيل، عقب انتصارها في تلك الحرب، كحليف مهم للولايات المتحدة، سواء في نظر المؤسسة الأمنية الأميركية أو في نظر الرأي العام الأميركي. غير أنه اتضح في المقابل أن فجوة سياسية قد نشأت بين مواقف واشنطن والقدس في القضايا المتعلقة بالمناطق (المحتلة في ٦٧) والحدود والقدس وغيرها من قضايا النزاع، على الرغم من أن جميع الإدارات الأميركية رأت نفسها ملتزمة بالتفسير الفضفاض لقرار ٢٤٢، الذي تضمن مبدأ «الحدود الآمنة» والذي رأى فيه رؤساء أميركيون مختلفون مبررا لعدم مطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧. كذلك اتبعت واشنطن فيما يتعلق بالمستوطنات والبناء الاستيطاني في القدس الشرقية توجها أكثر براغماتية ومرونة من دول كثيرة أخرى، كما فضلت في بعض الأحيان التوصل إلى تفاهمات في القضايا الخلافية. وأحد الأمثلة البارزة التي يمكن الإشارة إليها في هذا السياق، هو نجاح وزير الخارجية في حكومة بيغن، موشيه دايان، في إرغام إدارة جيمي كارتر على التراجع عن بيان مشترك مع الاتحاد السوفياتي بشأن الذهاب إلى مؤتمر سلام دولي حول الشرق الأوسط خطط لعقده في جنيف العام ١٩٧٨، وإقناعها بتبني فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني. هذا المثال يمكن أن يشكل نموذجا للجهود السياسية والدعائية الناجحة التي بذلتها إسرائيل أحيانا لدفع أهدافها، أو لكبح أهداف للإدارة الأميركية غير مرغوبة من ناحية إسرائيل، حيث نجح دايان وقتئذ في تجنيد وحشد معارضة واسعة في صفوف الجمهور اليهودي- الأميركي ووسائل الإعلام الأميركي للخطوة الأميركية- السوفياتية المخططة.

العلاقات في عهد الإدارات الأربع الأخيرة

إذا ما تطرقنا بشكل مقتضب إلى وضع العلاقات في عهد الإدارات الأميركية الأربع الأخيرة- بوش الأب، كلينتون، بوش الابن وأوباما- فسوف نجد بأن عهد كل إدارة من هذه الإدارات تخللته عدة أحداث خاصة، كان لها- وإن لم تكن مرتبطة مباشرة بإسرائيل- انعكاسات على العلاقات بين الدولتين.

ففي عهد إدارة بوش الأب وقعت حرب الخليج الأولى، التي أثرت فيها إسرائيل الوقوف على الحياد، على الرغم من أنها كانت عرضة للتهديد وحتى الضرر جراء الصواريخ العراقية التي أطلقت عليها. ومع أن الإدارة الأميركية نفت بشدة وقتئذٍ إتباع سياسة تربط بين جهودها لإقامة ائتلاف عربي- أميركي ضد نظام صدام حسين وبين النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، إلا أن الخطوط التي رسمها معاونو الرئيس بوش وعلى رأسهم وزير الخارجية جيمس بيكر، أوجدت ارتباطا فعليا بين الحرب ونتائجها وبين مساعي واشنطن لتجنيد حلفائها العرب من أجل التوصل لتسوية للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، وهو ما أفضى مباشرة إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩١. وكما هو معروف فقد أدى مؤتمر مدريد إلى توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن، لكنه لم يؤد إلى إحراز تقدم حقيقي على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية. هناك من يقول بأن اتفاقيات أوسلو (١٩٩٣) هي استمرار منطقي لمؤتمر مدريد، من جهة أخرى هناك من يعتقد (مثل جيمس بيكر) أن اتفاقيات أوسلو «سحبت البساط» من تحت أقدام العملية التي بدأت في مدريد. عموما، استمرت واشنطن في دعمها لجهود السلام في الشرق الأوسط، وازداد تدخلها بصورة خاصة في عهد الرئيس كلينتون الذي رأى نفسه ليس وسيطا فقط، بل شريكا فعالا في العملية. غير أن تدخل كلينتون الزائد لم يؤد في نهاية المطاف إلى انطلاقة في عملية السلام.

بعد انتهاء ولاية الرئيس كلينتون ودخول جورج بوش (الابن) للبيت الأبيض، بدأت حقبة جديدة. فقد أعلن بوش قبل انتخابه بأنه لا يعتزم مواصلة طريق سلفه كلينتون ولا حتى توجه أبيه فيما يتعلق بموضوع النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. في نفس الفترة تقريبا، التي تولى فيها بوش مهام منصبه، انتخب لرئاسة الحكومة في إسرائيل (الزعيم اليميني) أريئيل شارون، الذي كان يشاطر الرئيس الأميركي الجديد في الكثير من وجهات النظر، ومن هنا توطدت في عهدهما بشكل وثيق منظومة العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، ولا سيما في أعقاب هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، التي منحت إدارة بوش على أثرها حرية عمل مطلقة لإسرائيل في موضوع «محاربة الإرهاب الفلسطيني»، ووفرت لها كامل الدعم والتأييد، بما في ذلك في الأمم المتحدة وسائر المحافل الدولية، وتغاضت عن أنشطة البناء والاستيطان في القدس الشرقية وخلف «الخط الأخضر».

ويمكن القول إن نقطة التحول الأكثر أهمية في عهد بوش الابن، فيما يتعلق بموضوع النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، تمثلت في خطاب الرئيس الذي دعا فيه لإقامة «دولة فلسطينية ديمقراطية محبة للسلام إلى جانب إسرائيل»، وتأييده، من جهة أخرى، إقامة وبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة على أساس «التغييرات الديمغرافية والاحتياجات الأمنية لإسرائيل».

أوباما في بداية ولايته أثناء محادثة هاتفية مع نتنياهو.

وفي أعقاب تعيين إيهود أولمرت رئيسا للحكومة وتسيبي ليفني وزيرة للخارجية، كثفت إدارة بوش- مع اقتراب نهاية ولايتها- جهودها الرامية لإحراز تقدم في العملية السياسية على المسار الإسرائيلي- الفلسطيني، أو على الأقل إطلاق عملية جديدة تؤدي إلى إنهاء النزاع خلال فترة قصيرة. وقد تكلل هذا التحرك الأميركي بافتتاح مؤتمر أنابوليس، الذي كان في جوهره منبرا لإلقاء الخطب والتصريحات، فيما تمثل محوره المركزي بدعم وتأييد إدارة بوش لإقامة دولة فلسطينية، غير أن المواعيد التي حددت في أنابوليس لانتهاء العملية انقضت دون التوصل لأية اتفاقيات.

أما فترة الرئيس أوباما، فما زال من السابق لأوانه إجمالها، ولكنها، كما سبق أن أشرنا، تتسم بتوجه أيديولوجي وفلسفي مختلف عن توجه كل الإدارات السابقة. ومع أن الرئيس أوباما اضطر أحيانا، بحكم الظروف، للانحراف عن الطريق التي رسمها لنفسه، إلا أن ذلك لا ينطوي على ما يشير إلى تغيير جوهري في توجهه إزاء القضايا العالمية عموما، وقضية الشرق الأوسط خصوصا. ويشار في هذا السياق إلى أن العلاقات بين إدارة أوباما وبين حكومة نتنياهو الثانية (الحالية) بدأت في ظل أجواء إشكالية للغاية. ويقر الآن مسؤولون كبار في الإدارة الأميركية بأن المواقف المتشددة التي اتخذها الرئيس أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، في بداية طريقهما، تجاه موضوع البناء الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتجاهلهما للتعهدات التي قطعتها الإدارة السابقة في هذا الصدد، ساهما في تصعيد التوترات بين الجانبين، سواء على المستوى الشخصي أو في المجال السياسي، كما أنها أدت إلى تشدد في مواقف الجانب الفلسطيني.

تغيرات ومستجدات لا يمكن تجاهلها!

عموما فإنه لا يمكن لإسرائيل التغاضي عما حدث من تغيرات ديمغرافية في الولايات المتحدة، والتي تعبر عن نفسها في ازدياد وزن المجموعات السكانية غير المتماثلة مع التاريخ الأوروبي، مثل المجموعات المتحدرة من أصول لاتينية وإفريقية وآسيوية، إلى جانب الانحسار النسبي لوزن النواة الأوروبية بشكل عام والأنغلو- سكسونية بشكل خاص.

هناك أيضا بعد مهم ومركزي من الناحية الإسرائيلية يتمثل في التغيرات لدى الجالية اليهودية - الأميركية، والتي كانت وما زالت تشكل الركيزة الأساسية لدعم ومساندة دولة إسرائيل. هذه التغيرات لها أسباب كثيرة تتعلق بالذوبان المتزايد لليهود في المجتمع الأميركي وانكفاء البريق الذي تمتعت به إسرائيل في السنوات الأولى لقيامها، إضافة إلى ابتعاد وضعف ذاكرة المحرقة. هذا الواقع المتغير له انعكاسات، ليس فقط على العلاقات الإسرائيلية- الأميركية، وإنما أيضا على مصير الشعب اليهودي بشكل عام، وبالتالي يتعين على إسرائيل أن تكون مدركة لذلك، وأن تتعاطى بجدية أكبر مع واجباتها في مضمار التعليم والتربية اليهودية في الولايات المتحدة، وأن تنتبه أكثر للشؤون الداخلية التي تؤثر على يهود أميركا، وفي مقدمها موضوع التهويد.

من جهة أخرى فقد طرأت في الفترة الأخيرة عدة تغيرات على العلاقات الخارجية الولايات المتحدة كان لها انعكاسات على العلاقات مع إسرائيل، ليس بالضرورة في الاتجاه الذي رسمته إدارة أوباما لنفسها، ويمكن القول بصورة جازمة إن الكلمة الفيصل لم تقل بعد في هذا السياق. وعلى ما يبدو فإن حقيقة كون الولايات المتحدة تمر في فترة انتخابات، تؤثر بدورها أيضا ليس فقط على تحديد الاتجاهات السياسية، وإنما أيضا على استعداد الإدارة الأميركية ذاتها للتدخل أكثر من اللازم، ناهيكم عن اتخاذ موقف في مسائل إشكالية وموضع خلاف.

هذا الوضع يمكن أن يتغير بعد الانتخابات للرئاسة والكونغرس، سواء كان التفوق فيها لصالح الديمقراطيين أو الجمهوريين، ومن بين العوامل التي لعبت وستستمر في لعب دور في اعتبارات وردود فعل واشنطن أحداث ما يسمى بـ «الربيع العربي» والتي تحاول شخصيات في الإدارة الأميركية تسويقها كتطور يبرر التوجه الذي اتبعه الرئيس أوباما، والذي عبر عن نفسه في «خطاب القاهرة». ويقضي الخط الرسمي للإدارة بوجوب تأييد ومساندة التحولات (ثورات «الربيع العربي»)، التي تتجلى بشكل رئيس في الانتخابات بصرف النظر عن مسائل من قبيل أيديولوجيا المنتخبين وحقوق النساء وحرية الإنسان، وما شابه. وعلى سبيل المثال فإن واشنطن تسعى في الفترة الأخيرة لإقامة علاقات مع «الإخوان المسلمين» في مصر ومع حركات إسلامية مشابهة في دول عربية أخرى، وليس من الواضح ما إذا كانت مثل هذه المبادرات والتحركات الأميركية تعبر عن «سياسة واقعية» أو سياسة نابعة من عدم وعي وإدراك للوضع الحقيقي. إن من شأن هذا الاتجاه، إذا ما استمر واتسع، أن يؤثر على سياسات وتحركات واشنطن المتعلقة بالشرق الأوسط، ومن ضمن ذلك مسألة النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. كذلك فإن لإسرائيل موضعا في تلك الاعتبارات الأميركية، سواء كموضوع مرتبط بالسلام مع مصر وضرورة المحافظة عليه، أو كعامل يعزو، بصورة مفتعلة أحيانا، الخطوات الفلسطينية الأخيرة لثورات «الربيع العربي».

هناك موضوع آخر أخذ يقترب في الأشهر الأخيرة إلى مركز الصدارة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهو موضوع إيران وبرنامجها النووي. هذه المسألة تحتل أيضا محور المحادثات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتلقي بظلها على مسائل كثيرة أخرى.

ويمكن القول إن الموضوع الإيراني ينطوي بالتأكيد على إمكانية لتحقيق تقارب منقطع النظير بين حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية، كما يمكن له من جهة أخرى أن يثير خلافات بين الجانبين. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن التعاون الأمني بين أميركا وإسرائيل بلغ - وليس بسبب إيران فقط- مستويات غير مسبوقة، على الرغم من أية خلافات ظهرت في مواضيع أخرى. مع ذلك فإن من الواضح أن مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وربما في العالم بأسره، باتت تتوقف على نجاحها أو فشلها في إحباط مساعي طهران لامتلاك قدرة نووية حربية، وكذلك سعيها لبسط هيمنتها الإقليمية. لقد فقدت واشنطن جزءا من مصداقيتها لدى عدد من أصدقائها في المنطقة، وبالتالي من قدرتها الرادعة أيضا، وهو ما يستوجب إجراء اتصالات مكثفة بين واشنطن وتل أبيب لتحقيق مزيد من الارتقاء في مستوى العلاقات الإستراتيجية بين الدولتين الأمر الذي سيكون له تأثير على علاقاتهما في مواضيع ومجالات أخرى.

إجمالا، فإنه لا يجوز لإسرائيل تجاهل التوجهات والدعوات التي أخذت تتردد مؤخرا لدى بعض الأوساط السياسية الأميركية، ومن ضمن ذلك، تلك الداعية إلى إعادة النظر في حجم المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل، وذلك على الرغم من أن التأييد الذي تحظى به الأخيرة سواء في صفوف الطبقة السياسية الأميركية، أو في الكونغرس بمجلسيه وكتلتيه، ما زال في أعلى مستوياته.

إلى جانب ذلك لا داعي للمبالغة في المخاوف، شرط أن تواظب إسرائيل على مواصلة الحوار الدائم مع الولايات المتحدة حول مختلف المسائل، وأن تبذل كل ما في وسعها لتجنب مجابهات لا لزوم لها في مواضيع قليلة الأهمية.

أخيرا، لا بد من القول، من ناحية التطلع للمستقبل أيضا، إن من الخطأ تناول موضوع العلاقات الإسرائيلية- الأميركية في السياق الملموس فقط للقضايا المثارة بين الجانبين، ذلك لأن الأمر سيتوقف إلى حد كبير على استمرار احتفاظ الولايات المتحدة بمكانتها كقوة عظمى متزعمة للعالم. فإذا ما طرأ تغيير نحو الأسوأ في هذه المكانة، فسوف تكون لذلك انعكاسات سلبية على وضع إسرائيل التي تعتمد بدرجة كبيرة على قوة أميركا.. مهما يكن من أمر، فقد اجتازت «العلاقات الخاصة» بين الدولتين- على الرغم من حالات الصعود والهبوط المؤقتة- اختبار الزمن، الذي برهن على أنها لا تتوقف بالضرورة على أداء وسياسة هذه الإدارة أو تلك أو على أداء حكومة إسرائيلية بعينها. مع ذلك فإنه لا يجوز النظر إلى هذه العلاقات الخاصة كشيء بديهي، وإنما ينبغي العمل على تنميتها وتطويرها بصورة دائمة.

(*) سفير إسرائيلي سابق في الولايات المتحدة. وقد عقد مؤتمر هرتسليا الـ ١٢ حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي خلال الفترة بين ٣١ كانون الثاني و٢ شباط ٢٠١٢. إعداد وترجمة سعيد عيّاش.

المشهد الاسرائيلي
مدار

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

الزعيم الروحي يحتضر:

صراع على زعامة الحريديم و «حرب ثقافية» بين المحافظين والبراغماتيين

***أربعة حاخامين مرشحون لخلافة الحاخام إلياشيف، الزعيم الروحي للحريديم الليتوانيين الذين يشكلون أكبر تيار حريدي في إسرائيل * الصراع يدور بين حاخامي مدينة بني براك «البراغماتيين» وحاخامي القدس «المحافظين»، أو بين «المخربين» و»الكارهين» * توقعات بأن لا يتم أبدا الاعتراف بتيار حريدي يدعو إلى الخروج للعمل بدلا من قضاء الوقت بدراسة التوراة ***

تشير التوقعات في الشارع الحريدي في إسرائيل إلى أن التيار الليتواني، أكبر التيارات الحريدية وأقواها سياسيا، يوشك على التعرّض لهزة داخلية كبيرة، وربما لانقسام أيضا. فالزعيم الروحي لليتوانيين، الحاخام يوسف شالوم إلياشيف، البالغ من العمر مئة عام وعامان، والملقب بـ «مفتي الجيل» يرقد في مستشفى «شعاري تسيدك» في القدس، منذ أسبوعين، وقد تم تخديره وإدخاله في غيبوبة ومدّه بتنفس اصطناعي، وحسب التقارير فإنه يصارع الموت. ومع دخوله في غيبوبة اشتعل فتيل الصراع على خلافته.

وبعد إدخال إلياشيف إلى المستشفى، نظم الحريديم الليتوانيون صلوات في كنيسين دعوا خلالها الرب إلى المد في عمر حاخامهم وإشفائه. والكنيس الأول يحمل اسم «ليدرمان» في مدينة بني براك قرب تل أبيب، والكنيس الثاني يدعى «تيفئيريت باحوريم» في القدس. وهذان الكنيسان مليئان بالأمجاد بالنسبة للحريديم. فالأول بناه الحاخام يعقوب يسرائيل كنييفسكي، الملقب بـ «كبير الجيل» الحريدي الليتواني، ويعرف أيضا بلقب «الستايبلر»، نسبة إلى بلدة هورنوستايبل الأوكرانية التي وُلد فيها. وقد توفي «الستايبلر» في العام ١٩٨٥. أما الكنيس في القدس فقد بناه إلياشيف.

وأشار تقرير نشرته صحيفة «هآرتس»، في ١٠ شباط الجاري، إلى أن الكنيسين متشابهان، ويخضعان للتيار الحريدي نفسه. ويتلو المصلون فيهما الصلوات نفسها. لكن الآن، وفيما الزعيم الأوحد لليتوانيين يوشك على الموت، فإنه ليس واضحا ما إذا كان هذا الحال سيبقى على ما هو عليه. وحسب الصحيفة فإن «دماء شريرة» تجري بين حاخامي بني براك وحاخامي القدس. وهناك شرخ حاصل داخل اليشيفوت (المعاهد الدينية اليهودية) المرموقة أكثر من أي ييشفوت أخرى. وهذان معسكران يتصاعد العداء بينهما. وكل هذا يؤشر إلى احتمال حدوث انقسام داخل الليتوانيين، وهم أكثر التيارات تأثيرا في العالم الحريدي، والذي يبلور منذ ستة عقود العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل، ويسيطر على تفسير الشريعة اليهودية ويهدد ويرعب باقي التيارات الحريدية، إذ يزيد عدد الحريديم الليتوانيين في إسرائيل عن السبعمئة ألف.

ولا يتم التباحث في مسألة خلافة إلياشيف بصورة رسمية أو علنية، لكن الكثيرين في الشارع الحريدي الليتواني يطرحونها ويتساءلون فيما إذا كانت هذه المسألة ستوحد الليتوانيين أم أنها ستفرقهم. فهناك من يصف الصراع بين معسكري بني براك والقدس بأنه «حرب ثقافية» بين محافظين وبين من يميلون إلى التسويات أو البراغماتيين. وحتى أن هناك من يعتبر أن المنافسة بين المعسكرين، الجارية منذ سنوات طويلة، ستحوّل بني براك والقدس إلى «دولتين حريديتين منفصلتين».

خلفاء محتملون

يقول مقربون من إلياشيف إن الحاخام لم يتوج خلفا له، علما بأن من توّجه زعيما روحيا للحريديم الليتوانيين، منذ العام ٢٠٠١، كان سلفه الحاخام إليعازر مناحيم شاخ. وقد قاد جمهوره من خلال جمود عقائدي لم يكترث بأي شيء خارج الشريعة اليهودية والكتب الدينية. والقول إن إلياشيف لم يسمّ خلفا له ستزيد من تعقيدات الوضع المعقد أصلا. ويبدو أن مستقبل التيار الحريدي الليتواني محاط بضبابية معينة. ورغم أنه توجد تكهنات وتوقعات لكل اتجاه، إلا أن الأمر شبه المؤكد هو أن الخليفة سيكون واحدا من أربعة حاخامين مرشحين:

المرشح الأول هو الحاخام أهارون لايف شطاينمان. وهو يسكن في بني براك، ويبلغ من العمر ٩٨ عاما. وهو صهر «الستايبلر». ويتولى من الناحية الرسمية منصب رئيس «مجلس كبار التوراة»، وهو بمثابة «مجلس شورى» لحزب «ديغل هتوراة». وفيما يتعلق بالخط الأيديولوجي، فإن شطاينمان أظهر براغماتية، عندما وافق على النظر في مبادرات انخراط الشبان الحريديم في الجيش الإسرائيلي، مثل تشكيل كتيبة «هناحال هحريدي»، و«قانون طال» الذي ينظم تجنيد الحريديم. لكن شطاينمان تراجع عن موقفه بسبب انتقادات وجهها له «متعصبون» في الشارع الحريدي. ويعتبر مرجعا أعلى في شؤون التعليم الحريدي، وعاملا للتسويات بين الليتوانيين وبين تيارات حريدية أخرى مثل «الحسيديم» و«السفارادیم»، أي اليهود من أصول شرقية.

المرشح الثاني هو الحاخام نيسيم كاريليتس. ويسكن في بني براك ويبلغ من العمر ٨٥ عاما. وهو ابن شقيق مؤسس الحريدية بعد قيام إسرائيل. ويعمل في الإفتاء ويرأس محكمة دينية خاصة مرموقة في بني براك، وهو عضو في «مجلس كبار التوراة». ويعتبر كارليتس براغماتيا نسبيا في الفتاوى التي يصدرها وفي الأفكار التي يعبر عنها، لكنه يتراجع في أحيان كثيرة في حال توجيه انتقادات ضده. وتجذب محكمته الخاصة، التي تتعاطى في شؤون التهويد والشؤون العائلية، إسرائيليين غير حريديم. كذلك تعتبر مشاركة نجل الحاخام في هيئات بحثت في تجنيد الحريديم للجيش ووضع دستور لإسرائيل تعبيرا عن أفكار الأب على الرغم من أنه لم يعلن تأييده لهذه الهيئات والخطوات.

والمرشح الثالث هو الحاخام حاييم كينييفسكي. وهو نجل «الستايبلر» ومن قادة الحريديم الليتوانيين وصهر الحاخام إلياشيف ويسكن في بني براك ويبلغ من العمر ٨٣ عاما. وأبناؤه هم حاخامون ورؤساء ييشيفوت. ويعمل كينييفسكي في مجال الإفتاء، ويستقبل الجمهور ليبارك الأفراد، ويعتبر إحدى الشخصيات الأكثر شعبية في العالم الحريدي. وكينييفسكي مقرب من «المخربين»، الذين سيتم التطرق إليهم في السطور المقبلة. وفيما يتعلق بخطه الأيديولوجي فإنه يبتعد عن السياسة ويوجد حوله إجماع في المجتمع الحريدي، بسبب شهرته كمفت ومثقف ليتواني وأيضا كـ «تقيّ» بأسلوب «حسيدي»، وتزوره حشود من الحريديم وغير الحريديم. وهو معروف كمحافظ وقاد صراعا متشددا ضد استخدام الانترنت.

والمرشح الرابع والأخير هو الحاخام شموئيل أويرباخ. ويسكن في القدس ويبلغ من العمر ٨٠ عاما. والده، الحاخام شلومو زلمان أويرباخ، يعتبر أحد كبار المفتين في القرن العشرين. ويعمل أويرباخ كحاخام جالية حريدية في تل أبيب، ويرأس ييشيفاه وعضو في «مجلس كبار التوراة». ويعتبر محافظا متشددا لدرجة التعصب، وهو مدعوم من جانب النواة الصلبة والمتعصبة لجريدة «بيتد نئمان» (العروة الوثقى) وهي الجريدة المركزية في الشارع الحريدي في إسرائيل وتعتبر جريدة محافظة للغاية. كما يعتبر كمن يسير على طريق الحاخام شاخ، الزعيم الروحي للحريديم الليتواني بين الأعوام ١٩٨٥ و٢٠٠١. ولعب أويرباخ دورا مركزيا في الصراع ضد تجنيد الحريديم للجيش وضد التحاقهم بالجامعات والكليات وضد استهلاك الإعلام غير الحريدي، وبضمن ذلك مجلة «ميشبحاه» (عائلة) الليبرالية نسبيا.

الحاخام إلياشيف (يمين) مع رئيس الدولة شمعون بيريس.

صراعات و«حرب ثقافية»

أظهر استمزاج للآراء أجرته «هآرتس»، من خلال التحدث مع عدد من الأشخاص الذين يؤيد كل واحد منهم أحد الحاخامين الأربعة المرشحين لخلافة إلياشيف، تشاؤما حيال مستقبل وحدة الجمهور الحريدي الليتواني. فقد قال أحدهم «إنني أرى مستقبلا أسود، ولا أرى إمكانية وجود قيادة واحدة ومنظمة»، وتحدث آخر عن «معسكرات» تتزايد الخصومة فيما بينها، بينما تحدث شخص ثالث عن «حرب ثقافية».

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المحاضر في قسم الفلسفة اليهودية في الجامعة العبرية في القدس، الدكتور بيني براون، أعد بحثا صدر عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، العام الماضي، وتناول مسألة ماذا سيحدث بعد عهد إلياشيف. ولم يكن من قبيل المصادفة أن جاء هذا البحث تحت عنوان «نحو دمقرطة القيادة الحريدية؟» وفي نهايته علامة استفهام. ويطرح براون في بحثه فرضية مفادها أنه في السنوات المقبلة ستظهر «قيادة روحية موزعة [أو لا مركزية] أكثر، يتواجد فيها إلى جانب 'كبار الجيل' حاخامون بارزون آخرون، أو قيادة تتزايد فيها قوة السياسيين على حساب قوة الزعيم الروحي». وإمكانية تحقق مثل هذا التطور ليس بالأمر المألوف، إذ أن الليتوانيين أخضعوا أنفسهم دائما لـ «كبير»، يكون زعيما يتمتع بشعبية عالية جدا ولا تكون هناك مرجعية غيره، ويفرض نفسه على الجمهورين «الحسيدي» و«السفارادي»، إضافة إلى الليتواني، في كل ما يتعلق بالشريعة اليهودية وتفسيرها.

ووفقا للتقديرات السائدة في الشارع الحريدي فإن شطاينمان سيخلف إلياشيف. فالأول كان مرشحا لخلافة الحاخام شاخ بعد وفاته، في العام ٢٠٠١. وأمسك، بقدر معين، بزمام الأمور سوية مع إلياشيف، خلال السنوات الماضية. وهو، ابن الـ ٩٥ عاما، يعتبر «شيخ القبيلة». وهو مطلع بشكل كامل على التوجهات العامة والسياسة لدى الحريديم الليتوانيين. وهو مقبول على الغالبية العظمى من رؤساء اليشيفوت في إسرائيل وعلى رؤساء المجتمعات الحريدية في العالم. إضافة إلى ذلك فإن التقديرات تشير إلى أنه سيحظى بدعم كافة حاخامي بني براك، وعلى رأسهم كينييفسكي وكارليتس وغرشون إدلشطاين. وهذا تحالف قوي وكل واحد فيه يبرز في مجاله من ناحية القيادة الروحية.

إلا أن المشكلة في هذا السيناريو هي أن جريدة «بيتد نئمان»، الناطقة بلسان إلياشيف، أشارت إلى أصغر المرشحين، أويرباخ، ابن الثمانين عاما، كخليفة للأول. وينتمي أويرباخ لأولئك الذين يرون أنفسهم أوصياء على تراث الحاخام شاخ، والذين يعتبرون أن الحياة هي سلسلة متواصلة من الحروب الأيديولوجية مع العالم الخارجي. ويعتبر أويرباخ، الذي تعلم ونما على يدي إلياشيف، متعصبًا، وقاد صراعات مريرة ضد ظواهر جديدة في المجتمع الحريدي واعتبر أنها «شروخ في السور الحريدي».

والمشكلة التي سيواجهها أويرباخ بعد وفاة إلياشيف هي أنه سيبقى وحيدا، من دون دعم «كبار» آخرين وبالكاد سيحظى بدعم عدد قليل جدا من رؤساء اليشيفوت. ودعم النواة الصلبة في «بيتد نئمان» لن يكفي لكي يصبح زعيما روحيا. ويشير أحد التقديرات إلى أن حرب الخلافة لن تحسم حاليا، وأن أويرباخ سيستعد للمنافسة على الخلافة بعد وفاة شطاينمان. وقدّر أحد أتباع أويرباخ أنه الآن لن يكون بإمكان قسم من المعسكر المحافظ الليتواني إخضاع نفسه لزعامة أي من حاخامي بني براك، الذين يعتبرون متساهلين، وأن هذا القسم سيؤيد أويرباخ فقط.

وأحد الصراعات الأخيرة التي قادها أويرباخ كان بواسطة صحيفة «بيتد نئمان»، وتم خلاله شن حرب لا هوادة فيها ضد مجلة «ميشبحاه». وهذه المجلة الأسبوعية، كما هي حال صحف حريدية أخرى، تخضع لإشراف الحاخامين، لكن صفحاتها تفسح المجال أمام التعبير عن البرجوازية الحريدية ومن خرجوا من المعاهد الدينية وخرجوا إلى سوق العمل ويهددون منذ سنوات نخب الحاخامين. وفي نيسان الماضي، عشية عيد الفصح اليهودي، دار صراع كبير ضد المجلة، بعدما نشرت تقريرا حول شخصية وحياة الحاخام كارليتس كال المديح له. وقد تم إعداد التقرير بالتعاون مع كارليتس، لكنه لم يتضمن أي اقتباس مباشر منه. وفي أعقاب ذلك صدرت رسائل حاخامين ضد المجلة وانضم إليهم جميع الحاخامين الكبار، وبضمنهم كارليتس نفسه، الذي نفى موافقته على التقرير. وتطورت الأمور إلى حد سرقة صحف وإحراقها في أماكن بيعها وتوزيعها. وأدى هذا الصراع إلى أن يطفو الصراع بين حاخامي بني براك وحاخامي القدس على السطح، إضافة إلى بروز وجود «حرب ثقافية» بين البراغماتيين والمحافظين.

وكانت مؤشرات سابقة على حدوث الشرخ داخل الحريديم الليتوانيين قد برزت قبل ثلاث سنوات خلال النزاع في ييشيفاة «بونيفيج»، التي تعتبر «مفخرة الييشيفوت»، وانقسمت إلى مؤسستين تعملان في موقع مشترك في بني براك. وبدأ النزاع كصراع على الوراثة والمكانة المرموقة بين أحد رؤساء الييشيفاة وزميل له، لكن سريعا ما ارتدى هذا الصراع غلافا أيديولوجيا. في الجانب الأول وقف طلاب الييشيفوت الذين لُقبوا بـ «المخربين» ويخضعون لمعسكر حاخامي القدس من أتباع إلياشيف، وحصلوا على الدعم من الحاخام أويرباخ و«بيتد نئمان». وفي الجانب الثاني وقف «هشوينائيم» (الكارهون)، المدعومون من جانب حاخامي بني براك ويتلقون التأييد من محيط الحاخام كارليتس.

وبحسب «هآرتس» فإنه واضح للجميع أنه بعد وفاة إلياشيف ستتحول بني براك إلى المدينة المركزية للحريديم الليتوانيين على حساب القدس. وقال المحامي دوف هلبرطال، المقرب من إلياشيف، إنه ليس مهما من سيتزعم الليتوانيين وإن «القاسم المشترك لجميع الحاخامين الكبار هو الدفاع والحماية المطلقة لما هو موجود في عالم الييشيفوت، وفي جميع القضايا، بدءا من الخدمة في الجيش وحتى التعامل مع النساء. والقيم المحافظة تنمو من داخل الجمهور وليس من الحاخامين. ولن يتم الاعتراف أبدًا بتيار أيديولوجي جديد يقول إنه 'ينبغي الخروج إلى العمل والالتحاق بالجيش'».

تحليلات إسرائيلية حول الأزمة السورية:

التحولات في العالم العربي تنطوي على دلالات عالمية بعيدة المدى!

يرسم السياسيون ووسائل الإعلام في إسرائيل صورة عامة تظهر أن الرئيس السوري بشار الأسد سيسقط وأن النظام ربما سيبقى. وكُشف النقاب، الأسبوع الماضي، عن أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يرفض اتخاذ موقف واضح يدين النظام السوري. كذلك فإن الخطاب الإسرائيلي شبه الرسمي، ووسائل الإعلام، نددا بالفيتو الروسي والصيني في مجلس الأمن الدولي ضد قرار يدين سورية، ويهاجمان الموقف والأداء الروسي فيما يتعلق بالأزمة في سورية. وفيما يلي استعراض لثلاثة مقالات بأقلام شخصيات إسرائيلية بارزة تحلل الحراك الدولي على ضوء الأزمة السورية.

وتناول مقال نشره في صحيفة «هآرتس»، قبل عشرة أيام، المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، البروفسور شلومو أفينيري، وهو أستاذ العلوم السياسية وباحث متخصص في الاتحاد السوفياتي، موضوع الفيتو الروسي والصيني وأسبابه وظروفه الإستراتيجية. وأوضح أن «معارضة مشروع القرار بشأن القمع العنيف في سورية مرتبط بحقيقة أن روسيا والصين، رغم اختلاف نظاميهما، هما دولتان استبداديتان ولديهما مشاكل ليست صغيرة مع أقليات قومية وعرقية. فقد خاضت روسيا، وما زالت تخوض، حربا وحشية ضد محاولات الشيشان الحصول على استقلال. وتفوق وحشية قمع تمرد الشيشان وحشية الأسد بأضعاف، وقد حصل [الرئيس الروسي السابق ورئيس الحكومة الحالي] فلاديمير بوتين على مجده لدى الرأي العام الروسي عندما منع انفصال الشيشان، ومنع تدحرج حجارة الدومينو في الفسيفساء العرقي المعقد في القفقاز [أي مطالبة شعوب أخرى بالاستقلال عن روسيا]. والصين تواصل قمع التيبيت والأويغوريين، وهما مجموعتان عرقيتان يوجد لكل واحدة منهما قاعدة إقليمية صلبة».

ورأى أنه باستخدام الفيتو فإن «روسيا والصين تدافعان عن أراضيهما من احتمال التفكك بسبب حق تقرير المصير لأقليات قومية. لذلك فإن كلتيهما تخشيان من المنزلق الأملس الذي ستكون بدايته التدخل في الشؤون السورية ونهايته في شؤونهما. وحقيقة هي أن المجتمع الدولي لم يتطرق حتى الآن للموضوع الشيشاني، وباستثناء عدة تصريحات عبثية لم يتعامل مع موضوع التيبيت أيضا. وفي كلتا الحالتين تم اعتبار هاتين القضيتين على أنهما شأنان داخليان للدولتين، تماما مثلما لم يتدخل الغرب أبدا في القمع الوحشي ضد الأكراد من جانب جميع حكومات تركيا في الماضي والحاضر».

وأشار إلى أنه «توجد لدى روسيا مصلحة واضحة في سورية، ولا شك في أنها لا تشعر بالراحة بالمكانة الجديدة كمساعدة لنظام الأسد الدموي. وهذا هو السبب لزيارة وزير الخارجية الروسية، سيرغي لافروف، المتسرعة إلى دمشق. فالزيارة غايتها خلق، ولو ظاهريا، محاولة روسية لكبح الأسد. ومنذ صعود بوتين إلى الحكم، تحاول روسيا أن تعيد إلى نفسها جزءا من المكانة التي كانت لديها في الشرق الأوسط إبان الفترة السوفياتية. وبقيت سورية الأسد الحصن الوحيد لها في المنطقة، الذي يشمل شيئا يشبه قاعدة بحرية للأسطول الروسي في اللاذقية. ومن هذه الناحية فإن السياسة الخارجية الروسية هي استمرار مباشر للسياسة السوفياتية».

واعتبر أفينيري أن «الإحباط من عنف [فيتو] روسيا والصين، اللتين كان الغرب مستعدا للتنازل لهما في صيغة مشروع القرار، من شأنه أن يؤدي إلى تشكيل تحالف بين الدول الغربية وجامعة الدول العربية، لدفع خطوات أشد من تلك التي كانت محتملة في إطار الأمم المتحدة، حيث تعين أخذ موقفي روسيا والصين بالحسبان... وقد حدث أمر مشابه في الماضي: شلل الأمم المتحدة عندما تفككت يوغوسلافيا دفع في نهاية المطاف الولايات المتحدة والناتو [حلف شمال الأطلسي] إلى عملية عسكرية ضد الصرب، من أجل منع المجازر في البوسنة وبعد ذلك في كوسوفو. وليس مستبعدا حدوث أمر مشابه في الحالة السورية أيضا».

وختم أفينيري مقاله بأن «الأزمة السورية أدت إلى توتر بين الولايات المتحدة وروسيا في فترة بدا فيها أن كلتا الدولتين العظميين تحاولان سد الفجوات الناجمة عن فترة ولاية الرئيس [الأميركي السابق] جورج بوش. وحقيقة أن الدول العربية والولايات المتحدة موجودتان الآن في المعسكر نفسه، لأول مرة منذ عشرات السنين، تدل على أن ثمة أهمية عالمية، وليست إقليمية فقط، للتحولات في العالم العربي».

توافق أميركي - روسي

من جانبه، رأى رئيس الموساد الأسبق، إفرايم هليفي، في مقال نشره في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوم الأربعاء الماضي، أن حل الأزمة السورية يكمن في توافق أميركي - روسي وبلورة مصلحة مشتركة فيما بينهما.

وأشار هليفي بداية إلى تقديره أن «المعركة التي يخوضها العلويون من أجل استمرار حكمهم في سورية وعلى مجرد بقائهم [ما زالت] بعيدة عن الحسم. وآمال الكثيرين من قادة إسرائيل بأن بشار الأسد سيسقط خلال أسابيع بفعل ضغوط الأغلبية السنية التي تنزف دما، والرأي العام الدولي والعقوبات الاقتصادية التي يمارسها الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة على دمشق، آخذة بالتبدد».

وحذر من أن «الأسد كان محقا عندما قال إن تزعزع بلاده بشكل عميق سيحدث زلزالا عالميا، وسيشعرون به أبعد بكثير من حدود الشرق الأوسط. والصراع في سورية متعدد المستويات. وفي أساسه المواجهة بين الأقلية العلوية القريبة من الشيعة (٧٪) والأغلبية السنية، التي تشكل قرابة ٧٥٪ من السكان. ويوجد في المستوى الذي فوقه الصراع الإقليمي بين السنة والشيعة حول الهيمنة على الشرق الأوسط، فيما تقف على رأس السنة مصر والسعودية، ومقابلهما إيران والتجمعات الشيعية في العراق ودول الخليج (وعلى رأسها البحرين) وشرق السعودية».

وأضاف أنه «في المستوى العلوي للحرب هناك الصراع بين الغرب وبين روسيا والصين حول التأثير والسيطرة على مناطق حيوية في الشرق الأوسط وأحواض البحر المتوسط، بينما بينهما دول هامة مثل الهند». واعتبر أن هناك صراعات أيديولوجية حول القيم أيضا، مثل الديمقراطية والحرية والكرامة الإنسانية، وأن هذه القيم محل «تفسيرات متناقضة». وأنه «لن يتم التوصل إلى حل من دون ترتيب المستوى العلوي».

ورأى هليفي أن «إسرائيل موجودة على ما يبدو في عين العاصفة... ففي جميع الصراعات يسطع نجم إيران، ومصير تطلعاتها البعيدة الأمد، تجاهنا أيضا، سيحسم بقدر غير قليل وفقا للطريقة التي سينتهي فيها الصراع على دمشق. وسورية تحولت إلى عقب أخيل بالنسبة لطهران. وإذا انتهت الدراما بسقوط الأسد وصعود نظام سيتقيأ الوجود الإيراني المتعاظم من الدولة، فإنه سيتغير توازن القوى في المنطقة، وسيتعرض نظام آيات الله لضربة قوية، إلى درجة أن يضطر ربما إلى التخلي عن البرنامج النووي من أجل ضمان بقائه».

وأضاف: «إذا حُسمت المعركة بحيث يبقى الأسد، بدعم روسيا والصين وإيران، فإن علينا توقع تجدد الصراع بين الكتل، الذي عشناه طوال الخمسين سنة الأخيرة للقرن العشرين، وإلى جانبه إنجاز إيراني هام. وعمليا فإن إيران ستقف على طول حدودنا الشمالية، وربما يُضاف إصبع إيراني إلى السوري على زر فوهات إطلاق الصواريخ التي تحمل رؤوسا حربية كيماوية، وتغطي أجزاء واسعة من مساحة إسرائيل. وإسرائيل ليس بمقدورها المخاطرة بوضع كهذا».

وأشار هليفي إلى أن «الأزمة لن تنتهي بالطريقة التي ترغب بها الدول السنية في المنطقة وبضمنها تركيا، والدول الغربية، من دون إرضاء المصالح الروسية والصينية. ففي العقد الأخير لحق بالروس إخفاقان إستراتيجيان في المنطقة، جراء إسقاط زبونين مركزيين - صدام حسين ومعمر القذافي. ولن تسمح موسكو لنفسها بإخفاق آخر، والأزمة السورية هي بمثابة فرصة سانحة لها لإصلاح الضرر، ولو بشكل جزئي. والموقف الحالي، الداعم للأسد، يسمح لروسيا والصين أن تجسدا للغرب أنه لا يستطيع إنهاء الأزمة من دون التعاون معهما».

وربط هليفي بين مصالح روسيا والصين والغرب ومصالح إسرائيل بأن «كل ما قيل أعلاه يلامس موضوعا مركزيا موجودا على أجندة إسرائيل الإستراتيجية. فلقد انضمت روسيا والصين إلى الولايات المتحدة خمس مرات في التصويت على عقوبات ضد إيران. ولدى كليهما اهتمام حقيقي لمنع طهران من تهديد العالم بسلاح نووي. لكن إزالة هذا التهديد ممكن ليس فقط من خلال خطوة عسكرية أو فرض عقوبات قاتلة، تهدد الاستقرار الاقتصادي الدولي الواهن. وثمة خيار ثالث، وهو تسوية مستقبل سورية من دون حضور إيراني، وهي خطوة تنزل ضربة قوية على طهران».

وخلص هليفي إلى أن «على الولايات المتحدة وروسيا أن تبلورا مصلحة مشتركة، سيخدم تطبيقها كلتيهما. واشنطن مضطرة لأن تدفع ثمنا لموسكو (استمرار تعلق دمشق أمنيا بها)، والأخيرة مضطرة لأن تدفع ثمنا للأميركيين على شكل سقوط الأسد. وعندها سيزول التهديد الإيراني، وسيربح العالم كله».

«سورية أولا»... وحل جزئي مع الفلسطينيين

اقترح رئيس طاقم المفاوضات الإسرائيلي مع الفلسطينيين في العامين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ والباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب ورئيسه السابق، الدكتور عوديد عيران، أنه في ظل الظروف الراهنة يتعين على إسرائيل أن تعيد التفكير في خيار «سورية أولا» وإجراء اتصالات مع المعارضة السورية حول اتفاق سلام تبرمه الدولتان في المستقبل.

ورأى عيران في مقال نشره في «هآرتس»، في ٩ شباط الحالي، أن «الظروف تتغير وجدير أن يعاد البحث في خيار 'سورية أولا'. فعلى ضوء الإصرار المثير للإعجاب الذي تبديه المعارضة هناك، يبدو أن ثمة احتمالا معقولا لهزيمة نظام بشار الأسد. ويكمن في انقلاب دمشق احتمال لتغيّر إستراتيجي عميق وإيجابي بالنسبة لإسرائيل. ونظام يستند إلى الأغلبية السنية، وربما أيضا على أقليات قد تكون مؤيدة لإسرائيل (أكراد ومسيحيين ودروز)، سيبعد نفسه عن إيران وحزب الله».

وتابع أن «حكومة تركيا تمنح المعارضة السورية قاعدة، والإدارة الأميركية وحكومات في أوروبا وجدت أيضا الطريق للحوار مع القيادة السورية المنفية ومع قادة داخل سورية من أجل التخطيط 'لليوم التالي' [بعد سقوط النظام الحالي]». ودعا عيران حكومة إسرائيل إلى «محاولة إقامة علاقات مع المعارضة السورية والتحدث عن تسوية الصراع. وثمن اتفاق كهذا معروف، فالنظام الذي سيحل مكان الأسد أيضا لن يقبل بثمن أقل» في إشارة إلى انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان.

واعتبر عيران أنه «إذا أدت المحادثات الاستكشافية في نهاية المطاف إلى اتفاق مع النظام السوري الجديد، فإن من شأنه أن يصعّب تحقيق حل كامل مع الفلسطينيين. رغم ذلك، فإن اتفاقا مع سورية لن يمنع اتفاقا جزئيا مع الفلسطينيين قبل الحل الكامل. وبإمكان إسرائيل والفلسطينيين الاتفاق على سلسلة خطوات، تشمل نقل السيطرة على جزء من المنطقة 'ج' [الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة بموجب اتفاق أوسلو] من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية. وبالإمكان إرساء اتفاق كهذا في إطار قانوني يحل مكان اتفاقيات أوسلو ويستند إلى اعتراف مشترك بحل الدولتين للشعبين ووديعتين: الوديعة الإسرائيلية هي استعداد للتوقيع على اتفاق كامل خلال فترة زمنية محددة، أي التعهد بأن الحديث لا يدور على اتفاق نهائي؛ والوديعة الفلسطينية هي التعبير عن استعداد فلسطيني للاعتراف بإسرائيل على أنها دولة القومية اليهودية. ويتم الاعتراف عندما تُطبق مطالبهما بواسطة اتفاق، وبذلك يتفق كلا الجانبين على نهاية الصراع».

تقارير خاصة

باحثان بلجيكيان:

وجود إسرائيل في الشرق الأوسط سيكون عرضة للزوال إن لم يتصرف قادتها بحكمة!

* أستاذ في جامعة بار- إيلان: الشروخ والانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي ستفضي في نهاية المطاف إلى نشوب احتكاكات وصراعات عنيفة *

قال البروفسور يوسف هودرا، أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة بار- إيلان، إن كتاب «إسرائيل: مستقبل يلفه الشك» من تأليف الباحثين البلجيكيين ريشار لاوف وأوليفييه بوروكوفيتس، الذي صدر أصلاً باللغة الفرنسية، يكتسب أهمية خاصة في هذه الأيام التي تزداد فيها التحذيرات والتنبؤات بشأن مترتبات الشروخ والانقسامات المتعمقة في المجتمع الإسرائيلي.

وجاء ذلك في عرض نقدي نشره هودرا مؤخرًا لهذا الكتاب في ملحق «سفاريم» (كتب) التابع لصحيفة «هآرتس» في مناسبة صدوره بترجمة عبرية عن منشورات «ريسلينغ» في تل أبيب.

وأضاف هودرا: يعرض مؤلفا الكتاب أمامنا تقديرا دقيقا وواضحا فيما يتعلق بفرص المجتمع الإسرائيلي في البقاء ككيان قومي على المدى المتوسط. ومن دون إخفاء تأييدهما لإسرائيل من جهة، ولتطلعات الفلسطينيين في إقامة دولة من جهة أخرى، يحلل المؤلفان بعمق وتوازن العوامل الحاسمة في مسألة بقاء إسرائيل والأيديولوجيا الصهيونية، التي ثمة من يعتقد بأنها أضحت قريبة من الفشل بعدما أخذ تطلعها نحو تجميع «غالبية الشعب اليهودي في أرض إسرائيل» يتبدد ويتلاشى شيئا فشيئا، وأن وجود إسرائيل ككيان ديمقراطي آل إلى الضعف والوهن في السنوات الأخيرة. غير أن القلق الذي ينتاب مؤلفي للكتاب أكثر شمولا وشدة، إذ إنهما يعتقدان أن وجود إسرائيل في الشرق الأوسط سيكون عرضة للزوال إن لم يتصرف قادتها بحكمة إزاء التطورات الخارجية والداخلية المتعلقة بهذا الوجود.

ويقترح المؤلفان، وهما باحثان بلجيكيان، ثمانية مقاييس (مؤشرات) لتفحص إمكانية بقاء إسرائيل ككيان سياسي.

ويتناول المقياس الأول استمرارية وتنوع المواقف اللاسامية والمواقف المناهضة للصهيونية، والتي تكمن جذورها ليس فقط في التاريخ الديني والثقافي للغرب، وإنما أيضا في أعمال وممارسات إسرائيل ذاتها، ولا سيما ما تمارسه من بطش وقمع ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

ويشير المقياس الثاني إلى صعود الإسلام الأصولي الذي ينظر إلى إسرائيل كفرع شرير للامبريالية الغربية، ويقول المؤلفان إن هذا الاتجاه سيتعاظم بمرور الزمن لجهة خلق أوضاع ممكنة تتعرض فيها إسرائيل إلى هجمة شاملة، أيديولوجية ودبلوماسية وعسكرية.

ويتعلق المقياس الثالث بالوضع المستمر لحالة انعدام الاستقرار في الدول المعادية لإسرائيل. ويعتقد المؤلفان أن تغير هذا الوضع لن يترجم بالضرورة إلى سياسة إقليمية تسلم بوجود إسرائيل، بل على العكس، سيتيح الاستقرار للدول المتنازعة حاليا فيما بينها توحيد قواها ضد إسرائيل.

ويتطرق المقياس الرابع إلى التكنولوجيا العسكرية الحديثة، التي تتيح إمكان شن هجوم مدمر ومدمج عن بعد، ومن هنا فإن إسرائيل لن تتمكن مستقبلا من نقل وإدارة حروبها في أراضي العدو.

ويتوقع المؤلفان، بموجب المقياس الخامس، أن يشهد التأييد الدولي لإسرائيل، وخاصة تأييد الولايات المتحدة، تراجعا وانحسارا، سواء نتيجة ظهور أجيال جديدة لا تشعر بالذنب بسبب المحرقة النازية، أو نتيجة حدوث تغيير حاد في السياسة الخارجية لدول الغرب في ضوء صعود قوى كبرى جديدة (مثل الصين والهند والبرازيل)، وازدياد الطلب العالمي على مواد خام ليست متوفرة في إسرائيل.

ووفقا للمقياس السادس في النموذج الذي يقترحه المؤلفان، فإن ردود فعل الرأي العام العالمي ستتسم بالعداء تجاه إسرائيل كلما تبين أن نواياها الحقيقية تتمثل في ضم المناطق التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وسط إقصاء وطرد سكانها الفلسطينيين.

ويشير المؤلفان إلى العامل الجغرافي كعامل أو مقياس إضافي (سابع) يؤثر سلبا على الوجود القومي الإسرائيلي، إذ إن ضيق مساحة إسرائيل سيجعل منشآتها ومواقعها الإستراتيجية عرضة للتدمير والضرر جراء هجوم شامل يعتمد على وسائل تكنولوجية متقدمة.

ويؤكد المؤلفان أن الانقسامات الكثيرة داخل إسرائيل (المقياس الثامن) تضعفها من الداخل، ويشيران إلى أن اتجاه النمو الديمغرافي في إسرائيل يميل لصالح فئات وطبقات مناهضة للصهيونية، وكذلك لصالح المستوطنين اليهود الذين يسيطرون أكثر فأكثر على مراكز التأثير في المؤسستين السياسية والعسكرية.

ويعبر المؤرخ إيلي بار- نافي في تقديمه للكتاب عن تأييد حذر لمؤلفيه، بقوله من جهة إن «العالم ابتسم لإسرائيل» حتى العام ١٩٦٧، حين كانت تقدم المساعدة لدول في آسيا وإفريقيا كانت ضحية للامبريالية الغربية، لكن هذه الوضعية زالت بعد حرب ١٩٦٧ حين أصبحت «الضحية المفترضة للبربرية النازية تتسبب بدورها بمعاناة لا توصف للفلسطينيين». غير أن بار- نافي لا يتفق مع ما يصفه بـ «التشاؤم الراديكالي» للنموذج الذي يقترحه مؤلفا الكتاب، معللا ذلك بسببين: أولا، سبب «عدم وجود مثال في عالمنا المعاصر على زوال دولة قومية»؛ ثانيا، «لأن إسرائيل مسلحة جيدًا وتملك سلاح يوم القيامة» في إشارة إلى السلاح النووي.

ويشدّد هودرا: لكن هذه المبررات كلها تبدو في نظري غريبة، ذلك بأن هناك دولا قومية تفككت وأعيد بناؤها في القرن العشرين، ومن جهة أخرى فإن «سلاح يوم القيامة» يمكن أن يستدعي- لا أن يمنع فقط- هجوما بوسائل مشابهة أو وسائل أخرى.

ويتابع: لعل من أكثر المواضيع والطروحات الملفتة للانتباه في هذا الكتاب، أولا ما يتعلق بهشاشة التأييد الدولي الذي تتمتع به إسرائيل، وخاصة تأييد الولايات المتحدة، وثانيا ذلك الطرح المتعلق بالشروخ الداخلية في المجتمع الإسرائيلي وما تتسبب به من إضعاف وتقويض لاستقرار هذا المجتمع. فهذه الشروخ والانقسامات- الثقافية والدينية والطبقية والأيديولوجية- والتي تنحو إلى مزيد من التعاظم والتفاقم، ستفضي في نهاية المطاف إلى نشوب احتكاكات وصراعات عنيفة داخل المجتمع الإسرائيلي، ومن هنا فإن مؤلفي الكتاب يميلان إلى الاعتقاد بضرورة تطبيق الفصل بين الدين والدولة إذا ما كانت إسرائيل راغبة في البقاء ككيان قومي.

إضراب الهستدروت بين العدالة الاجتماعية وحسابات عوفر عيني!

*** الإضراب الثاني خلال ثلاثة أشهر «دفاعا» عن العاملين من خلال شركات القوى العاملة * العاملون في هذه الشركات يواجهون ظروفا استبدادية * الاتفاق لإنهاء الإضراب لم يحقق الهدف المركزي المعلن وهو تقليص ظاهرة التشغيل هذه * الاعتقاد الأقوى أن الإضراب كان مطية أراد عوفر عيني الركوب عليها في طريقه لولاية أخرى في رئاسة الهستدروت ***

الاضرابات في إسرائيل: خلفيات غير متجانسة.

كتب ب. جرايسي:

انتهى في الأسبوع الماضي الإضراب النقابي الواسع الثاني، الذي تنفذه النقابات الكبرى خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، بسبب اتساع ظاهرة تشغيل موظفين وعاملين في المؤسسات الرسمية وكبرى الشركات من خلال شركات قوى عاملة، تفرض ظروفا استبدادية وبائسة جدا على جمهور العاملين، الذين تصل نسبتهم في إسرائيل إلى حوالي ١٠٪ من القوة العاملة.

والملفت للنظر في هذا الإضراب هو أن المضربين عينيا ليسوا متضررين، وأن المتضررين الأساسيين من هذه الظاهرة ليس بوسعهم أن يضربوا عن العمل بسبب ظروف عملهم، وهو عمليا من دون حماية نقابية، ولهذا فقد قررت النقابات الكبرى التجاوب مع دعوة اتحاد النقابات العامة «الهستدروت» ورئيسها عوفر عيني، لتنفيذ الإضراب، نصرة لهذه الشريحة العمالية.

وكان الإضراب الأول في شهر تشرين الثاني، إلا أنه تمخض عن اتفاق لإجراء مفاوضات خلال فترة محددة، ولكن هذه المفاوضات لم تثمر بما يقنع الهستدروت ورئيسها عوفر عيني، ولهذا جاء الإضراب الثاني، الذي يسبق انتخابات الهستدروت العامة قبل أقل من أربعة اشهر.

وعلى الرغم من ذلك، فإن انتهاء الإضراب لم يحقق القفزة الكبيرة لكبح هذه الظاهرة، وجاءت الاتفاقيات المتوقعة أقل بكثير من توقعات جمهور العاملين للتخلص من نير شركات القوى العاملة، إذ جرى الاتفاق على تحسين في شروط العمل، وتثبيت حد راتب حد أدنى للعاملين في القطاع العام من خلال شركات القوى، بقيمة ٤٥٠٠ شيكل، بدلا من راتب أدنى رسمي بقيمة ٤١٠٠ شيكل، ولكن هذا المعدل يبقى أقل بكثير من معدل الرواتب في القطاع العام، ولا ينهي الفجوة الكبيرة بين ما يتقاضاه العاملون في القطاع العام مباشرة، وبين زملائهم الذين يعملون من خلال شركات القوى العاملة.

لكن الأهم من هذا، هو أن الهدف الأول المعلن للإضراب، وهو تقليص ظاهرة التشغيل من خلال القوى العاملة، لم يتحقق، وحتى أن الاتفاقية الموقعة بين الهستدروت ووزارة المالية لم تنص على هذه المسألة، بمعنى أن الهدف المركزي لم يتحقق.

وكما ذكر هنا في تقارير سابقة، فإن الحديث يجري عن شركات قوى عاملة باتت تشغل وفق معطيات متفاوتة، ما بين ٣٠٠ إلى ٣٥٠ ألف عامل، وهناك من يعتقد أن العدد أكبر، وهذه الشركات تشغل موظفين وعاملين في كافة مرافق المؤسسة الرسمية بما فيها الوزارات، وحتى الكنيست (البرلمان) وكذا أيضا بالنسبة للقطاع الخاص، وهذه الشركات مثلا باتت تسيطر تقريبا على كل أعمال النظافة والحراسة في المؤسسات العامة والخاصة، ولكن عملها أيضا يشمل قطاعي البنوك والتسويق وشركات كبرى وغيرها.

وهذا يعني أن أكثر من ١٠٪ من القوة العاملة في إسرائيل تعمل من خلال شركات قوى عاملة، ومن أجل المقارنة فقد دل بحث عالمي جديد على نسب تشغيل العاملين من خلال شركات قوى في دول متطورة في العالم، ونقرأ في هذا البحث أن اقل دولة تستخدم نهج شركات القوى العاملة هي المكسيك، إذ تستوعب هذه الشركات ٢ر٠٪ من القوة العاملة، وتليها كوريا الجنوبية - ٣ر٠٪، وبولندا - ٤ر٠٪، وإسبانيا والدانمارك - ٨ر٠٪، والأرجنتين والبرازيل- ٩ر٠٪، وإيطاليا والنرويج- ١٪، وفنلندا- ١ر١٪، والسويد- ٣ر١٪، وهنغاريا- ٤ر١٪، والنمسا- ٥ر١٪، وألمانيا- ٦ر١٪، وإيرلندا وسويسرا- ٧ر١٪، والولايات المتحدة الأميركية- ٢٪، وبلجيكا- ٢ر٢٪، وجنوب إفريقيا- ٣ر٢٪، ولوكسمبورغ- ٤ر٢٪، وفرنسا- ٥ر٢٪، وهولندا واليابان- ٨ر٢٪، ثم تُحدث بريطانيا قفزة كبيرة بنسبة ٨ر٤٪، وتأتي إسرائيل لتضاعف النسبة في المملكة المتحدة وتسجل نسبة ١٠٪.

ويعمل هؤلاء العاملون في ظروف استبدادية، وفي مقدمتها عدم التثبيت في العمل، بمعنى استخدام العامل لبضعة أشهر، قبل أن يبدأ استحقاق اقتطاع مخصصات المكافأة والأقدمية، وعلى الرغم من التعديلات القانونية التي وضعت للجم هذا النهج إلا أن الوضع مستمر، كذلك فإن العاملين يتقاضون رواتب الحد الأدنى المنقوصة، حتى حينما يجري الحديث عن أعمال حساسة مثل موظفي بنوك وحراسة في ساعات الليل وأعمال شاقة كثيرة، ويعمل العامل طيلة الوقت بشعور عدم الاستقرار وبأنه مهدد للفصل من العمل في كل لحظة.

وأشار تقرير الرواتب السنوي الأخير، الذي أصدرته وزارة المالية في نهاية العام الماضي، إلى أن ٥٠٪ من العاملين من خلال شركات القوى العاملة يعملون بربع وظيفة (٢٥٪)، وأن ٨٤٪ من العاملين في مؤسسات القطاع العام من خلال شركات قوى عاملة يتقاضون رواتب أقل من معدل الرواتب العام، في حين أن ٣٪ من عاملي القطاع العام من خلال شركات القوى العاملة يتقاضون مخصصات تكملة راتب من مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية.

وهذه المعطيات الواردة في تقرير وزارة المالية لا تشمل العاملين في قطاعي النظافة والحراسة، وهم الأكثر عرضة للاستغلال البشع، ولو تم ضم هؤلاء إلى التقرير لقرأنا معطيات أشد سوءا من حيث معدلات الرواتب.

بين الانتخابات وحملة الاحتجاجات

والسؤال الذي طرح في هذا الإضراب، كما في الإضراب الذي سبقه قبل نحو ثلاثة أشهر، هو: ما الذي جعل الهستدروت ورئيسه عوفر عيني يتذكران هذا الجمهور الضخم من العاملين، رغم أن ظاهرة التشغيل من خلال القوى العاملة، قائمة منذ أكثر من ٢٥ عاما، وأنها اشتدت منذ أكثر من عقد؟.

ومن المثير، مثلا، أن نعرف أن الهستدروت ذاته، وشركات تابعة له أو مرتبطة به بشكل أو بآخر، استخدموا في مؤسساتهم هذه الشركات، إلى أن توقف الهستدروت قبل فترة عن هذه الظاهرة.

وهناك سلسلة من الحسابات التي تؤخذ بالحسبان لتفسير هذه «الهبة النقابية»، فضلاً عن أنها تظهر قبل عدة أشهر من الانتخابات العامة للهستدروت، رغم أن نتائجها محسومة منذ الآن، وهي ستثبت عيني في منصبه، بأغلبية قد تتراوح ما بين ٧٥٪ إلى ٩٠٪، هذا إذا وجد عيني أصلا منافسا جديا أمامه، ومنافسا ليس منظورا حتى الآن، كما أن كتلته التي هي أساسا خليط من أحزاب متعددة، وفي مركزها حزب «العمل»، ستسيطر هي الأخرى على نسبة هائلة من مقاعد الهيئة العامة للهستدروت، وهنا أيضا فإن الحديث يجري عن أغلبية قد لا تقل عن ٨٠٪، إن لم يكن أكثر بكثير.

ولهذا فإن الافتراض القائم، هو أن عوفر عيني يبحث عن بساط أحمر، وهالة أكبر تحيط به، في الطريق إلى ولاية أخرى في منصب رئيس الهستدروت، بعد أن غابت صورته والنقابات معه عن أضخم حملة احتجاجات شعبية ضد الغلاء شهدتها إسرائيل في تاريخها في الصيف الماضي، إذ كانت هذه الحملة بيد «قيادات شارع» إن صح التعبير، والتي تبلورت خلال الحملة الشعبية، ومن ثم انضمت لها قوى حزبية، لم تلعب هي أيضا دورا قياديا ومقررا في هذه الحملة، وربما أن غياب قوة مركزية، وخاصة سياسية، ساهم أيضا في تلاشي هذه الحملة بعد أقل من شهرين على ظهورها، وكل محاولات استنهاضها من جديد بزخم باءت بالفشل حتى الآن، ومن المثير أن هناك من ينتظر فترة العطل الصيفية، اعتقادا منه أن بالإمكان استنهاضها في تلك الفترة من جديد.

ولذا فإن عوفر عيني يريد القول إنه حقق «فوزه» في الهستدروت بسبب دوره في الدفاع عن العمال المسحوقين، وخاصة الشريحة الأكثر ضعفا من بين الشرائح العاملة، رغم أن الحقائق هي عكس ذلك.

والحقائق تقول إن اتحاد النقابات العامة، وبشكل خاص منذ النصف الثاني من سنوات التسعين من القرن الماضي، رفع يده عن الأجيرين في القطاع الخاص، الذين لا يحظون بعلاوات منظمة في رواتبهم، إن كان على مستوى التعويض عن غلاء المعيشة، أو رفع الرواتب بموجب الأقدمية والخبرات وغيرها، في ظل الانتشار الواسع جدا للاتفاقيات الخاصة التي تجتاح القطاع الخاص وتطال أيضا مؤسسات رسمية وشبه رسمية، وهذه الاتفاقيات ليست محمية نقابيا.

مكانة الهستدروت وعيني

منذ النصف الثاني من سنوات التسعين الماضية، فقدَ اتحاد النقابات العامة «الهستدروت» مكانته النقابية والشعبية، وهذا بعد «الانقلاب» الداخلي في حزب «العمل» الذي أطاح بـ «الحرس القديم» في الهستدروت، تحت مظلة «مكافحة الفساد والسيطرة المطلقة على الهستدروت، وتحويله إلى معقل حزبي»، ولكن الانقلاب نجح فقط في الإطاحة بـ «الحرس القديم»، ولكن بقيت معه الغالبية الساحقة من عضوية الهستدروت.

ففي حين كان اتحاد النقابات يضم ما لا يقل عن ٨٠٪ إلى ٨٥٪ من القوى العاملة في إسرائيل، فإنه اليوم لا يضم أكثر من ١٦٪ من القوة العاملة، وهذه نسبة لا تشمل المتقاعدين المسنين، الذين خرجوا من تعداد القوة العاملة، ولكنها تشمل آلافا من المنتسبين للهستدروت في العام الأخير لغرض التصويت في يوم الانتخابات في ٢٢ أيار المقبل، بمعنى أن النسبة الفعلية للعاملين المنظمين في الهستدروت قد لا تتجاوز ١٥٪، وبغالبيتهم الساحقة جدا هم من موظفي سلك خدمات الدولة، والشركات والحكومية، والنقابات الكبرى في القطاع الخاص، مثل البنوك، على سبيل المثال لا الحصر.

في ظل وضع كهذا، فإن الهستدروت تحول إلى اتحاد النقابات الكبرى، من دون قطاع الأجيرين البسطاء والعاملين في مرافق صغيرة في القطاع العام، وهم الشريحة الأكبر الواقعة تحت الاستغلال، وظروف عملها بائسة، ولهذا فإن تسمية «اتحاد النقابات العامة» باتت مسمى تقليديا، ولا يعكس الواقع.

وفي المقابل، فإن «المعركة» من أجل تحطيم جدران الهستدروت، كي لا يبقى معقلا حزبيا، كانت معركة وهمية، لأن هذا النمط ليس فقط أنه بقي بل ترسخ، واليوم يدار الهستدروت، كما في السابق، من حزب واحد، تضاف إليه بعض «التلوينات الحزبية».

بداية، فإن انقلاب العام ١٩٩٤، كان في داخل حزب «العمل»، وكلا الطرفين بقيا في الحزب تقريبا، والجهاز الأساس العامل في مؤسسات الهستدروت بقي جهاز حزب «العمل»، واليوم عوفر عيني هو الشخص الأقوى في الحزب، وفي السنوات الأخيرة، ومنذ العام ٢٠٠٥، لم يتم انتخاب أي رئيس حزب، إلا إذا حظي بدعم رئيس الهستدروت، فهكذا نجح رئيس الهستدروت السابق عمير بيرتس في التغلب على شمعون بيريس في العام ٢٠٠٥، وتولي رئاسة حزب «العمل». وهكذا تمت الإطاحة ببيرتس، حينما قرر الرئيس الجديد للهستدروت في حينه، عوفر عيني، دعم إيهود باراك في منافسته لبيرتس على رئاسة حزب «العمل» في صيف العام ٢٠٠٧، وهكذا، أيضا فازت النائبة شيلي يحيموفيتش برئاسة حزب «العمل» في الانتخابات التي جرت في الأسابيع الأخيرة، إذ حظيت هي أيضا بدعم عيني لرئاسة الحزب.

ويتزعم عيني في الهستدروت كتلة الأغلبية الساحقة في الهيئة العامة وفي المجلس القيادي للهستدروت، وهذه الكتلة مؤلفة أساسا من أعضاء حزب «العمل»، ولكن ينضم لها ككتلة واحدة ممثلون عن حزبي «ميرتس» و«شاس» ومجموعة نقابية أخرى، وتمهيدا للانتخابات المقبلة، فقد نجح عيني في شق كتلة «عوز» الصغيرة أصلا (قوتها حوالي ١٢٪ إلى ١٤٪)، والمكونة أساسا من حزب الليكود، إذ انضم أكثر من نصف هذه الكتلة إلى كتلة عيني (عوغانيم)، لتخوض الانتخابات معها.

وكما يبدو فإن عيني يطمح لنسبة تفوق بكثير ٩٠٪، إذ أنه في العامين الأخيرين رفع الهستدروت نسبة الحسم إلى ٤ر٥٪، بدلا من ٢ر٥٪ كما كانت حتى الانتخابات السابقة، ورفع هذه النسبة يؤثر أساسا على كتلة المعارضة الوحيدة في الهستدروت، كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التي في صلبها الحزب الشيوعي، وهي تمثل أساسا المواطنين العرب، وحصلت في الانتخابات السابقة على نسبة ٦ر٤٪.

وحتى أن عيني حاول بداية رفع نسبة الحسم إلى ٥٪، وفقط بعد التهديد بالتوجه إلى المحكمة قبل «بالتراجع» إلى نسبة ٥ر٤٪، وهي نسبة تشكل خطرا على تمثيل الجبهة، نظرا لتراجع نسبة العمال العرب المنتسبين للهستدروت.

وفي هذه الأيام تحاول مجموعة من حزب «العمل» خوض انتخابات الهستدروت لاعتبارات شخصية، وكان من بينها النائب إيتان كابل، الذي يخوض معركة قضائية لإثبات عضويته في الهستدروت، وأيضا رئيس الهستدروت السابق عمير بيرتس، الذي ما زال يحاول ترشيح نفسه، إذ يبحث عن قاعدة تدعمه.

لكن من يعرف تفاصيل تركيبة الهستدروت سيعي حقيقة أن منافسة كابل، وحتى بيرتس، لعوفر عيني، هي «نكتة» ولا أقل، لأن نفس الجهاز الذي كان ينتخب بيرتس بشكل أوتوماتيكي، هو نفس الجهاز الذي ينتخب عيني، بل اليوم بات أقوى من فترة بيرتس، ومن المفارقة أن من وضع هذه الآلية هو بيرتس ذاته، ولكن الجهاز انقلب عليه بعد استقالته من الهستدروت، وهو ليس معنيا به مجددا، خاصة بعد إخفاقاته في قيادة «العمل» وفي منصبه كوزير للدفاع في حكومة إيهود أولمرت.

ولهذا، فإنه في الظروف العمالية القائمة في إسرائيل، لا يوجد أكثر مصداقية من هذا الإضراب، ولكن توقيته، والشروط التي انتهى بها، تشير إلى أن هذا الإضراب كان مطية أراد عيني الركوب عليها في طريقه لولاية أخرى في رئاسة الهستدروت، كي يظهر وكأنه «بطل عمالي»، تولى منصبه عن جدارة.

بالإضافة إلى هذا، فإن لعيني طموحا لترسيخ مكانته في الحياة العامة في إسرائيل، بكونه ممثلا للنقابات الكبرى، وهو لعب دورا مركزيا ليس فقط في انتخابات رؤساء حزب «العمل» بل أيضا في تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو الحالية، ونذكر له ما حدث في العام ٢٠٠٩ حينما تعاون عيني مع صديقه شراغا بروش رئيس اتحاد الصناعيين وتوصلا إلى صفقة اقتصادية عامة، تحقق بعض الفتات لموظفي القطاع العام، وتذلل عقبات كثيرة أمام حكومة نتنياهو، وبموازاة ذلك، كان عيني عرّاب دخول حزب «العمل» بزعامة باراك (في حينه) إلى هذه الحكومة.

كتاب جديد عن الفساد السياسي في إسرائيل:

الاستخدام الفاسد للنفوذ السلطوي كان دائما مكوّنا ملموسا في السياسة الإسرائيلية!

بنيامين نتنياهو كان أول رئيس حكومة ينتخب بطريقة الانتخاب المباشر والتي أثرت على تفشي الفساد السياسي في إسرائيل.

تعريف: صدر مؤخرًا عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (القدس) كتاب جديد بعنوان «الفساد السياسي في إسرائيل» من تأليف د. دورون نافوت، المحاضر في دائرة الحكم والفكر السياسي في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا، والباحث في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية».

ويحلل هذا الكتاب قضايا الفساد الكبرى في زعامة الحكم والسلطة في إسرائيل منذ قيامها وحتى الآن، وذلك من خلال الدمج بين البحث النظري والبحث المقارن، وبين عرض معطيات لم تنشر من قبل. وينطلق الكتاب من إدعاء مركزي مؤداه أن الفساد تحوّل إلى ظاهرة مركزية في السياسة الإسرائيلية العامة، وأن التغييرات التي أحدثتها النخب السياسية والاقتصادية الإسرائيلية منذ ثمانينيات القرن العشرين الماضي غيرت وجه الظاهرة وتجلياتها المختلفة، مشيرا إلى أن إسرائيل تشهد في الأعوام الأخيرة تجاذبا حادا حول جودة السياسة والحكم، ومن ضمن ذلك حول مسألة ما يعنيه الفساد السياسي. وننشر هنا مقاطع من مقدمة المؤلف:

في مطلع العام ٢٠٠٧ نشرت مقابلة مع رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا الأسبق، القاضي أهارون باراك، سئل فيها من ضمن جملة ما سئل: «ما هو شعورك تجاه مستوى الفساد في الدولة؟». وقد أجاب باراك بما يلي:

«لا أعرف. ليست لدي معطيات كافية كي أقدم إجابة ملائمة على سؤال يتعلق بموضوع الفساد في إسرائيل، سواء إن كان قد ازداد أو تقلص، وكيف يبدو وضعنا (على صعيد الفساد) مقارنة مع أمم وشعوب العالم. لكن من الواضح لي أنه يوجد لدينا فساد عام... وإذا كان الاختبار هو اختبار الشعور، فإنني أستطيع القول بالتأكيد إن الشعور سيء وقاس جدًا. لكنني لا أعتمد على الشعور وإنما أقرر بناء على المعطيات. من هنا لا أريد القول إنه يوجد، أو لا يوجد (فساد)، كما أنني لا أريد أن أظهر كمن يدافع عن الوضع القائم، فهذا ليس مجال اختصاصي».

وفي شباط ٢٠٠٨، كتب الحائز على جائزة إسرائيل للصحافة ناحوم برنياع ما يلي:

سألت ذات مرة محافظ بنك إسرائيل المركزي عما إذا كان لدينا فساد أكثر من غيرنا؟ فقال: «لا أعرف». فسألته: إذن كيف يعرف أولئك الذين ينشرون المؤشرات في هذا الشأن؟ فقال «هذا ما يقرأونه في الصحف. من الصعب علي التحدث عن هذا الموضوع بصورة جادة، لكن يبدو أن الأمر سهل بالنسبة للآخرين».

حتى الآن، بعد مرور حوالي أربعة أعوام على هذا الحديث، ما زال السؤال حول وضع الفساد في إسرائيل من دون إجابة.

في البداية لا بد من الإشارة إلى أنه لا يوجد حاليا إجماع حتى فيما يتعلق بأسئلة من قبيل: ما هو الفساد السياسي؟ وما هو مدى فساد السياسة في إسرائيل؟ وما هي الأسباب والعوامل التي وقفت وراء كثرة قضايا الفساد في تسعينيات القرن الماضي ومطلع الألفية الثانية؟ وما الذي يمكن عمله من أجل تقليص حجم الفساد؟.

من جهة أخرى، فقد عبرت أغلبية الجمهور الإسرائيلي بشكل واضح عن عدم ثقتها بالسياسيين والمؤسسات السياسية الإسرائيلية، واعتبرت أن إسرائيل دولة فاسدة.

ففي استطلاع أجراه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في مطلع العام ٢٠٠٧، أعرب ٧٥٪ من المشمولين في الاستطلاع عن اعتقادهم بأنه يوجد في إسرائيل فساد بدرجة كبيرة، فيما قال ١٨٪ إنه يوجد فساد بدرجة معينة، وقال ٦٪ إن هناك فسادا بدرجة قليلة، ورأى ١٪ فقط أنه لا يوجد فساد نهائيا في إسرائيل.

وفي العام ٢٠٠٨ كانت المعطيات مشابهة، حيث أعرب ٦٠٪ عن اعتقادهم بوجود فساد بدرجة كبيرة، وقال ٣٠٪ إنه يوجد فساد بدرجة معينة، بينما اعتقد ٩٪ أن هناك فسادا بدرجة قليلة، واعتقد ١٪ أنه لا وجود نهائيا للفساد في إسرائيل.

ورداً على سؤال وجه في نطاق استطلاع العام ٢٠٠٨ قال ٢١٪ إنهم يوافقون بالتأكيد على الرأي القائل إن «من يريد الوصول إلى القيادة السياسية في إسرائيل يجب أن يكون فاسداً»، وقال ٢٣٪ إنهم يتفقون مع هذا الرأي، وأبدى ١٧٪ ترددا وشكا تجاه الأمر، فيما قال ٢١٪ إنهم لا يوافقون على هذا الادعاء، وقال ١٨٪ إنهم «بالتأكيد لا يوافقون».

في العام ٢٠٠٩ أيضًا عكست الإجابات تشاؤما أكبر في هذا الصدد. وردًا على سؤال: «هل تعتقد أنه يوجد، أو لا يوجد، فساد في إسرائيل؟» أجاب ٣٧٪ من المشمولين في استطلاع العام ٢٠٠٩، بأن هناك فسادا بدرجة كبيرة للغاية، وقال ٥٢٪ أنه يوجد فساد بدرجة كبيرة جداً.

وأظهرت نتائج استطلاعين آخرين أجريا في حزيران ٢٠٠٩ ونيسان ٢٠١٠ على عينة ممثلة للسكان اليهود البالغين أن أغلبية المشتركين في العينة تعتقد أن الفساد ظاهرة متفشية في إسرائيل وأن تدهورا قد طرأ على هذا الصعيد. ففي استطلاع نيسان ٢٠١٠ أعرب ٦ر٦٨٪ عن اعتقادهم بأن إسرائيل أصبحت أكثر فساداً، أو أكثر فساداً بكثير من السابق. كذلك أعرب ٦٤٪ عن اعتقادهم بأن أعمال الفساد منتشرة في إسرائيل بدرجة كبيرة إلى كبيرة جدًا. وقد كانت هذه المعطيات مماثلة تقريبا للمعطيات التي جمعت في استطلاع حزيران ٢٠٠٩.

وثمة كثيرون يرفضون تقديرات من هذا النوع، وينتقدون بشدة طريقة تناول ومعالجة المسألة في الخطاب العام الإسرائيلي. ويرى آخرون أن الانشغال في موضوع الفساد مرتبط بميول مناوئة للسياسة وأن ذلك يقوض الديمقراطية، فيما يعتقد قسم ثالث أن دافع الانشغال في هذا الموضوع يكمن في مزيج من قصر نظر وحسد ووجهة نظر وأيديولوجيا مغلوطتين.

في المقابل، يتضح وفقا لـ «مؤشر مفاهيم الفساد»، الذي يعتبر مقياسا عالميا رائجا (تنشره سنويا «منظمة الشفافية الدولية») لتقدير حجم وأبعاد الفساد السياسي، أن وضع إسرائيل ليس بارزا أو مميزا على هذا الصعيد، سواء لجهة السلب أو الإيجاب. فقد حصلت إسرائيل في هذا المؤشر، في العام ٢٠١٠، على علامة ٦ر١ (في سلم من ١- ١٠، علما أن الأخيرة - ١٠- هي العلامة الأفضل)، إذ جاء ترتيبها في المكان ٣٠-٣١ من بين ١٧٨ دولة، ولكن عند مقارنة وضع إسرائيل مع الدول المتقدمة نجد أن الصورة معاكسة، إذا أن وضع ٨٢٪ بين ٤٠ دولة متقدمة أفضل من وضع إسرائيل على هذا الصعيد.

هل يمكن تقليص الفساد السلطوي؟

السؤال المركزي الموجه لهذا المشروع البحثي بأكمله هو: هل يمكن تقليص الفساد السلطوي في إسرائيل بشكل ديمقراطي؟ بمعنى هل يمكن القيام بذلك من دون وضع القوة السياسية في أيد خاصة بصورة تضر بالصالح العام وبالمواطنين، وهل يمكن القيام بذلك من دون المس بسلطة القانون؟.

وفقا للتقدير الذي انطلقنا منه في بحثنا هناك عدة بؤر فساد خطيرة في إسرائيل، ينبغي ويمكن العمل على تقليصها سواء من ناحية سلطة القانون، أو من ناحية النظريات الديمقراطية المعاصرة. أي أنه يمكن ويجب تقليص الفساد السلطوي في إسرائيل من دون المس بعمليات ديمقراطية حيوية.

أحد الأسئلة الرئيسة التي عالجها البحث أيضا، يدور حول ما إذا كان الشعور القاسي الذي يعتري الجمهور الإسرائيلي فيما يتعلق بوضع الفساد، ينبع بالأساس من تدهور في سلوك موظفي الدولة؟. ونظرا لصعوبة التوصل إلى استنتاج قاطع في هذه المسألة الشائكة، فقد وجدنا أن من الأسلم التصدي بداية لسؤالين أقل صعوبة: أولا، هل لعب الاستخدام الفاسد للقوة والسلطة دورا مركزيا في أحداث وسيرورات سياسية- تاريخية، وهل أثر ذلك على تطور السياسة الإسرائيلية؟ وثانيا، هل يمكن الإشارة إلى اتجاهات محددة في تطور الفساد؟.

وفقا للاستنتاج الأول الذي خلصنا إليه في هذا السياق فإن الاستخدام الفاسد للنفوذ السلطوي كان دائما مكونا ملموسا في السياسة الإسرائيلية. ثانيا، إن الفساد السلطوي تطور تبعا للتغيرات السياسية وأثر عليها، بمعنى أن الفساد أثر على مبنى القوة في المجتمع وتأثر به. ثالثا، لقد تطورت في إسرائيل خلال العقدين الأخيرين عدة نماذج وأنماط من الفساد، بعضها ما زال في منحى التصاعد، وبعضها الآخر في اتجاه الانحسار والتحسن. رابعا، وجدنا أن بعض أنماط الفساد مرتبط بشكل مباشر باتجاه الليبرالية الاقتصادية والمس بحيز الحياة العامة مما يشكل خطرا حقيقيا على الديمقراطية الإسرائيلية، هذا فيما يرتبط قسم آخر من أنماط الفساد بمحاولات إعادة تنظيم العلاقات مع الفلسطينيين من دون توفر دعم سياسي كاف. وثمة قسم آخر مرتبط بخصومات بين قادة وزعماء الأحزاب الكبيرة، وبطرق الانتخابات داخل الأحزاب. خامسا، لاحظنا في سياق البحث أن زيادة ملموسة قد طرأت على حجم رشاوى الفساد التي تلقاها مسؤولون كبار في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠١- ٢٠٠٥، وذلك نتيجة للتأثيرات السلبية الناجمة عن قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة والانتخابات التمهيدية (البرايمريز) داخل الأحزاب.

أخيرا، على الرغم من أنه جرى حتى الآن كبح التدهور نحو نظام أوليغاركي شبه ديمقراطي، إلا أنه ليس من الواضح بعد في أي منحى تتجه الأمور، وذلك لأن مكافحة أنماط الفساد لا تقاد من جانب المستوى المنتخب أو من جانب عناصر وجهات تتمتع بمكانة سياسية قوية وراسخة، وثانيا بسبب وقوف أشخاص يتمتعون بنفوذ هائل حائلا وعقبة في طريق محاربة الفساد.

نظرة إلى محتويات الكتاب

هذا وقد جمعت فصول الكتاب في أربعة أجزاء رئيسة.

وقد تضمن الجزء الأول الفصلين الأول والثاني، اللذين خصصا لعرض الإطارين النظري والتحليلي الموجهين للبحث والإدعاء المركزي المتعلق بتفسير تطور الفساد السياسي في إسرائيل من منطلق نقدي.

ويستعرض الجزء الثاني، الذي تضمن خمسة فصول (من الثالث إلى السابع)، قضايا فساد سياسي كبرى (في إسرائيل) وفق تسلسلها الزمني.

ويركز الفصل الثالث على الفساد السياسي في «عهد الهيمنة» و«ما بعد الهيمنة»، وهي السنوات التي تزعم فيها حزب «مباي» وتوابعه الحكومة، مستعرضا قضايا فساد حدثت خلال الفترة بين الأعوام ١٩٤٩- ١٩٧٧.

ويركز الفصل الرابع على فترة حكومة الليكود الأولى بزعامة مناحيم بيغن خلال الأعوام ١٩٧٧-١٩٨٣، وهي أعوام الانتقال من عهد «ما بعد الهيمنة» إلى العهد الليبرالي، وفقا لما جاء في مقدمة الكتاب.

ويتناول الفصل الخامس الفساد السياسي في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٥- ١٩٩٥، مشيرا إلى أن هذه الفترة شهدت تغييرات في العلاقات بين السلطة وبين مجموعات سكانية مختلفة في المجتمع الإسرائيلي، أدت بدورها إلى تغيير في نوعية أنماط الفساد، وظهور أنماط جديدة.

الفصل السادس يتناول فترة الحكومة الأولى لبنيامين نتنياهو باعتباره أول رئيس حكومة انتخب بطريقة الانتخاب المباشر، ويبين هذا الجزء كيف أثرت العلاقات العكرة بين رئيس الحكومة وبين النخب السياسية والاقتصادية على سلوك وأداء رئيس الحكومة (نتنياهو) وكذلك على محاربة الفساد.

ومع أن الفصل السابع يبدأ بهزيمة نتنياهو أمام إيهود باراك في انتخابات العام ١٩٩٩، إلا أنه يبحث بشكل رئيس في الفساد السياسي في فترة حكم أريئيل شارون، مبينا كيف أثرت المكانة الخاصة التي تمتع بها شارون، وما علق عليه من آمال من قبل فئات مختلفة في صفوف الجمهور الإسرائيلي، على حجم ومستويات الفساد. ويتطرق هذا الفصل إلى قضايا الفساد التي تورط فيها إيهود أولمرت الذي أصبح فيما بعد مقربا جداً من شارون ومن ثم بات خلفا له في رئاسة الحكومة.

أما الجزءان الثالث والرابع من الكتاب، فقد تضمن كل منهما فصلا واحدًا فقط، حيث كرس الفصل الثامن في الجزء الثالث لبحث واستعراض الفساد في الحكم المحلي، فيما تضمن الفصل التاسع (في الجزء الرابع والأخير من الكتاب) تلخيصا للمعطيات، وتوصيات للحد من الأنماط والنماذج السلطوية الفاسدة.

كتب إسرائيلية جديدة

«الإرهاب والديمقراطية - نظرة إلى العالم»

مجلة خاصة، العدد رقم ١، شباط ٢٠١٢
إصدار: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية- القدس

يأتي هذا العدد (الأول) من مجلة «إرهاب وديمقراطية- نظرة إلى العالم» في نطاق مشروع بحثي جديد ينفذه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، هدفه التأكيد على «أهمية الرؤية المقارنة للخطاب الإسرائيلي فيما يتعلق بضرورة وتناسب وسائل محاربة الإرهاب» وذلك من خلال استعراض تطورات ذات أهمية على الصعيد العالمي في مجال «محاربة الإرهاب وتأثير ذلك على المحافظة على حقوق الفرد».

وجاء في تقديم طاقم المشروع:

«أدى تصاعد تهديد الإرهاب في العقود الأخيرة إلى ردود فعل مضادة من جانب الدول، شملت اتخاذ تدابير وإجراءات كثيرة ومتنوعة من قبيل نشاطات وقائية، عسكرية وبوليسية، وتطوير أجهزة قانونية على الصعيدين الدولاني والدولي، وإقامة جبهة سياسية لمواجهة الظاهرة على اختلاف تجلياتها. مع ذلك فقد أثار قسم من هذه التدابير موجة من الخلاف والجدل بسبب الانعكاسات السلبية لهذه الإجراءات على مسائل حقوق الإنسان والأفراد. إن الحاجة لمواجهة ظاهرة الإرهاب، جنبا إلى جنب مع إيجاد التوازن اللازم بين الضرورات الأمنية وبين المحافظة على حقوق الفرد هو جزء لا يتجزأ من الحياة في إسرائيل، ومن هنا فإن التطورات على الصعيد الدولي يمكن أن تشكل منطلقا، أو ملهما مهما لمتخذي القرارات، ومن ضمن ذلك للمحققين والموظفين الحكوميين ولممثلي أجهزة الأمن والمجتمع المدني».

ومن ضمن المواضيع التي تناولها العدد الأول من هذه المجلة: مخاطبة لوزير الخارجية البريطاني فيما يتعلق بمدى تدخل ومشاركة القوات الخاصة والاستخبارات البريطانية في العمليات والنشاطات العسكرية في الباكستان؛ قرار محكمة العدل الأوروبية بشأن شطب منظمة من قائمة المنظمات الإرهابية، بالإضافة إلى «ورقة موقف» في موضوع خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمحاربة الإرهاب.

«إيران: محاكاة إستراتيجية»

تقرير خاص صادر عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، كانون الثاني ٢٠١٢
تأليف: يوئيل غوجانسكي ويونتان ليرنر

جاء في ملخص هذا التقرير ما يلي:

أظهرت المحاكاة أن إيران لا تنوي التخلي عن امتلاك السلاح النووي، لكنها ستحاول بواسطته التوصل إلى اتفاق مع الدول الكبرى يحسن مكانتها الإستراتيجية. وتنطلق إيران من فرضية مؤداها أن باستطاعتها الصمود حتى لو تم تصعيد العقوبات ضدها، وأن المجتمع الدولي سيوافق في نهاية المطاف على الوصول لحوار معها من أجل تحديد «قواعد لعبة» جديدة.

مارست الإدارة الأميركية في المحاكاة ضغطا شديداً على إسرائيل، من وراء الكواليس، لثنيها عن القيام بعمل عسكري ضد إيران، وسط تهديد مبطن بأن عملا إسرائيليا من هذا القبيل سيعني الإضرار بالعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. وبغية محاولة إقناع إسرائيل بعدم ضرورة القيام بعمل عسكري، اقترحت الولايات المتحدة بحث إمكانيات إبرام معاهدة دفاع مشترك بصورة رسمية (بين الدولتين) و/ أو فحص إمكانية ضم إسرائيل كعضو في حلف الناتو.

اقترحت روسيا، كحل للوضع الجديد الناشئ، إقامة حلف أمني روسي- أميركي، يضمن أمن دول الشرق الأوسط التي تنضم للحلف، على أن تتعهد الدول الأعضاء في هذا الحلف، والتي لا تمتلك حاليا سلاحا نوويا، بعدم تطوير سلاح من هذا النوع، وأن لا تكون الدول التي تحتفظ بقدرات نووية عسكرية مطالبة بالتخلي عن قدراتها.

وقفت الولايات المتحدة على رأس المعارضين لهذه المبادرة (الاقتراح) بسبب شكوكها في قدرة روسيا على تقديم ضمانات أمنية، وبسبب الصعوبات- حسب ادعائها- في تجسيد قيام هذا الحلف والقدرة في إطاره على منع الأعمال الإرهابية والتآمرية. الحل الأميركي على المدى القصير هو ردع ولجم إيران عن طريق زيادة التنسيق والتعاون مع حلفاء الولايات المتحدة.

أوضحت إسرائيل للولايات المتحدة أنه من غير الصواب رفض المبادرة الروسية نهائيا، وأن هناك مجالا لمزيد من التعاون بين الغرب وروسيا ولو من باب عدم المس بالجبهة التي تقف ضد إيران. مع ذلك فقد أكدت إسرائيل في جميع اتصالاتها على أنها لا تستطيع التسليم بوجود إيران نووية، وأنها لا تتعهد بعدم القيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، حتى لو كان ذلك مخالفا لموقف واشنطن.

الخيار العسكري يمكن أن يشكل رافعة مهمة، إن لم يكن تجاه إيران، فعلى الأقل تجاه بعض الأطراف الرئيسة. وقد أظهرت المحاكاة أن هذا الخيار، أو التهديد باستخدامه، سيبقى ذا صلة، حتى بعد قيام إيران بإجراء تجربة نووية.

لا يجوز استبعاد إمكانية تسريع انتشار السلاح النووي في المنطقة، حتى وإن لم يحدث ذلك بوتيرة سريعة. وقد شككت الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، وخاصة تركيا والسعودية، في جاهزية واشنطن لمنحها «مساندة رادعة» في حال امتلاك إيران قدرة نووية عسكرية، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى تفحص خيارات موازية و/ أو حث التطوير النووي لديها.

«ابن القرن الماضي- سيرة ذاتية»

تأليف: مردخاي بار- أون
إصدار: منشورات كرمل، ٢٠١٢

يستعرض هذا الكتاب سيرة حياة مردخاي بار- أون، وهو مؤرخ وقائد عسكري سابق وكان عضوًا في الكنيست، وسيرة (تاريخ) الشعب اليهودي والمشروع الصهيوني منذ ثلاثينيات القرن العشرين الماضي وحتى الوقت الحاضر.

ومع أن مسرح معظم الأحداث والقصص التي يسردها المؤلف كان في هذه البلاد، إلا أن بدايتها- كما كتب- كانت في «بلد آخر» هو «أرض إسرائيل الانتدابية» ولذلك تبدو القصص والحكايات عند قراءتها، كما لو أنها «قصص من الخيال والأساطير».

ويتحدث بار- أون عن العديد من الزعماء الصهيونيين الذين عايشهم منذ فترة شبابه ولا سيما دافيد بن غوريون وموشيه دايان، حيث قيض له أن يكون قريبا من دوائر صنع القرار.

ويستعرض الكاتب في هذا السياق سيرة حياته في خضم حربي ١٩٤٨ و ١٩٥٦ وحروب أخرى، والفترات التي تولى خلالها مناصب ومهام مختلفة في الجيش الإسرائيلي والوكالة اليهودية، وفترة عضويته في الكنيست الإسرائيلي، وانتهاء بعمله في مجال البحث التاريخي.

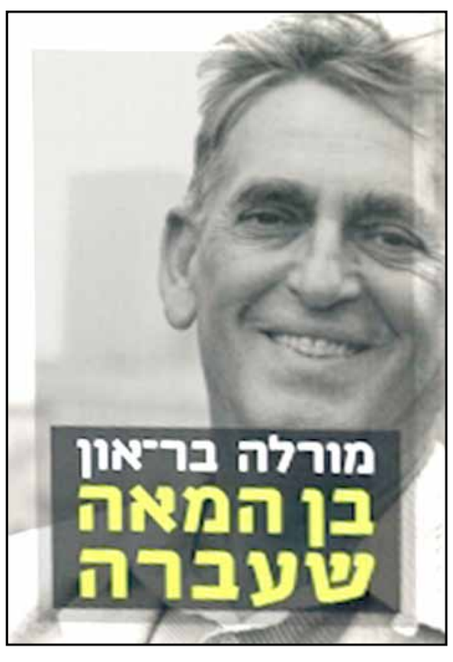

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي منذ تأسيسه عام ٢٠٠٠ في إصداراته المختلفة. وهو يحاول من خلالها أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي.

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»